وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ وعلم الآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE DE LARBI TEBESSI TEEBSSA

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: تاريخ وعلم الآثار

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

رويبر لاكوست والثورة الجزائرية 1956_1958

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل . م . د"

دفعـــــة: 2019

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

إعداد الطلبة:

1ـ صبرينة مناصرية
2ـ فريال زايدي

إشراف الأستاذ (ة):

- بن عطاء الله عبد الرحمان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مها عيساوي	محاضر " أ "	رئسيا
بن عطاء الله عبد الرحمان	محاضر " ب "	مشرفا ومقررا
جودي بخوش	مساعد " أ "	عضو ممتحننا

السنة الجامعية: 2019/2018

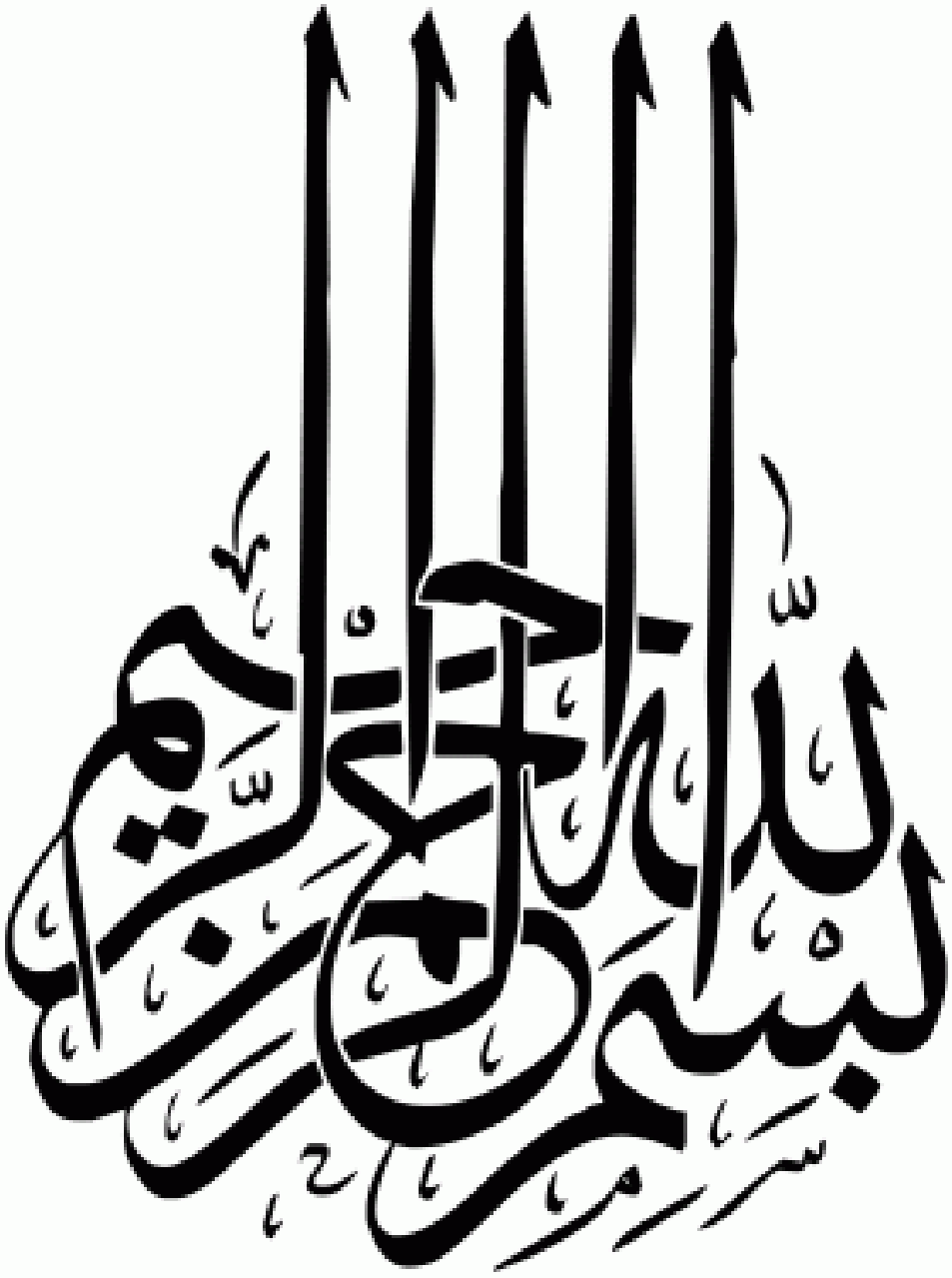
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

الرقم : ..... /ق.ت.آ/ ك.ع.ا.ا/ج.ع.ت.ت/ 2018

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ(ة) : بن عبد الله عبد الرحمن .....

المشرف على مذكرة تخرج : ماستر [X] ماجستير [ ] دكتوراه علوم [ ] دكتوراه ل.م.د [ ]

المعنونة بـ :

..... رؤساء الجمهورية الجزائرية .....

.....

تخصص :

..... تاريخ الثورة الجزائرية .....

من إعداد الطلبة:

- 01 ... زايدي خريال .....
- 02 .. مناعمرية جميلة .....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في : 21/05/2019.

إمضاء الأستاذ المشرف

دان عبد الله

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحـــــث العلمـــي
جامعـــــة العربـــــي التبســـي- تبســـة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): مناجير يخ جبير بنت .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 10.64.52319. الصادرة بتاريخ: 2017.10.29.

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ :

مرو بير لاكوبست والثورة الجزائرية .....

.....

.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 21/05/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

21 ماي 2019

إمضاء السيد: زياني المهدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): زايدي خولة .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 109926977 الصادرة بتاريخ: 2016.11.17

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ :

رؤساء دكاترة الثورة الجزائرية .....
.....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 21/05/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

Zaidi

21 ماي 2019

إمضاء السيد: زيادي الهادي
عون مكتب

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى اولا واخيرا على توفيقنا في

إنجاز هذا العمل يطيب لي ان اتقدم بخالص الشكر للدكتور

بن عط لله عبد الرحمان الذي اشرف على مذكرتنا دون تردد

ما قدمه لنا من نصح وتوجيه...

واتقدم بالشكر الخالص لكل ما قدم لي عونا او اسدى.

معروف اوابد لي نصحا خلال فترة اعداد عملنا المتواضع وعلى

راسهم اساتذة قسم تاريخ الثورة الجزائرية وكذلك مكتبة

الجامعة ومكتبة القسام كما اتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة

المناقشة لمجهودهم في دراسة العمل المتواضع

لكل هؤلاء اسال الله عزو جل ان يجزيهم مني خيرا الجزاء وان

يكتب لهم التوفيق...

قائمة المختصرات	
قائمة المختصرات باللغة العربية	
ط	طبعة
تر	ترجمة
ج	جزء
ص	صفحة
د ط	دون طبعة
قائمة المختصرات باللغة الفرنسية	
S.A.S	Secteura Aminisitratives Spécialisées
U.G.E.MA	Union General des Etudiants Musulmans Algériens
U.G.A.A	Union Général des Travailleurs algériens Algériens
F.F.F.L.N	Fédération de France de front de libération National

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس الموضوعات	I-II
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: شخصية روبير لاكوست وأوضاع الجزائر قبل تعيينه	
المبحث الاول: التعريف بروبير لاكوست	7-6
المبحث الثاني: أوضاع الجزائر قبل تعيينه	21-9
المبحث الثالث: الانتخابات التشريعية	23-21
المبحث الرابع: تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر	25-24
الفصل الثاني: سياسة روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية	
تمهيد	
المبحث الأول: سياسيا	28
المطلب الأول: التقسيم الاداري	32-28
المطلب الثاني: قانون الاطار	38-32
المطلب الثالث: سياسة الحرب النفسية	45-38
المبحث الثاني: عسكريا	46
المطلب الأول: الاستراتيجية العسكرية	51-46
المطلب الثاني: سياسة حرب التهدئة	53-52
المطلب الثالث: حرب العصابات	64-54
الفصل الثالث: مواجه الثورة لسياسة لاكوست	
المبحث الأول: عسكريا	66

المطلب الأول: جيش التحرير الوطني	72-66
المطلب الثاني: مواجهة سياسة حرب التهدئة	74-73
المطلب الثالث: مواجهة سياسة الحرب المضادة	75-74
المبحث الثاني: سياسيا	76
المطلب الأول: انعقاد مؤتمر الصومام	77-76
المطلب الثاني: إنشاء نظام موازي لسياسة لاكوست	78
المطلب الثالث: المجالس الشعبية	82-79
المطلب الرابع: المنظمات الجماهرية	92-82
المبحث الرابع: دبلوماسيا واعلاميا	93
المطلب الأول: تطور القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة	98-93
المطلب الثاني: تدويل القضية في المحافل الدولية	106-98
المطلب الثالث: الاعلام في مواجهة سياسة لاكوست	109-106
الفصل الرابع: نتائج سياسة روبير لاكوست	
المبحث الأول: أسباب فشل سياسة روبير لاكوست	112-111
المبحث الثاني: حركة 13 ماي 1958	120-113
المبحث الثالث: مجيء ديغول للحكم	123-120
خاتمة.	
قائمة الملاحق	140-128
قائمة المصادر والمراجع.	149-142

مقدمة

1. موضوع البحث:

- تعتبر الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 من أهم الثورات التي عرفها القرن العشرين حيث حققت انتصارات ثورية على مختلف الأصعدة التي حاول الاستعمار الفرنسي بكل أساليبه وبرامجه المختلفة وقوانيه وأنماطه السياسية ومحاولة لخنق الثورة ومحاصرتها بتسليط الأساليب والعمليات العسكرية والقمعية على الشعب الجزائري والقيام بمجازر انتقامية وذلك من خلال السياسة التي أتى بها روبير لاكوست الذي عين كوزيرا بالجزائر بعد فشل حكامها العامون سابقا.

فقد كانت سياسة روبير لاكوست مبنية على الأساليب القمعية من أجل القضاء على الثورة، و ذلك من خلال القوة العسكرية كذلك القيام بالإجراءات السياسية المتمثلة في اعادة التقسيم الاداري للجزائر وذلك من أجل عزل الثوار على الشعب و من جهة أخرى، القيام بجذب بعض الجزائريين من خلال الاصلاحات السياسية الأخرى والتي في بدايتها قانون الاطار وقانون الاطار الجديد، وكذلك تطبيق مشروع استعماري يحمل اسم حرب التهدئة واجه بها لاكوست الثورة الجزائرية.

ومن هنا يمكننا القول أن سياسة روبير لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية تعتبر من أبرز وأهم المواضيع في تاريخ الثورة الجزائرية لأنها سلطت الضوء على أبشع الأساليب القمعية التي طبقها لاكوست في الجزائر وكيفية التصدي لها.

2. دوافع اختيار الموضوع:

من الأسباب والمبررات الذاتية والموضوعية وراء اختيار موضوع الدراسة مايلي:

✓ أهمية الموضوع كونه يمثل مرحلة أساسية من مراحل الثورة الجزائرية لابد من الاطلاع عليها والتعمق فيها.

- ✓ معرفة حقيقة الاستعمار الفرنسي بالجزائر من خلال السياسة التي طبقها روبير لاكوست وأبشع الأساليب المطبقة على الشعب الجزائري.
- ✓ إن الموضوع بحاجة الى الدراسة كون الدراسات السابقة حوله قليلة.

3. إشكالية الدراسة:

تتمحور الاشكالية لموضوع الدراسة في تساءل رئيسي هو: فيما تمثلت الاستراتيجية التي طبقها روبير لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية؟ و كيف كان تأثيرها على مسار الثورة التحريرية؟ وتندرج ضمن الاشكالية تساؤلات فرعية تمثلت في:

- ✓ من هو روبير لاكوست؟
- ✓ ما هي الأساليب السياسية والعسكرية التي طبقها روبير لاكوست للقضاء على الثورة؟
- ✓ كيف واجهت الثورة الجزائرية سياسة روبير لاكوست؟
- ✓ ما هي أسباب فشل سياسة روبير لاكوست؟

4. أهداف الدراسة :

إن هذه الدراسة تهدف في لأساس الى الإجابة على التساؤلات، حيث تحاول التعريف بسياسة لاكوست العسكرية والسياسية للقضاء على الثورة، و كيف كان رد الثورة الجزائرية.

5- تحديد الاطار الزماني: يتناول موضوع هذا البحث الفترة الممتدة من 1956-1958 مجيء روبير لاكوست وتعيينه وزيرا مقيما في الجزائر وتنفيذ سياسته الرامية للقضاء على الثورة وفشل سياسة روبير لاكوست.

5. المنهج المعتمد:

المنهج التاريخي الوصفي: من خلال سرد الأحداث بطريقة وصفية لضمان تسلسل الأحداث وتم توظيفه في الفصل الثاني والثالث.

6. مصادر ومراجع الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراسة هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها: (جريدة المجاهد الثورية الجزائرية) لسان حال جبهة التحرير الوطني التي كانت قد أبدت اهتماما كبيرا بقضايا الثورة التحريرية، بالإضافة الى بعض المصادر أهمها: أحمد توفيق المدني في كتاب (حياة كفاح) ومحمد تقية في كتاب (الثورة الجزائرية)، فافورد شارل أنري في كتاب (الثورة الجزائرية)، ومأمون هرفي في كتاب (حملة الحقائب)، وجان بول سارتر في كتاب (مواقف مناهضة للاستعمار) كما اعتمدنا على سلسلة من المذكرات أهمها: (مذكرات جزائرية) هنري العلاق، مذكرات سي لخضر، في كتاب (شاهد على اغتيال الثورة).

أما المراجع فنذكر: شريط لخضر في كتابه (استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية) وكتاب نصر بلا ثمن (لمحمد عباس) وكتاب الغالي الغربي (فرنسا والثورة الجزائرية) أيضا كتاب (التنظيم السياسي والاداري للثورة الجزائرية) لعقيلة ضيف الله، اضافة ال كتاب محمد العربي الزبيري (تاريخ الجزائر المعاصر ج2) ولمعرفة نتائج سياسة لاكوست اعتمدنا على كتاب (الثورة في الصحافة الدولية) لشريط عبد الله.

7. خطة الدراسة :

لقد اعتمدنا في دراستنا على خطة منتهجة تضمنت مقدمة وأربع فصول و خاتمة ومجموعة من الملاحق الهامة:

- تناولنا في الفصل الأول: شخصية لاكوست وأوضاع الجزائر قبل تعيينه وقد تناولنا فيه التعريف بشخصية روبير لاكوست وأوضاع الجزائر قبل تعيينه وزيرا مقيما بالجزائر.
- أما الفصل الثاني: سياسة روبير لاكوست في قمع الثورة الجزائرية قد تناولنا فيه استراتيجية سياسية تمثلت في التقسيم الاداري وقانون الاطار و سياسة الحرب النفسية، أما عسكريا تناولنا فيه حرب التهدئة و الحرب المضادة.

- أما الفصل الثالث تحت عنوان مواجهة الثورة الجزائرية لسياسة لاكوست وقد تناولنا فيه هيكلة جيش التحرير الوطني، ومواجهة الثورة لسياسة الحرب المضادة وكذلك انعقاد مؤتمر الصومام وانشاء نظام موازي لسياسة لاكوست، وتشكيل المجالس الشعبية، والمنظمات الجماهرية وتطور القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وتدويلها في المحافل الدولية كذلك الاعلام.
- أما الفصل الرابع تحدثنا عن نتائج سياسة لاكوست من خلال طرح أسباب فشل سياسته، و حركة 13 ماي 1958 ومجيء ديغول للحكم.

8. صعوبات البحث:

من اهم الصعوبات التي واجهتنا:

- نقص الدراسات المتعلقة بالموضوع كذلك صعوبات أخرى تتعلق بوضع الخطة التفصيلية للموضوع و ضيق الوقت، قلة المصادر و المراجع.

الفصل الأول

الفصل الأول: شخصية روبير لاكوست وأوضاع الجزائر قبل تعيينه

المبحث الأول: التعريف بروبير لاكوست

المبحث الثاني: أوضاع الجزائر قبل تعيينه

المبحث الثالث: الانتخابات التشريعية

المبحث الرابع: تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر

تمهيد:

لا يمكن الحديث عن استراتيجية روبير لاكوست في الجزائر دون الرجوع إلى الأوضاع العامة التي سبقت ذلك، والتي تمثلت في الانطلاقة القوية للثورة الجزائرية التي جعلت الحكومات الفرنسية تسعى إلى اتخاذ مختلف الاجراءات من أجل القضاء عليها ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل، وأمام تعاظم وانتشار الثورة الجزائرية وجدت الحكومة الفرنسية في شخص روبير لاكوست حلا للمشكل الجزائري، فتم تعيينه وزيرا مقيما بالجزائر، فما هي الأوضاع التي عرفتها الجزائر قبل تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر؟ ومن هو روبير لاكوست؟

المبحث الأول: التعريف بروبير لاكوست.[1]

1. مولده ونشأته:

ولد روبير لاكوست في مقاطعة (Drogone) الفرنسية في يوم 05 جويلية 1898، زاول دراسته الثانوية في (De Goullard Brive) في سنة 1922 دخل الإدارة، والتحق بكلية الحقوق بجامعة باريس بعدها أصبح مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية CGT قبل الحرب العالمية الثانية. أسس حركة تحرير شمال افريقيا خلال الاحتلال النازي لفرنسا لمقاومة الاحتلال النازي في سنة 1944 عين وزير الحكومة ديغول "1944-1945"[2].

شارك روبير لاكوست في الحرب العالمية الثانية أثناء المقاومة الفرنسية كان أنانيا متسلط ذاتيا وذلك حسب ما ذكره جون بول سارتر* قائلا " شارك لاكوست في المقاومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية أسر أبوه، ورمي بالرصاص من قبل النازية، وكان لاكوست يشتغل في الأعمال الاقتصادية والصناعية في الحكومة السابقة وكانت مقولته المفضلة والمشهورة[3] "لا أدع أحد يزعجني je ne laisse pas emmeder كما قال فيما بعد للصحافي الأمريكي الأجانب هو كف ازعاجهم لي، وتجسدت طغمته الاستعمارية فيما فعله في الجزائر خلال فترة إقامته بها".

2. مسيرته المهنية:

تقلد روبير لاكوست عدة مناصب سياسية فقد شغل منصب وزير عدة مرات في ضل الجمهورية الرابعة فبعدما كان كموظف بالمالية ثم نقابي وأمين عام لفيدرالية الموظفين وعضو

---

[1]- أنظر: [الملحق رقم 01].

[2]- عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 288.

* جون بول سارتر Jean Paul Sartre (1905-1980) هو فيلسوف وكاتب فرنسي درس بالمدرسة النظامية العليا، شارك في الحرب العالمية الثانية، عبر عن آراءه في العديد من الروايات والمسرحيات والقصص أهمها، الغثيان، وكاتب مقدمة كتاب المعذبون في الأرض لفرانتز فانون أيضا كان من المدافعين عن مبادئ 1789 بتظاهره ودفاعه عن الحقيقة والعدالة في مجلة الفكر "اسبري" وكان له موقف صريح مدافع عن استقلال الجزائر، عاشور شرفي، نفسه، ص 189.

[3]- عبد المجيد عمراني، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، دط، مكتبة مدبولي، الجزائر، د س، ص85.

للجنة الإدارية للمجلس العام للعمال ثم أصبح وزيرا للإنتاج الصناعي في الحكومة المؤقتة لديغول بعد تحرير فرنسا في 1944/09/10م، واستمر في هذا المنصب من سنة 1944م إلى غاية سنة 1947م وعضوا في البرلمان الفرنسي وفي 1947/05/04م عين وزيرا للعمل والضمان الاجتماعي بالنيابة.[1]

وخلال الفترة الممتدة ما بين 1949/08/11م إلى 1950/02/07م وزيرا للصناعة والتجارة بعد ذلك تولى في سنة 1950م رئاسة المجلس الأعلى للكهرباء والغاز، عضو برلماني ونائب رئيس الجمعية بين 1954-1956م، ثم وزير المالية والاقتصاد في حكومة غي مولي سنة 1956م، وفي هذه السنة عين غي مولي وزيرا مقيما عاما في الجزائر في بداية 1956/02م إلى غاية 1958/04/15م وذلك خلال ثلاث حكومات متعاقبة صاحب مقولة الربع ساعة الأخير للقضاء على الثورة الجزائرية وجاءت تنوآته بالفشل واستقلت الجزائر واندحر الاستعمار الفرنسي[2] في الجزائر وبعد نهاية مهنته في الجزائر في سنة 1958 حصل على مقعد برلماني في السنة التشريعية، وبعد فترة من توليه منصبه عضو مجلس الشيوخ.

تقاعد من منصبه وذلك في الفترة الممتدة من سنة 1971-1980م، وقضى حياته متقاعدا إلى غاية أن توفي في 08-03-1989م.[3]

[1]- رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 47.

[2]- سعيدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 115.

[3]- سعيدي بزيان، المرجع السابق، ص 116.

المبحث الثاني: أوضاع الجزائر قبل تعيينه

1. اندلاع الثورة و انتصاراتها:

شهدت سنة 1954 تصاعدا سريعا أدى الى اندلاع الثورة والتي بدأت تظهر بوادرها منذ إنشاء المنظمة الخاصة (O.S) 1947*، وبعد اكتشافها سنة 1950 من طرف السلطات الفرنسية ويعتبر إنشاء المنظمة الخاصة منعرجا حاسما في مسار التيار الثوري والحركة الوطنية[1]، عموما حيث تجسدت في أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953[2]، قد نتج عن هذا الصراع ظهور ثلاثة اتجاهات المصاليين والمركزيين والثوريين الذين حاولوا اصلاح ذات البين بين الطرفين من خلال إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي عملت على التحضير لإندلاع الثورة ولقد تقرر يوم الفاتح من نوفمبر تفجير الثورة من خلال القيام مجموعة من العمليات العسكرية التي امتدت من الشرق الى الغرب وفي نفس الوقت والساعة.

ومن أهم المشاكل التي واجهت الثورة منذ بدايتها هو مشكل السلاح والذخيرة و المؤونة.[3] لذا لجأ قادة الثورة الى اقامة عدة اتصالات مع الخارج لمحاولة الحصول على الأسلحة.

أما على المستوى الداخلي فقد تم الاعتماد على حرب العصابات التي تعتمد على الخفة والسرعة من أجل الحصول على الأسلحة بمباغتة العدو، ولقد اختلفت ردود الأفعال حول الثورة الجزائرية حيث عبر عنها الشعب الجزائري بالفرح والتساؤل والتخوف من المستقبل، أما الأحزاب

---

* تأسست سنة 1947 أثناء الاجتماع الذي عقده حزب انتصار الحريات الديمقراطية تعتبر الجناح العسكري للحزب، تزعمه المناضل محمد بلوزداد الذي اصابه مرض خطير وتوفي سنة 1952 م وقد خلفه في هذا المنصب حسن آيت أحمد وتمكنت في ظرف سنتي 1947-1949 م من أن تصبح تنظيما عسكريا يعمل على التحضير للعمل الثوري من خلال التجنيد والتأطير والتكوين والتموين عن طريق مختلف العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها واكتشفت في سنة 1950 بسبب حادثة تبسة الشهيرة .عمار بوحوش، التاريخ الساسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997م، ص، 345.

[1]- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائرية 1914- 1954، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص304.

[2]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 343.

[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، د ط، ج2، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1989، ص 58.

الوطنية فقد كانت مواقفها ينتابها نوع من الدهشة والمفاجأة والخوف من العواقب والهروب من المسؤولية وباختصار:

- هناك من كانت مبدئيا ضد تلك الأعمال.
- هناك من كانت ترى أنه لم يحن وقتها بعد.
- وهناك من اعتبرت أنها وقعت بغير علمها حتى لو كانت تعرف شيئا ما عنها أو لأنها لم تكن صاحبة المبادرة فيها فلا تريد المشاركة فيها.

لكن جميع الأحزاب الوطنية كانت تريد الاستقلال لكنها لا تعرف كيف ومتى، أما السلطات الفرنسية فقد تفاجأت بالثورة التحريرية لأن التحضير لها كان بسرية تامة، حيث أصبحت تحسب لها ألف حساب وعملت على اتخاذ مختلف الاجراءات اللازمة للقضاء على الثورة في مهدها[1].

2. سياسة حكومة ماندیس فرانس في مواجهة الثورة الجزائرية:

تعتبر حكومة ماندیس فرانس Mendés France* نوفمبر 1954-05 فيفري 1955 أول حكومة فرنسية تصطدم بالثورة الجزائرية، والتي عملت على القضاء عليها بمختلف الأساليب وأول ما قامت به شن حملة اعتقال واسعة في صفوف المناضلين خاصة مناضلي حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والمصاليين والمركزيين والثوريين الذين حاولوا اصلاح ذات البين بين الطرفين من خلال انشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي عملت على التحضير لاندلاع الثورة ودراسة الأوضاع في سرية تامة بعقدها لعدة اجتماعات من أهمها اجتماع 1954/10/10م وبعده اجتماع 1954/10/24م والتي من خلالها تم وضع الخيارات الحاسمة للثورة والترتيبات النهائية لبدء العمل المسلح، وقد تقرر ليلة الاثنين الفاتح من نوفمبر

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 59.

*تشكلت يوم 1954/03/23م بعد أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية من طرف مجموعة من النشطاء والمركزيين أمثال مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، رمضان بوشوية، الذين حاولوا التوفيق بين جناحي المتنازعين ولكن باءت محاولاتهم بالفشل، وكان لها دور كبيرا في التحضير للثورة وتفجيرها للمزيد، أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص191.

1954م تفجير الثورة من خلال القيام بمجموعة من العمليات العسكرية التي امتدت إلى الغرب في ليلة واحدة وفي نفس اليوم والساعة ومنذ انطلاق الثورة سعت إلى كسب تأييد الشعب، وذلك بخلق جهاز سياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني لشرح أهداف الثورة للشعب الجزائري، وشن حملة واسعة ضد الخونة وخلق عدم استقرار وانشاء مناطق محررة من النفوذ الفرنسي تكون بمثابة مقرات للقيادة الثورية، مع التأكيد على القيام بالعمليات العسكرية والسياسية بالاعتماد على المبادرات المحلية في بداية الثورة، واعطاء الأولية للداخل على الخارج.

وباعتراف السلطات الاستعمارية فإن حصيلة العمليات المسلحة ضد المصالح الفرنسية عبر كل المناطق الجزائرية ليلة اول نوفمبر 1954 قد بلغت ثلاثين عملية خلفت مقتل 10 أوروبيين وعملاء وجرح 23 منهم، اما الثورة فقد خيرت أبنائها الذين سقطوا في ميدان الشرف من أمثال ديدوش مراد.

ومن أهم المشاكل التي واجهت الثورة في بدايتها هو مشكل السلاح والذخيرة والمؤونة.[1] لذا لجأ قادة الثورة إلى إقامة عدة اتصالات مع الخارج لمحاولة الحصول على الأسلحة.

في حين تبين فيما بعد من خلال محاكمتهم في سنة 1955 أنه لا علاقة لهم بتنظيم ثورة أول نوفمبر وتفجيرها. وفي 05 نوفمبر 1954 أعلن وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا ميتران* أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي. "بأنه لا مجال لأي شيء سوى الحرب" ومن خلال قوله يتضح لنا أن السلطات الفرنسية سعت إلى استعمال القوة العسكرية كحل للقضاء على الثورة ولأجل ذلك عملت على مضاعفة وتعزيز وجودها العسكري بالجزائر. وقد كان أغلب الجنود ممن شاركوا في حرب الهند الصينية، ويظهر ذلك من خلال تصريح جاك

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.381.

* فرانس ميتران François Mitterand (1915-1996) وزير داخلية مكلف بالعمالات الفرنسية بالجزائر عام 1954م صرح في 12 نوفمبر أمام النواب لا أقبل التفاوض مع أعداء الوطن، التفاوض الوحيد هو الحرب، وزير العدالة في حكومة غي مولي في فيفري 1956 وجوان 1957 خلال معركة الجزائر، ارتبط اسمه بالإعدامات بدون محاكمة، أسس الشروط الشرعية على الاستفتاء لطلبة العفو ووافق شخصيا على أكثر من 30 اعداما لمناضلي جبهة التحرير الوطني، وحكم البلاد خلال عهدتين من 1981-1996م. عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م، المرجع السابق، ص 356.

شوفاليه* لقد قررنا استعمال جزء من القوات العسكرية الرابعة من الهند الصينية بعد هزيمة ديان بيان فو[1]، وقد وصل تعداد القوات الفرنسية إلى 105000 جندي في جويلية 1955، في حين كان عدد المجاهدين لا يزيد عن 4000 مجاهد أما المقيم العام بالجزائر روجي ليونار، فقد اعتبر الثورة بأنها تمرد قام به بعض الأعراش وهم عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية. وأن الثورة تنال دعما من الخارج خاصة في القاهرة التي تحرضهم على القيام بأعمال تخريبية وأمام ضغط رؤساء بلديات القطر الجزائري عليه ايجاد حل سريع لخنق التمرد قبل استفحاله، فأمر ليونار الجنرال شاريير Poul Chomere قائد القوات الفرنسية في الجزائر بالقيام بعمليات عسكرية بمنطقة الأوراس، نظرا لما تعرفه المنطقة من عمليات فدائية وقد حدثت العديد من الاعتداءات. إذ في الليلة الواحدة كان يتجاوز الثلاثين اعتداء ويظهر ذلك من خلال ما ذكره مولود قاسم في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر خاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة الاوراس[2] ولكن ما صعب من تلك المنطقة بالذات قد فتحت العديد من الجهات القتالية فقد تم فتح بلاد القبائل وشمال قسنطينة وبداية تسليح ناحية وهران.

* جاك شوفاليه (1911-1971) هو زعيم الليبراليين ثم تولى مسؤولية رئيس البلدية ببلدية الأبيار وعمره 30 سنة ثم نائب عضو الجمعية الجزائرية في سنة 1946، وانضم إلى وزارة مانديس فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع الوطني، وكان شوفاليه يؤمن بالقيم الأخلاقية وكان من بين الذين تبنون شعار الجزائر فرنسية، وتوفي في الجزائر سنة 1971م. عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 211.

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 115.

[2]- نفسه، ص 88.

وتبين لنا ان الأوضاع العسكرية في الجزائر في عهد حكومة ماندیس فرانس تتمثل في استعمال القوة لقمع الثائرين والقاء القبض على جميع المناضلين اينما كانوا باعتبارهم محركوا العمل الثوري والمشرفون عليه.[1]

وبعدما أدرك ليونار روجي من فشل سياسة القمع العسكري، وحتى لا تفلت الأمور من يدها لجأ إلى البحث عن ارساء قواعد سياسية جديدة تتمثل في ادخال اصلاحات سياسية وادارية في الجزائر وأهم تلك المشاريع مايلي:

- المشروع الذي قام به ميتران وقدمه إلى مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 1955/01/05م ويتمثل في انشاء المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر.
- تطبيق قانون 1947/12/20م بهدف دمج الجزائر بفرنسا وتحقيق مقولة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. [2]

دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا حتى تتمكن من اخضاع قوات الأمن في الجزائر إلى مراقبة مستمرة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية. ومن أجل تطبيق ذلك قرر ماندیس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية تغيير الحاكم بالجزائر روجي ليونار الذي فشل في اخماد الثورة وعين مكانه جاك سوستال.*

---

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص22.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 405.

* جاك سوستال (1912–1990) ولد بمدينة Montpollier من عائلة نقابية بروستانتية. التحق بالمدرسة العليا للأساتذة تخصص في علم الفلسفة والاجناس تقلد عدة مناصب منها رئاسة المحافظة الوطنية، للإعلام سنة 1942م، ثم الاشراف على المديرية العامة للمصالح العامة الخاصة بالجزائر استلم وزارة المستعمرات ووزارة الاعلام في 1955/01/15م عين حاكما للجزائر من قبل ماندیس فرانس واستمر الى غاية 1956/02/02 غادر الجزائر، وواصل نشاطه السياسي بتأسيس الاتحاد من أجل انقاذ الجزائر الفرنسية. وبعد عودة الجنرال ديغول للحكم استلم سنة 1958 وزارة الاعلام ثم وزيرا منتدبا لمقاطعات الصحراء نفي إلى روما سنة 1968 تفرغ للكتابة إلى غاية أن توفي، مقلاتي عبد الله قاموس اعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب الجزائر، 2009، ص 108.

3.سياسة حكومة إدغافور:

إن هزيمة مانديس فرانس التي كانت أكبر دليل على قدرة الكولون وسعة سلطانهم، قد أغرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوما ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة قامت بها شخصيات ذات انتماءات سياسية وعقائدية مختلفة، ويبدو أن الملل من جهة، واطمئنان المعمرين على مصالحهم الخاصة من جهة ثانية[1] هما اللذان سمحا للسيد إدغافور* أن يفوز بالثقة التي مكنته من تشكيل حكومته في 1955/02/24م.

ولا يمكن أن تكون مجرد صدفة تلك التي جعلت سوستيل الوالي العام الجديد يعلن، بنفس التاريخ، أن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر، إلا كما تتخلى عن مقاطعة بريتاني.

وليس ذلك فقط هو الدليل الوحيد على انتصار الطغمة الاستعمارية بل أن هناك تصريحات أخرى سيدلي بها سوستيل في مختلف أنحاء البلاد، يؤكد فيها بقوة فرنسا وبأنها أدركت أهمية الجزائر لذلك فهي مستعدة للذهاب إلى أبعد الحدود قصد الحفاظ عليها، وبعد الاعلانات ومختلف التصريحات جاءت الاجراءات التي قيل في ذلك الحين أنها تشكل مرحلة أولى تتجاوب مع ثلاثة اهتمامات هي:

1.ضرورة توفير الأمن للسكان، بواسطة استعمال الوسائل العسكرية المكثفة.

2.الشروع في سياسة اقتصادية جديدة تأخذ بعين الاعتبار ثروات الصحراء التي من شأنها أن تغير معير فرنسا.

---

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 22.

* إدغافور Edgarfaure ولد بمدينة Beziers بمقاطعة Roussillo Languedo الفرنسية في 18 أوت 1908، مارس مهنة المحاماة بباريس والتحق مبكرا بالحزب الراديكالي وأثناء الاحتلال الألماني لفرنسا التحق بصفوف المقاومة الفرنسية وانتقل إلى الجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية التي كان يرأسها الجنرال ديغول عام 1946م، أنتخب نائب بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي وخلال المسار السياسي مارس وتسلم عدة مناصب سياسية حكومية، منها وزيرا للمالية، وزيرا أول، وزيرا للخارجية، مات في 30 مارس 1988م، غالي عربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 245.

3.تبني فكرة الجيوش الافريقية التي كان بيجو قد استعملها في بداية الاحتلال والتي هي عبارة عن انتقال نفس الأسلحة التي يقاتل بها رجال المقاومة.[1]

لقد كان سوستيل يشجع محدثيه على إنشاء تجمع معتدل يمكن أن تتحادث معه فرنسا حول الاصلاحات الممكن ادخالها على نظام الاحتلال بالجزائر وكان يرغب من عباس أن يبادر بذلك، بعد أن يكون اطلع على فحوى لقاء جمع في أوت 1954م بين منداس فرانس، وزعيم حزب البيان الذي كان يحبذ يومئذ تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947م الخاص بالجزائر.

وحسب العضو القيادي في حزب البيان المحامي قدور ساطور أن سوستيل إقترح عليهم تشكيل قوة ثالثة لتجاوز رؤوس الفتنة من الطائفتين: غلاة الكولون من جهة والمجانين الوطنيين من جهة ثانية.[2]

وكان رد عباس ورفاقه أن "زمن الاصلاحات قد انتهى" وفي 08 ماي جاء الرد الرسمي من عباس تحت عنوان "الجزائر جزائرية" كحل وسط بين "جزائر الكولون الفرنسية" و" جزائر الوطنيين العربية الاسلامية". وحاول سوستيل من جهة أخرى استدراج بن يوسف بن خدة ورفاقه من الأمانة العامة لحركة الانتصار لمشروعه الرامي بكل وضوح إلى عزل جبهة التحرير الوطني فبذلك كان رد القادة الوطنيين الرفض التام. هذا فيما يخص الميدان السياسي.

أما فيما يخص الميدان العسكري فلقد كان واضحا منذ اندلاع الثورة في تصريحات المسؤولين الفرنسيين، ولم تكن مساعي سوستيل لدى الطبقة السياسية التقليدية سوى مظهر من مظاهر الحرب الشاملة كرد وحيد على جبهة التحرير الوطني.

وكانت ردود الفعل الأولى من إدارة وجيش الاحتلال تحمل خصائص الحرب الشاملة بكل وضوح:

---

[1]– محمد العربي الزبيري– المرجع السابق، ص 23.

[2]– محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954–1962)، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص 136.

1) التهجير المبكر للسكان والقصف الجوي لمئات القرى، بهدف منع الثوار من استخدامها كقواعد للتموين.

2) اللجوء إلى الأسلحة المحضورة مثل النابالم الذي استخدم بالأوراس في اطار عملية "فيرونيك"، 10 يناير 1955م.[1]

3) إعلان حالة الطوارئ ابتداء من 03 أفريل 1955م وهي بالجزائر أشد قساوة من حالة الاستثناء بفرنسا.

4) استدعاء الاحتياطي منذ مطلع 1955م وكان في البداية محصورا في احتياطي المستوطنين بالجزائر.

وقد أدى ذلك إلى مضاعفة تعداد القوات النظامية الذي ارتفع في بضعة أشهر من 80 ألف جندي في فاتح نوفمبر إلى 160 ألف في يوليو ليناهز 190 ألف قبل نهاية السنة.[2] وقد أدرك الجانب الفرنسي منذ البداية طبيعة هذه الحرب، فاستقدم إلى منطقة الأوراس باعتبارها "البؤرة الأولى والرئيسية " خبراء حرب الهند الصينية ليطبقوا فنيات حرب العصابات المضادة التي استخلصوها من تجربتهم المرة مع الجبهة الوطنية لتحرير "فيتنام".

كما أدرك أهمية المروحيات الحربية، نظرا لاتساع الميدان وغلبة الطابع الجبلي الوعر، ما يفسر لجوء حكومة إدغافور منذ ماي 1955م إلى الحليف الأمريكي، لمدها بهذا النوع من السلاح سواء للقتال أو لنقل الوحدات الخاصة، ويقدم جهاز التصدي للثورة المسلحة بالأوراس نموذجا مصغرا للجهاز ولتنفيذها عين جنرالين بالمنطقة: الأول الجنرال فانو كنام لإدارة الحرب على الصعيد العسكري والجنرال بارلانج parlange لإدارة الحرب على الصعيد النفسي والمعنوي بمساعدة العقيد ""غوسو" من المكتب الخامس. وكان من المفروض أن تتوافر جهود

[1]– محمد عباس، المرجع السابق ص-141.

[2]– صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتابة الحديثة، القاهرة، 2008، ص71.

الجنرالين لتحقيق ما أسماه سوستيل "بالتهدئة" في أحسن الآجال وكانت تعليمات الوالي العام لهذا الجهاز الحربي في منتهى الوضوح:[1]

1)أولوية مطلقة للعمليات العسكرية وعدم التردد في استعمال الطيران.

2) قتل اي ثائر يقع والسلاح في يده.

3) حجز ممتلكات الثوار ومواشيهم.

وأمام احتمال التهاب المنطقة الثانية المجاورة (شمال قسنطينة) حولت إليها في منتصف مايو ثلاث فيالق من منطقة الأوراس وكانت تعليمات الجنرال "شيربير" القائد العام لجيش الاحتلال بالجزائر لهذه القوات تصب في نفس الاتجاه.

1) "اقمعوا بشدة ظهور أي تمرد جديد"

2) سلطوا أشد العقوبات على المتواطئين مع المتمردين تطبيقا لمبدأ العقوبة الجماعية.

وعلى الصعيد العسكري دائما، بدأ سوستيل في خريف نفس السنة يتصرف كرجل مخابرات سابق، فوضع بالتنسيق مع مصالح مديرية حماية الاقليم بالجزائر خطة لإنشاء جيش التحرير الوطني بالمنطقة الثالثة القبائل تحت عنوان "القوة ق"، ولكن اكتشافها من طرف مفتش جزائري وقام بتبليغ بلقاسم كريم قائد المنطقة الذي قرر بالتشاور مع عبان –تشجيع المجاهدين بالانضمام إلى هذه القوة بنية تسليح المنطقة بالسلاح نفسه الذي يملكه العدو. ولكن سوستيل رحل عن الجزائر دون أن يعلم ويتفطن أنه وقع في الفخ الذي نصبه لجيش التحرير، علما أن هذه العملية استغرقت سنة كاملة.[2]

فلم يقتصر مشروع سوستيل على الأساليب السياسية والعسكرية بل شمل حتى المجال "الأمني والاجتماعي".

[1]– صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص72.

[2]– محمد عباس، المرجع السابق، ص 142.

أ- **أمنيا:** من خلال تجربة المصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) التي اشرف على تطبيقها بالأوراس الجنرال "بارلانج" بمساعدة المكتب الخامس ممثلا في العقيد "غوسو". وقد لجأت إدارة الاحتلال لهذه التجربة، بعد ملاحظة العجز الإداري الكبير لاسيما في المناطق الريفية علما أن الجزائر التي تمتد على مساحة 2.3 مليون كلم مربع، كانت مقسمة إلى ثلاث عمالات فقط هي: الجزائر، وهران، قسنطينة، فضلا عن المناطق الصحراوية التي كانت أقاليم عسكرية إلى غاية 1947.

وفي محاولة سريعة لتقليص هذا الفراغ الكبير، أضيفت في يناير 1955 عمالتان (البليدة وعنابة) باقتراح من وزير الداخلية آنذاك فرانسوا ميتران.[1]

وقد شرع في تأسيس شبكة "المصالح الإدارية المتخصصة" مباشرة بعد إعلان حالة الطوارئ، بهدف تغطية النقص الإداري من جهة وضمان حد من التأطير الأمني للسكان من جهة ثانية.

ويشمل الجانب الأمني في مهمة هذه المصالح عملية الاستخبارات والدعاية لمنجزات إدارة وجيش الاحتلال بدءا سياسة التهدئة التي كان يشرف عليها بالأوراس الجنرال "بارلانج" تحت اشراف المكتب الخامس. ويدير هذه المصالح ضباط متخصصون برتبة نقيب عادة يستدعي تكوينهم لهذه المهمة المعقدة بضعة أشهر.

ب اجتماعيا: من خلال تجربة المراكز الاجتماعية التي أشرفت على تأسيسها في أكتوبر 1955 الباحثة الاجتماعية "جرمان يتون" المتخصصة في المجتمع الأوراس فهذه المراكز في ظاهرها كانت تشكل فضاء خيريا اجتماعيا لكن وظيفتها كانت في جوهرها مكملة لمهام "المصالح المتخصصة" وقد أنشئت بهدف تقليص مجال الفقر والبؤس باعتباره حليفا موضوعيا لجبهة التحرير الوطني في مشروعها الثوري، كما لاحظ ذلك سوستيل خلال معاينته الأولى للوضع في كل من الأوراس وشمال قسنطينة.

[1]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 143.

لكن هذا المشروع ولد – بهذا التصور الأولي– مبينا التطور السريع للوضع في الجزائر بعد هجومات 20 أوت 1955 خاصة الحكم نهائيا على مشاريع سوستيل الاصلاحية من أساسها. [1]

أسباب فشل السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية:

فبالرغم من المحاولات العديدة من طرف السلطات الفرنسية وكل ذلك كان من أجل فرض سيطرتها على الجزائر، بمختلف الاجراءات والأساليب لكن في النهاية كانت تتم بالفشل ولعل من اهم أسباب ذلك هو اعتماد السلطات الفرنسية في تطبيقها لمشاريعها على القوة العسكرية، وذلك من خلال اشتراط جاك سوستيل لتنفيذ اصلاحاته على وضع قانون حالة الطوارئ* في الدرجة الأولى، والذي يسمح بالقيام بإجراءات قمعية لم تزد الجزائريين إلا اقتناعا بضرورة الثورة، وتحول بذلك قانون الطوارئ بالرغم من أساليبه البشعة إلى أداة إيجابية انعكست على الثورة إيجابيا وزادت من التفاف الشعب حولها وأبرز دليل على ذلك هجومات 20 أوت 1955 ويقول البشير الابراهيمي في هذا الصدد: "إن الحكومة الفرنسية لتضل سبيلها إذا كانت تعتقد أن الارهاب وقوة جيوشها وبولسيها تمكنها من إقرار السيطرة الفرنسية والاستغلال الاستعماري بالجزائر. [2]

أما بالنسبة للإصلاحات التي جاءت لتقضي على الثورة فقد لقيت معارضة شديدة من طرف الأوروبيين وقد تبين ذلك من خلال إسقاط روجي ليونارد كذلك وقفوا في وجه إصلاحات سوستيل لأنهم أحسوا أن هناك مساواة بينهم وبين الجزائريين، وامتدت تلك المعارضة إلى السياسيين بفرنسا، وبهذا ساهموا بدرجة كبيرة في اسقاط السياسات الفرنسية بالجزائر وعلى

---

[1]– محمد عباس، المرجع السابق، ص 143.

* هو إجراء قانوني جديد اتخذته السلطات الفرنسية تجنبا للجوء إلى حالة الحصار وأهم بنوده إجراء اعتقالات وتفتيش البيوت ليلا ونهارا واغلاق المحلات والغاء حرية التنقل، احمد طالب الابراهيمي، آثار الامام محمد البشير الابراهيمي، د ط، ج5،، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997 ص 57.

[2]– نفسه، ص 58.

راسها مشروع الإدماج لسوستيل الذي تراجع عنه ووضع مشروع إصلاحي جديد تحت شعار سياسة الامتزاج الذي يعتمد على تطبيقها مجموعة من النواب الجزائريين بالمجلس الجزائري أطلق عليهم مجموعة من المعتدلين، إلا أن الجبهة تفطنت لذلك بإصدارها وثيقة تعرف بلائحة مجموعة 61، أما السياسيين الفرنسيين المعتدلين لاحظوا أن هناك تناقض كبير بين الأساليب والاجراءات العسكرية والقمعية ومن بين الذين استقالوا من الجهاز الحكومي أمثال Vincent juillet Jacques Montiel هذا ما سرع في عزل جاك سوستيل.[1]

فبالرغم من الصعوبات التي واجهت الثورة خاصة من الناحية المادية وتمثلت في نقص السلاح والذخيرة خاصة على مستوى الولاية الرابعة والخامسة فأول عمل قام به السيد عبان رمضان هو صياغة بيان مطول يحمل تاريخ الفاتح من أفريل سنة 1955 وموجه إلى الشعب الجزائري جاء فيه على الخصوص: "إن السلطات العسكرية الفرنسية تبذل كل ما في وسعها لإخفاء الحقيقة" فمثلا عندما تنصب قواتنا كمينا لسيارة مصفحة ويصيب سائقها الهلع فيلقي بمركوبه إلى حيث لا رجعة، فإن الصحافة الاستعمارية تكتب عن حادث تنسب بسببه إلى الجليد، أيضا دعى الشعب إلى الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني بقوله: "أيها الجزائريين تعالوا جميعا لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني، وتخلصوا من التردد واتركوا الصمت... وسعوا دائرة نشاطكم كل يوم أكثر حتى تتمكنوا من ارضاء ضمائركم ومن تسديد الدين الذي عليكم لبلدكم".[2]

وقد انتقلت الثورة إلى فرنسا وكان للسيد مراد طربوش الفضل في ارساء القواعد وتوفير الشروط الموضوعية لتطويرها، فلقد زوده بوضياف بالتعليمات اللازمة لبعث جبهة التحرير الوطني بفرنسا وأوروبا إلا أن سيطرة أتباع مصالي على المنطقة وهذه المؤشرات جعلت السلطات الفرنسية تشعر بالخطر فلجأت إلى اسكات المقاومة المسلحة في كل من تونس والمغرب سنة 1956.

[1]– محمد عباس، نداء الحق، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 169.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ص 33.

أما سياسيا فقد لجأت الثورة بالإضافة إلى استقالة أغلبية المنتخبين في الهيئات المحلية والوطنية استجابة لنداء الجبهة في 1956/01/02 وهذا ما أدى إلى تأجيلها.[1]

أما دبلوماسيا فقد التجأت الثورة وكسبت تضامنا من طرف الدول الأفروآسياوية وكان حضور الثورة لمؤتمر باندونغ قد شكل أول انتصار دولي أحرزته الجبهة وقد كان لآيت أحمد ومحمد يزيد دورا فعالا.[2]

ومما سبق نستنتج أن الحكومة الفرنسية سعت طيلة الفترة الممتدة من 1954-1955 إلى القضاء على الثورة بمختلف الأساليب والطرق في جميع الميادين ولكن باءت كلها بالفشل.

[1]- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق ص 168.

[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 31.

المبحث الثالث: الانتخابات التشريعية

رغم المحاولات العديدة التي قام بها جاك سوستيل للقضاء على الثورة من خلال سياسته المتبعة في جميع الميادين إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل، وما عجل في انهيار سياسته يوم قرر إدغافور حل الجمعية الوطنية في 1955/12/02 والدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية في بداية 1956[1]، وذلك بسبب الأزمة التي وصلت إليها دول شمال افريقيا خاصة في الجزائر، ولقد عارض سوستيل قرار الانتخابات لأن ذلك سوف يؤدي إلى انتقام الجزائريين منه والتصويت على قائمة الوطنيين الذين يؤيدون جبهة التحرير الوطني وقد جرت تلك الانتخابات في يوم 1956/01/02م[2]، في جو من التوتر تحت كابوس الثورة الجزائرية وقد شارك فيها غي مولي* الأمين العام للحزب الاشتراكي وماندیس فرانس زعيم الحزب الراديكالي وحملوا شعار: انهاء الحرب في الجزائر، والسلم في الجزائر.

وقد أسفرت الانتخابات التي جرت يوم 1956/01/02 عن وجود تيارين أساسيين في الرأي العام الفرنسي تيار الأكثرية الذي أعطى أغلبية للجبهة الجمهورية في الجمعية الوطنية وتيار الأقلية الذي أعطى مقاعد كثيرة لليمين المتطرف.

وكانت نتائج تلك الانتخابات مخيبة لأمال إدغارفور وسوستيل فقد نجح الحزب الشيوعي الفرنسي في الحصول على 52 مقعد وحصل أيضا حزب اليمين المتطرف الذي يقوده بيير

---

[1]– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، م4، منشورات وزارة المجاهدين، د س، ص 296.

[2]– هرفي مامون وباتريك روتمان، حملة الحقائب، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2011، ص 52.

* غي مولي Guy Mollet (1905–1975) ولد في مدينة Fless من عائلة متوسطة، تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الانجليزي من جامعة ليل، مارس مهنة التدريس بثانوية Arras سنة 1944 انخرط سنة 1921 في منظمة الشباب الاشتراكي، في سنة 1923، انظم إلى الحزب الاشتراكي شارك في الحرب العامية الثانية، أصبح رئيس بلدية Arras 1945، 1975 رئيس اللجنة الدستورية 1946، سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي 1946–1969، نائب رئيس الاشتراكية الأممية 1951–1969. رئيس حكومة من فيفري 1956 إلى مايو 1957، عين وزير الأشغال العمومية في حكومة الجنرال ديغول 1958 إلى 1959، وآخر وظيفة رئيس ديوان البحث الاشتراكي 1969–1975، مات في 1975/10/03 بمدينة باريس، عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 355.

بوجاد بحصوله على 52 مقعد آخر في البرلمان الجديد، وانسحب بذلك إدغارفور وترك السلطة لغي مولي.

وفي يوم 1956/01/26 عين غي مولي[1] Guy Mollet لتكوين الحكومة وقدم برنامجه السياسي نحو الجزائر من خلال الخطاب الذي ألقاه في يوم 1956/01/31 الذي أكد فيه إعادة السلم ووقف القمع وتطوير البلاد اقتصاديا واجتماعيا من خلال قوله: إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كل شيء العمل من أجل إعادة السلم وإنقاذ نفوس كلا الطرفين من الخوف ومن أجل ذلك فإنه يجب وقف الإرهاب والقمع وضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والذي يعني المحافظة ودعم الروابط التي لا تتقسم بين الجزائر وفرنسا الأم. كما أكد أنه يجب تحديد مصير الجزائر دون استعمال القوة، إن المصير النهائي لمستقبل الجزائر لن يتخدد أبدا من طرف واحد ولن نقبل أي حل يفرض بالقوة.[2]

وفور تولي غي مولي الحكم قام بعزل جاك سوستيل وعين الجنرال كاتروا في منصب الحاكم العام للجزائر في يوم 1956/02/02، وفي نفس اليوم غادر سوستيل الجزائر إلى فرنسا وقد شهد ذلك اليوم تجمع عشرات الآلاف من المستوطنين في شوارع مدينة الجزائر ورفقائه إلى الميناء رافعين شعارات منددين بغي مولي وماندیس فرانس والوالي الجديد كاتروا.*

---

[1]– سعيدي بزيان، دليل الباحثين والمؤرخين وغيرهم حول ثورة نوفمبر، د ط، دار هومة الجزائر، 2009م، ص 101.

[2]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 297.

* الجنرال كاتروا 1877– 1969م كان وزيرا مقيما في الجزائر ولد في بليسونج، كان بين 1943–1944 حاكما عاما للجزائر، ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين وبلجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول خلف جاك سوستيل ثم استقال بعد 11 شهرا ورحل إلى فرنسا، عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962م،المرجع السابق، ص 280.

المبحث الرابع: تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر

لقد تميزت الانتخابات التشريعية في جانفي 1956 بانقسام الرأي العام الفرنسي بين مؤيدين لبقاء الجزائر فرنسية وعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والقضاء على الثورة، وذلك بتقديم صلاحيات مطلقة للجيش الفرنسي في الجزائر، أما في الطرف الآخر مؤيدين للتفاوض مع الجزائريين وانهاء الحرب الجزائرية المنهكة للاقتصاد الفرنسي، وبتعيين غي مولي ساد الرأي العام الفرنسي والجزائري شعور بأنه سوف ينتهج سياسة المصالحة وذلك حسب التصريحات التالية: " إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كل شيء العمل من أجل إعادة السلم"[1] ومن أجل تحقيق ذلك قام بتعيين الجنرال كاتروا المعروف بنزاهته واعتداله من أجل التخلص من حرب الجزائر. التي وصفها في حملته الانتخابية بأنها حرب غبية وبدون مخرج.[2]

وفي أول زيارة لغي مولي للجزائر 1956/02/06م وقد واجهه المستوطنين بمظاهرات عدائية ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بإذلاله عن طريق رميه بالقاذورات والنفايات بما فيها البيض المعفن والصراخ ضده بكل الألفاظ الجارحة لا يقوى على التفوه بها الأمن هم في مثل مستواهم كحثالات للشعوب المستوطنة الأوروبية وكذلك اليوم بمثابة يوم استسلام وانقلاب خطير في تاريخ الحرب بين الجزائر وفرنسا.

وبسرعة مذهلة استسلم غي مولي أمام المتطرفين وقام بعزل كاتروا يوم 1956/02/06م وتخلى بذلك عن برنامجه الذي أعلنه في الجمعية الوطنية، وأسند المنصب لروبير لاكوست ذي السمعة البائسة الموظف البسيط يشتغل في الميدان النقابي انظم إلى الحزب الاشتراكي وتم تعيينه برتبة وزير مقيم بالجزائر هذا الأخير الذي جلب معه أصدقائه المقربين إليه وأعطاهم مناصب راقية في الجزائر، وفي وقت قصير صار لاكوست المتكلم باسم الأوروبيين والمدافع عن مصالحهم إلى درجة أنه قام بطرد اليساريين الذين يتعاطفون مع الثورة الجزائرية.

---

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص 297.

[2]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 416.

ويمكن أن نقول أن هذه النتيجة كانت متوقعة منذ البداية وذلك بسبب الانقسام الذي عرفته حكومة غي مولي الاشتراكية منذ البداية بين المؤيدين للحرب في الجزائر والذي يمثله روبير لاكوست وبورجيس مولوري، أما القسم الثاني فريق صغير يطالب بالحوار والتفاوض مع الثوار يتكون من قاسطون ديفير وماندیس فرانس هذا الأخير الذي استقال من الحكومة بعد أن تأكد من الاقالة من زمام الأمور من يد غي مولي واستيلاء دعاة الحرب على السلطة وعلى رأسهم روبير لاكوست.[1]

ومما سبق يمكن القول أن الظروف التي سبقت تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر تميزت خلال الفترة الممتدة 1954-1955 بالانطلاقة القوية للثورة الجزائرية والتي واجهتها الحكومات الفرنسية بمختلف الأساليب للقضاء عليها ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل، واستمرت في محاولاتها بتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر ليكمل مسيرة السياسات الفرنسية القمعية اتجاه الثورة طيلة الفترة الممتدة 1956-1958م والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الموالي.

[1]- هرفي مامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص 55.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: سياسة روبير لاكوست في قمع الثورة الجزائرية

المبحث الأول: سياسيا

المطلب الأول: التقسيم الإداري

المطلب الثاني: قانون الإطار

المطلب الثالث: سياسة الحرب النفسية

المبحث الثاني: عسكريا

المطلب الأول: الاستراتيجية العسكرية

المطلب الثاني: سياسة حرب التهدئة

المطلب الثالث: حرب العصابات

تمهيد:

لقد عرفت فرنسا عند تسلم حكومة غي مولي السلطة توترا سياسيا وإداريا ويلاحظ أن تعاظم الثورة الجزائرية هو الذي أوقعها فيه فقد دفعت بفرنسا إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر فعزلت في الأمم المتحدة وأثرت في علاقتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة. وهذا ما جعلها مهمة بالانهيار السياسي وقد نتج عن ذلك وقوع اختلاف حاد بين المسؤولين الفرنسيين في كيفية معالجة القضية الجزائرية مما تسبب في انقسام الحكومة الجديدة على نفسها إلى تيارين رئيسيين:

1. تيار قوي يرغب في ابقاء الجزائر فرنسية والقضاء على الثورة بتعزيز القوات العسكرية واستعمال القمعية ويمثل هذا التيار روبير لاكوست.

2. وفي المقابل تيار ضعيف يدعوا إلى إنهاء الحرب الجزائرية التي انهكت الاقتصاد الفرنسي وذلك عن طريق التفاوض مع قادة الجيش وجبهة التحرير ويتزعم هذا التيار مانديس فرانس. ويمكن القول أن أمام هذا التوتر والاختلاف كان الحل هو إعطاء روبير لاكوست صلاحيات اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه من أجل إعادة النظام في الجزائر وذلك بعد أن وافق عليه جميع الأعضاء الشيوعيين[1] للمجلس الوطني الفرنسي في 12 مارس 1956 وعلى اثر ذلك سار الوزير المقيم لاكوست يمتلك كل السلطات الديكتاتورية وبذلك تم فتح عهد جديد التحم فيه الفرنسيون يساريون ويمنيون صفا واحدا ضد الجزائر مسخرين كل ما لديهم من وسائل قمعية للقضاء على الثورة الجزائرية.[2]

إذن فما هي الاستراتيجية التي طبقها روبير لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية ؟

[1]– محمد عباس، نداء الحق، المرجع السابق، ص 127.

[2]– جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، حربنا التحريرية كما الصحافة الألمانية، د ط، العدد 15، بتاريخ 1958/01/01، ص 06.

المبحث الأول: سياسيا

المطلب الأول: التقسيم الاداري

عندما أدركت فرنسا خطورة جبهة التحرير الوطني قامت بسلسلة من الاصلاحات السياسية والإدارية، ولقد اعتمد رئيس الحكومة غي مولي على روبير لاكوست في إعداد برنامجه الخاص بالإصلاحات السياسية والإدارية[1] نظرا للصلاحيات الواسعة التي تحصل عليها من خلال منصبه كوزير مقيم مكلف بالشؤون الجزائرية.

وأول عمل قام به غي مولي إلغاء المجلس الجزائري يوم 11 أفريل 1956 بعد استقالة معظم النواب الجزائريين منه والتحاق البعض منهم بالثورة الجزائرية لما قرر انتهاج سياسة جديدة في الجزائر تقوم على ثلاث محاور رئيسية.[2]

- وقف اطلاق النار.
- اجراء انتخابات في الجزائر في إطار نظام موحد بالنسبة للجزائريين والأوروبيين في مرحلة لاحقة لوقف اطلاق النار كما يجب المساواة بين المجموعتين وذلك من خلال خطابه لا تزال الحكومة الفرنسية تؤيد مبدأ وحدة الكتلة الانتخابية في نظام الانتخاب الجزائر تطبيقا لمبدأ المساواة ومع ذلك فإن في الجزائر أوضاعا خاصة لا تسمح بتطبيق المبدأ تطبيقا رياضيا صرفا، فيجب إذا التفريق بين مبدأ الكتلة الواحد.
- اجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد نظام الحكم في الجزائر.[3]

وقد قوبل المشروع بالرفض من قبل الفئتين، وطالبت الجبهة أن الجزائر هي التي تنظم الانتخابات لتقرير مصير الشعب في المستقبل، وبهذا فشل مشروع الاصلاحات غي مولي السياسية وبسببه قررت الأحزاب اليمنية الفرنسية في 1957/05/21 سحب الثقة منه لأنه

[1]– محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز الأمل، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010، ص 263.

[2]– مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، د ط، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، ص 315.

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 263.

انتهاج سياسة التفاوض مع عناصر الجبهة، وقد تمثلت الاصلاحات السياسية الإدارية التي قام بها لاكوست في تلك القوانين والمراسيم، على رأسهم مرسوم رقم 56-646 الصادر في 1956/06/28م الذي تضمن إعادة تنظيم شاملة للبنى الإدارية في الجزائر فألغيت البلديات المختلطة.

وتقرر تعميم صيغة البلديات الكاملة الاختصاص، وكان يهدف من وراء هذا المرسوم تقوية الإدارة الفرنسية في الجزائر التي يمكن أن نقسمها إلى السلطات المركزية واللامركزية.

1) السلطة المركزية:

فقد تم وضع مناصب إدارية جديدة وهي مندوب حكومة الجمهورية الفرنسية في الجزائر Délégué Générale، ثم ولاة العمالات Les Préfets فرؤساء الأقسام الإدارية المتخصصة وكذلك رؤساء الأقسام الإدارية الحضرية التي كانت لديها عدة تسميات منها مراكز العمل الاجتماعي بالصحراء طبقا للقرار المؤرخ في 09 جوان 1957[1].

أ- **المندوب العام** Le délégué générale: فيما يتعلق بالمندوب العام فإنه:

- يمثل الحاكم العام والمجلس الجزائري من حيث السلطات.
- يعتبر مسؤولا عن حفظ النظام العام وحفظ الأمن.
- يشرف على تسيير كل المرافق العامة باستثناء تلك المرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية في فرنسا.
- يساعده في أداء مهامه أمين عام (Secrétaire général) وأمينان عامان مساعدان (Secrétaire général aoljoints)
- أحدهما مكلف بالشؤون الاقتصادية، والآخر بالشؤون الإدارية.

ب- **ولاة العمالات Les prefets:** بالنسبة لولاة العمالات يلاحظ بأن مرسوم 28 جوان 1956 ينص بخصوصهم على مايلي:

[1]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، د ط، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 262.

- يخضعون لسلطة المندوب العام وينفذون أوامره.
- يعتبرون مسؤولين أمام المندوب العام.
- يشرفون على تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية.
- يسهرون على تنفيذ كل القرارات الحكومية.

يساعدهم في أداء مهامهم نواب لهم على مستوى الدوائر، وكذلك رؤساء البلديات.

ومن الجدير بالملاحظة أن مرسوم 28 جوان 1956، الذي تضمن قرار انشاء عمالات جديدة وضرورة تقسيمها إلى مناطق محرمة إدارية، قد نص على تعيين ولاة مفوضين فوق العادة (Super-Prefets) على رأس تلك المناطق لقبوا بالمفتشين العموميين للإدارة المفوضة فوق العادة (IGAME)وقد كان هذا التقسيم على أساس ثلاثة مناطق هي: الجزائر، وهران وقسنطينة، وقد منح هؤلاء المفتشون صلاحيات واسعة تمكنهم من ممارسة وظائفهم المتمثلة في التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها.

ت- **نائب والي العمالة Le sous Prefet**: وقد حدد مرسوم 28 جوان 1956 في النقاط التالية[1]:

- يعين ممثلا للدولة على مستوى الدائرة.
- يشرف على تطبيق القانون.
- يسهر على حسن تنفيذ اللوائح التنظيمية.
- يعتبر مسؤولا عن مراقبة الشرطة والدرك.

ويلاحظ أن هدف السلطات الفرنسية من توسيع اختصاصات نائبا لوالي بمقتضى مرسوم 28 جوان 1956 هو خنق الثورة وتصفية عناصر الجيش وجبهة التحرير الوطني على مستوى الدائرة التي يرأسها.

[1] – عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري للثورة الجزائرية الثقافة للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، ص 2013 ص ص 265-266.

2)الأقسام الإدارية المتخصصة* (S.A.S) والأقسام الحضرية (S.A.U):

التي ظهرت نتيجة التطور الملحوظ الذي شهدته أقسام الشؤون الجزائرية، فهي تشبه إلى حد كبير المكاتب العسكرية [1]سواء من حيث تسييرها من طرف القادة العسكريين، وفي 1956/07/09 صدر قرار مكمل لمرسوم 1956/06/28 ينص على انشاء هذه الأقسام يعتبر من اختصاص والي العمالة كما حدد اختصاصات رؤساء الأقسام وهي:

يعين ضابط عسكري على راس هذه الأقسام الادارية من طرف والي العمالة.

يكلف بمهام عسكرية مثل، توفير الحماية والأمن الضروريين للسكان ويسعى للحصول على المعلومات الدقيقة منهم على جيش وجبهة التحرير الوطني.

يعتبر المستشار التقني للسلطات العسكرية بحكم معرفته الدقيقة بشؤون القطر وسكانه إضافة إلى هذا يعتبر رئيس الأقسام الادارية سواء المتخصصة أو الحضرية ضابط للحالة المدنية وكذلك الشرطة القضائية، وبهذا يكمن دوره في توفير الحماية والأمن للشرطة داخل اقليمه كما يمنح له قرار 09 جويلية 1956 كل السلطات الضرورية التي يمكن أن تساعده في تطبيق برنامج الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحرمة * والفقيرة والتي لم يصلها صدى الثورة بعد وكذلك تطبيق حالة الطوارئ على المناطق المطوقة.

* الأقسام الادارية المتخصصة: هي عبارة عن هيئة مدنية موضوعية تحت امرة ضابط له حراسة مسلحة تتكون من 30 الى 35 رجل فكان بجانب كل مركز عسكري يوجد مركز لضابط (SAS) أو بداخل محتشدات فهي عبارة عن مكاتب يسيرها عسكريون مختصون في لشؤون المدنية في استقدامهم منذ 1955 معظمهم من تدرب في مدرسة (المارشال ليوتر) بالمغرب الأقصى، يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، المرجع السابق، ص 236.

[1]– قريقور ماتياس، الفرق الادارية المتخصصة في الجزائريين بين المثالية والواقع 1955–1962، تر، م. جعفري، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، د س، ص 25.

* المناطق المحرمة، وهي الأراضي التي أفرغت سكانها الذين جمعوا في مراكز التجمع أكثر من مليون جزائري هاجروا بهذه الطريقة وزج بهم في محتشدات، عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954–1962)، المرجع السابق، ص 347.

3) **السلطة المركزية:**

تمثلت في المادة 53 من قانون 20 سبتمبر 1947 تنص على المجموعات المحلية الجزائرية هي: البلديات والعمالات أي نظام البلديات المختلطة وبقي التنظيم المحلي على ما هو إلى غاية صدور مرسوم 28 جوان 1956 الذي تمثل في الاصلاحات الادارية على مستوى نظام العمالات والبلديات.[1]

✓ **العمالات Les prépatements:**

تمثل في مرسوم رقم 56-641 المؤرخ في 28 جوان 1956 ينص على رفع العمالات من 09 إلى 13 عمالة، ليرتفع فيما بعد إلى 15 عمالة، وذلك بمقتضى مرسوم 07 نوفمبر 1959 وقد تم التقسيم على اساس المناطق هي:

- المنطقة الشمالية، وتضم عمالات تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة وعنابة.[2]
- أما فيما يخص الدائرة فقد اعتبرها مشروع 1956/06/28 مجرد قطاع اقليمي يتم اللجوء في التقسيم الاداري التقليدي للعمالات والمراكز والبلديات.

المطلب الثاني: قانون الإطار

كانت الأهداف المعلنة لهذه الاصلاحات محاربة التخلف الاداري وانشاء الوحدات إدارية متجانسة وملائمة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الواقع إن درجة الاصلاحات ضمن استراتيجية مكافحة جبهة ومحاولة القضاء عليها بطرق مكملة للعمل العسكري كان متوقع أن يؤدي اشراك عدد متزايد من الأهالي في تسيير الشؤون المحلية وتولي مناصب في الوظيفة العامة إلى تكوين قوة ثالثة مؤيدة لفرنسا في حين أن تحسين الأحوال الادارية من شأنه أن يسمح بكسب ثقتهم وابعادهم على الجبهة على غرار المصير الذي كان لمشاريع سوستال

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 269.

[2]- نفسه، ص270.

والأسباب ذاتها أصبحت إخفاقات لاكوست الذي كان سعيه على مستوى أعلى وأعمق في اعتقاده هو نظام الحكم وتنظيم السلطات العامة في الجزائر وبذلك تمخض مولود سمي بقانون الإطار.[1]

1) قانون الإطار*:

في إطار القانون المبدئي (la loi cadre)والذي يعني وضع قواعد تنظيمية والسماح للسلطات الرسمية أن تتصرف بحرية تامة في وضع الصيغ النهائية للقانون حسبما تقتضي الظروف. قام الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست بتقديم عرض عن مشروع برنامجه الاصلاحي أمام أعضاء البرلمان الفرنسي وقد كان متحمسا جدا لفكرة إقامة نظام سياسي جديد في الجزائر، وحاول الدفاع عنه بهدف اقناع الأعضاء على المصادقة عليه ويمكن حصر الاقتراحات المتعلقة بإنشاء نظام سياسي جديد في المحاور التالية:

✓ تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتي اداري واسع ويوجد على رأس كل اقليم السلطات التالية:[2]

- ❖ مجلس اقليم منتخب.
- ❖ مجلس حكومة إقليمي يرأسه ممثل السلطة المركزية .

ويوجد على رأس هذه السلطات:

✓ برلمان فدرالي اقليمي يتولى مهمة التنسيق في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

✓ مجلس فدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية، أما الجمهورية الفرنسية فإنه تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية والعدل والتعليم.

---

[1]– صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 74–75.

* قانون الاطار، وهو نص يكتفي بتحديد المبادئ العامة للموضوع الذي يتناوله ويترك للحكومة مهمة تفصيلية الذي يستخدم سلطتها التنظيمية، نفسه، ص 75.

[2]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 278.

- ✓ اقامة نظام انتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات.
- ✓ تتولى فرنسا مهمة التوسط بين المسلمين والأوروبيين.[1]

وبالرغم من محاولة الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست العمل على ابراز الجوانب الايجابية التي تضمنها مشروع برنامجه الاصلاحي والتي تخدم رغبات المستوطنين الأوروبيين فإن المعارضة كانت له بالمرصاد، وهي تتشكل من جاك سوستال النائب الديغولي في البرلمان الفرنسي حيث اعتبرت هذه الشخصيات السياسية القانون المبدئي الخاص بإصلاح سياسي-إداري في الجزائر، قانونا مجحفا بحقوق الأوروبيين ولذلك رفضوه وصوتوا ضده، كما رفض الشيوعيون الاقتراحات المتعلقة بإنشاء نظام سياسي اداري بالجزائر أمام البرلمان الفرنسي مائعة وتافهة، لأنها لا تعبر عن مطالبه جبهة التحرير ورغبات قادتها، وقد عبرت الجبهة عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ أن قانون لاكوست أبعد ما يكون من فكرة الاستقلال، بينما لا يتوقع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعراق.[2]

وكان المستوطنون قد شنوا من جهتهم هجوما كبيرا على روبير لاكوست بمجرد اطلاعهم على محتوى مشروع قانون الاصلاحات الذي يقترح على المستوطنون الأوروبيين إقامة نظام انتخابي موحد وبرلمان محلي في الجزائر يعمل في اطار السيادة الوطنية. وقد اعتبروا تلك الاصلاحات خطر عليهم وعلى فرنسا نفسها ولذلك رفضوا القانون المبدئي، وقد قام روبير لاكوست بتحضير قانون مبدئي جديد.[3]

2) قانون الاطار الجديد:

بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي على التشكيلة التي تقدم بها رئيس الحكومة الفرنسية الجديد فيليكس غابيار انكب روبير لاكوست على تحضير قانون مبدئي جديد غير أنه يلاحظ أن روبير لاكوست لم يرهق نفسه كثيرا من الواقع بل التجأ إلى نفس القانون المبدئي السابق،

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 279-280.

[2]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 238.

[3]- عبد الرحمان فارس: الحقيقة مرة مذكرات سياسية 1945-1965، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 88.

فقام بإدخال بعض التعديلات على المحتوى ويكن حصر أهم تغيير قد احتوى انشاء مجالس اقليمية تهدف إلى وضع ضمانات إضافية لحماية حقوق الجماعات الأوروبية في الجزائر رغم من معارضة المستوطنون الأوروبيين لمشروع القانون الجديد.[1]

وقد تم نشر هذا القانون الجديد في الجريدة الرسمية الفرنسية تحت رقم 58-95 بتاريخ 1958/02/05 وأصبح منذ ذلك الوقت يعرف بقانون الجزائر المبدئي.

وأهم الاصلاحات السياسية والادارية التي جاء بها تتمثل فيما يلي:

- **المادة 01:** تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتي واداري وتدير نفسها بنفسها بحرية وديمقراطية في مجال شؤونها الخاصة وفي حدود ما ينص عليه هذا القانون.
- **المادة 02:** الجمهورية الفرنسية تقرر وتكفل لكل المواطنين والمواطنات في الجزائر بدون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق، التمتع على قدم المساواة بكل الحريات وكل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي أنهم يخضعون للالتزامات المرتبطة عليها وقد نصت نفس المادة على انشاء نظام انتخابي موحد.[2]
- **المادة 03:** نصت في القانون على اعطاء كل اقليم حق إدارة شؤونه الخاصة بالحرية والديمقراطية ولتتمكن الأقاليم من تحقيق هذا الغرض فقد نصت المادة على انشاء السلطات التالية على مستوى كل اقليم:

✓مجلس اقليمي منتخب في إطار نظام انتخابي موحد بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين.

✓حكومة اقليمية يرأسها ممثل للحكومة الفرنسية مسؤول أمام المجلس الاقليمي.

✓جميع المسائل التي لا تتعلق بالأجهزة المركزية للجمهورية الفرنسية أو ممثليها وتدخل في اختصاصاتها تعتبر شؤونها خاصة بالأقاليم.

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص281-282.

[2]- نفسه، ص 283.

- **المادة 04:** التي تنص على انشاء مجلس اقليمي للجماعات على مستوى كل اقليم يتكون من المواطنين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المحلي وبذلك يكون المشروع قد سوى بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين في داخل هذا المجلس غاضا النظر عن الأضرار التي يلحقها ذلك بالأغلبية الساحقة وفي هذا الاطار لا يمكن أن يصدر قرار لا توافق عليه الأقلية ولو جمعت عليه الأغلبية، وبهذا يتم خرق مبادئ الديمقراطية ويشمل هذا المجلس بصفة خاصة ممثلي الهيئات الاقتصادية والنقابية والثقافية والاجتماعية.
- **المادة 05:** تنص على أنه بعد مرور سنتين من تطبيق القانون يمكن للمجلس الاقليمي أن يحدد بقرار منه الاختصاصات التي يرى أنه ينبغي أن يعهد بها إلى الأجهزة الفيدرالية التي سيتم انشاؤها على مستوى تلك الأقاليم لكن دون المساس باستقلالها الذاتي أو الحد من حريتها في تسيير شؤونها بنفسها.[1]
- **المادة 06-07-08** : برلمان فدرالي يتولى مهمة التنسيق في المسائل الاقتصادية والمالية و الاجتماعية ومجلس فدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية.

3) أهداف القانون:

إلغاء العمل بقانون 1947/09/20 في احكامه المخالفة للقانون الجديد كما يستثني المناطق الصحراوية نطاق سيرته فهذه المناطق ستظل محكومة بقانون المناطق الذي يحمل رقم 57-27 الصادرة في 1957/01/13 والنصوص المطبقة له حيث تم وضع وزارة المناطق الصحراوية باسم "وزارة الصحراء"، تتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم وإدارة واستغلال المناطق الصحراوية وفي 1957/06/21 صدرت مراسيم حددت مهام وزير الصحراء فحولته سلطات الحاكم العام للجزائر يقودها لماكس لوجون بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي، ومن خلاله تم

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 285.

تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل وقسنطينة تشمل هذه المناطق تقسيما ثانويا إلى عمالات بلغ عددها 15 عمالة.[1]

- ✓الهدف من التقسيم هو القضاء على طريق الجزائر إلى اقليم.
- ✓الحفاظ على امتيازاتها.

4) أسباب فشله:

لقد تعرض القانون مثل سابقه إلى الرفض المطلق من طرف المستوطنين لأنه يسمح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثل النيابي معهم، أما جبهة التحرير فقد رفضه باعتباره ينص على ابقاء الجزائر جزءا تابعا لفرنسا ولا يتطرق إلى قضية الاستقلال التي يحاربوه من أجلها وما زاد في تأخير تطبيقه هو اشراط عودة الأمن والسلم في الجزائر على هذا فإنه قد يستغرق وقتا طويلا، كما أن قانون 1958/02/05 جاء به لاكوست لترضية الأحزاب السياسية اليمنية المتطرفة خاصة وليس حلا للقضية الجزائرية كما أنها ركزت على استعمال القمع للقضاء على الثورة وما تلك الاصلاحات السياسية والادارية إلا رمزا لعجز الجمهورية الفرنسية الرابعة على مواجهة الثورة[2]، وما عجل في سقوط تلك الجمهورية هو الجيش الفرنسي في 1958/02/08 بقيامه بهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية، وقد دعت القوات الجوية الفرنسية انها هاجمت مواقع الثوار ولكن يتضح من خلال جريدة المجاهد أنها هاجمت المدنيين الأبرياء، إن ما أسماه البلاغ الفرنسي بمعسكر الثوار ومراكز المدافع المضادة للطائرات وجثث الثوار تبين لهم أن كل ذلك لم يكن في الواقع إلا دكاكين متواضعة وسوق مزدحمة بسكان القرية ومدرسة تكدست بها جثث الصبيان الصغيرة[2]، ورغم تنكر الجيش الفرنسي لذلك إلا أن

[1]–عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 285.

[2] –Mohamed Harbi, le flm documents et histoire (1954-1962) Edition casbah Algérie 2004, P-246.

[2]– جريدة المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، ميدان التهدئة السياسية بعد المصادقة على قانون الاطار، العدد 18، بتاريخ 1958/02/15، ص 04.

هذا الحادث أثار موجة سخط واسعة من دول عديدة ضد فرنسا وسياستها وقد اعتبر روبير لاكوست أن ذلك الهجوم خطأ فادحا.

وأعلن أن الحكومة الفرنسية لم توافق عليه وخوفا من استيلاء الجيش على السلطة قبلت حكومة فيليكس غايار تحمل مسؤولية ذلك الاعتداء ورغم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لإنهاء الخلافات القائمة بين تونس وفرنسا وبهذا ساهم الحادث في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى العالمي رغم فاجعته وتسبب من جهة أخرى في انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة بسقوط حكومة فليكس غايار بعد أن نزع المجلس الوطني الفرنسي منه الثقة في 04/15/ 1958 ب321 صوت ضد 255 صوت.[1]

نستنتج مما سبق أن الاصلاحات السياسية الادارية التي قام بها روبير لاكوست لم تكن سوى مناورات سياسية قام بها من أجل ترضية المستوطنين الأوروبيين ويظهر ذلك من خلال قانون الاطار ومختلف الاصلاحات الادارية ولكنها باءت بالفشل بسبب الأساليب القمعية التي اتبعها وكان هدفه هو ابقاء الجزائر تابعة لفرنسا.

المطلب الثالث: سياسة الحرب النفسية

1. التحديد المصطلحاتي للحرب النفسية:

لا شك أن الحرب العدوانية التي أعلنتها إدارة الاحتلال على الجزائر دولة، شعبا وتاريخا، دينا، ثقافة وحضارة تعكس بجلاء وصدق عمق البربرية ومستوى حقد الكبير والدفين الذي سكن قلوب الغزاة وأعمى أبصارهم، الأمر الذي دفعهم اتجاه العمل على تجدير الاستيطان باعتماد كافة الوسائل المتاحة والممكنة بيد أن الصفة الغالبة عليها تتمثل بالأساس في الجانب العسكري، بكل ما ينظمه المصطلح من دلالة وأبعاد ووسائل تطبيقية لا تخرج بأي حال من الأحوال عن القمع العسكري، التعذيب، التهجير، التضييق الجماعي، العزل الداخلي والخارجي، القصف العشوائي للقرى والمداشر، واحراق واتلاف المزروعات ومن هنا يظهر أن مصطلح

[1]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 290.

الحرب النفسية يدرس ضمن تخصص علم النفس الاجتماعي وعلم النفس العسكري على حد سواء وقد عرف تطورا مشهودا نتيجة التطورات التي شهدها العالم وبشكل دقيق خلال الحربين العالميين الأولى[1] والثانية.

2. مفهوم الحرب النفسية:

للحرب النفسية أسماء كثيرة تعبر عنها منها الحرب العقائدية وحرب الأعصاب، الحرب السياسية، حرب الأفكار للحصول على إرادة الرجال وأفكارهم، وهناك من يطلق عليها اسم التسميم السياسي وهناك تعريفين للحرب النفسية، الأولى: هي استخدام أي وسيلة بقصد التأثير على الروح المعنوية وعلى سلوك أي جماعة لغرض عسكري معين أما التعريف الثاني فهي استخدام مخطط من جانب الدولة، في وقت الحرب أو في وقت الطوارئ، لإجراءات دعائية، بقصد التأثير على آراء، عواطف، مواقف وسلوك جماعية أجنبية عدائية أو محايدة أو صديقة بطريقة تعين على تحقيق سياسة الدولة وأهدافها[2]، والتي بدورها كانت تهدف إلى القضاء على عقل الشعب بالتأثير النفسي واستمالته بطريقة غير مباشرة وهذا ما يسمى بعملية غسل المخ.[3]

3. مصالح الحرب النفسية:

إن مصالح الحرب النفسية كانت تعمل في استقلالية، منذ سبتمبر عام 1957، وأصبحت تحت قيادة العقيد "غودار" في إطار ما كان يسمى آنذاك "الطابور الخامس" ويتمثل العمل النفسي عموما في جملة الوسائل التي وضعت تحت تصرف المسؤولين قصد مهاجمة واحباط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني والسكان قصد زعزعة استقرارهم واخضاعهم وزرع البلبلة والشكوك في أوساطهم، ثم إثارة القلاقل والكراهية والفتن و تشجيع الانقسام في صفوفهم و يتعلق الأمر بالخطب الحماسية ضد جبهة التحرير الوطني، واستعراضات الجيش الفرنسي الذي

[1] شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، د ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص 298.

[2] – جمال قندل، اشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954– 1956، د ط، ج2، الجزائر وزارة الثقافة، ص ص 327–328.

[3] – عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 69.

انضموا لهم الجزائريين والتنقل بهم بين القرى ومن أجل ذلك ضاعف العدو جهوده في توزيع المنشورات والقاء الخطب باستعمال مكبرات الصوت والبث الاذاعي وعرض الأفلام.[1]

4. الفرق الطبية والاجتماعية:

تم انشاؤها سنة 1957 حيث كانت تضم طبيبة وممرضة أو مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين مهمتهن التركيز على النساء المسلمات الجزائريات، بضبط اتجاه الرأي العام النسوي الجزائري لاتخاذ قرارات مناسبة قادرة على صياغة عقلية المرأة الجزائرية المسلمة صياغة جديدة بعد إدراكهم لموقع المرأة الجزائرية المسلمة من عملية التحرير ودورها الرئيسي في حركة التغيير بحيث تم اختيارهن من العنصر النسوي من الفرنسيات ثم تجنيدهم خصيصا لتلك المهمة وكن يخضعن للنظام المدني، وقد وصل عددهم 315 امرأة و 141 امرأة من المسلمات الفرنسيات و80 امرأة أوروبية و94 من أوروبيات الجزائر موزعون على 171 فريق على الناحية العاشرة.[1]

ويمكن تفسير الاهتمام الفرنسي بالعنصر النسوي الجزائري إلى تفطن السلطات الاستعمارية إلى المكانة الكبيرة التي تحتلها المرأة في المجتمع الجزائري، وتأكدت لهم هذه المكانة من خلال الأدوار المتعددة التي تحتملها أثناء الثورة، وبصفة خاصة المرأة الريفية، ولهذا سارعت مصالح المكتب الخامس ومنذ السنوات الأولى للثورة على تنسيق الجهود مع الادارة المدنية الفرنسية إلى صياغة أرضية عمل لسياسة تقارب مع المرأة الجزائرية لدعوة تحريرها.[2]

5. وحدة مكبرات الصوت والمناشر:

لقد كان الهدف المنشود من وراء انشاء وحدة مكبرات الصوت والمناشر، التقرب من عقلية السكان والتأثير عليهم، وقد ظهرت هذه الوحدة لأول مرة في شهر جوان 1956 وتتشكل كل وحدة من تسعة ضباط وتسعة عشر صف ضابط وحوالي ستون عسكري في الخدمة، وقد

---

[1]- جودي اتومي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956-1962، قصى حرب، دار ريم للنشر، ص 155.

[2]- لخضر شريط واخرون، المرجع السابق، ص ص314-318.

[3]- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق ص161.

اعتمدت طريقة التنقل بين مختلف المدن والقرى والمداشر الجزائرية، للسيطرة على عقول وقلوب الجزائريين حيث كانت حيث كانت تبدأ بمخاطبة الناس مستخدمة الأشرطة السمعية المسجلة مسبقا، زيادة عن ذلك كانت تقوم بتوزيع المناشر، أيضا من الوسائل الأخرى، كانت تستخدم اللوحات الاشهارية التي تحمل شعارات دعائية في مناطق عمومية ومداخل المدن والقرى وقد استخدمت هذه الوحدة من قبل الجنرال ماسو مدعمة بكل وسائل الدعاية المكتوبة والمسموعة والمرئية.[2]

6. وحدة الضباط المتجولون:

أنشأت وحدة الضباط المتجولون لشرح أهداف ومبادئ الحرب النفسية، وكان أغلب هؤلاء الضباط قد وقعوا أسرى في أيدي الفيتناميين فهم يملكون خبرة واسعة في ميدان العمل النفسي وكانت المهمة التي حددت لهم طابع بيداغوجي لتوجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة والضباط المشرفين على القضايا العسكرية الاسلامية المسؤولين الاداريون الذين لهم علاقة مباشرة بالسكان زيادة على قيامهم بدور المستشارين التقنيين عن قيادة الوحدات لعسكرية التي عينوا فيها.[3]

7. الملحقات النسوية للشؤون الجزائرية:

ثمة قواسم مشتركة بين الملحقات السنوية وفرق المساعدة الطبية، ذلك أن مهمة الملحقات تركزت بشكل أساس على التأطير والتربية وتقديم الاسعافات الأولية لذوي الحاجة في الزمان والمكان حيث تكون الحاجة دافعة وخاضعة ويندرج عمل الملحقات في سياق العمل المدني وهو ما أكده القرار الصادر بتاريخ الثالث من شهر ديسمبر سنة ألف وتسعمائة وسبعة وخمسين، والذي قضى بتعزيز وتعميق العمل المدني باعتباره أساسا وذا قدرة على التأثير على الوسط

[2]– الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 163.

[3]– شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 315.

النسوي واستيعاب عناصر منه حيث توخى القرار تحقيق تلك الأهداف من خلال نشاط وحركة الملحقات النسوية، التي أخضعت لمسؤولية ضابط الفصائل الادارية المتخصصة.[1]

مؤسسات الحرب النفسية:

لقد شهدت فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر بروز مؤسستين انطلقتا بمهمة الحرب النفسية وكلها ثقة وأمل في استقطاب قسم من الجزائريين وتوظيفهم في مشاريع مضادة للثورة وقد اجتمعت المؤسسات حول الأهداف واختلفتا في الوسائل والتسمية كما جمعهما اطار زمني واحد وهو 1955 مع اختلاف في الشهور ويبرزان من خلال ما يلي[2]

1) المكتب الخامس:

بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة وانبعاث حركة التحرير لا تتجاوز الخمسة أشهر تعززت قيادة أركان الناحية العسكرية العاشرة بمؤسسة أو تنظيم جديد عرف باسم المكتب الجهوي للعمل النفسي بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 01 مارس 1955 وقد ذهب هنري دسكومبان في تحديد مفهوم المكتب الخامس إلى القول " أن المكتب الخامس للعمل النفسي مؤسسة نوعية لحرب الجزائر" ولقد شرع المكتب الخامس في العمل ابتداء من شهر جويلية 1955 وقد ضبطت مهمته ضبطا دقيقا حيث تمثلت في التكوين والاعلام وكذا دعم وحدات الحفاظ على النظام العام فضلا عن الاطلاع بعمل سيكولوجي يستهدف الشعب من جهة والخارجين عن القانون[3] من جهة ثانية، ولتبيان أهداف وأبعاد العمل النفسي يقول لاكوست في 02 جويلية 1956 " إن العمل النفسي يتوخى جذب النفوس والقلوب وتحضير اتفاقات المستقبل ذلك أننا نريد انجاز جزائر جديدة جزائر في الاطار الفرنسي".*

---

[1]- جمال قندل، اشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية، المرجع السابق ص 351.

[2]- لخضر شريط واخرون، المرجع السابق، ص ص 306- 307.

[3]- نفسه، ص 307

*- كان الفرنسيون يريدون من وراء اطلاق لفظ " الخارجون عن القانون" الاساءة الى الثورة الجزائرية على أن الثوار ما هم الا عصاة خرجت عن القانون وهي عبارة للذم والتحفيز، مرتاض عبد المالك، المجمع الموسوعي لمصطلحات الثوة الجزائرية 1954-1956، د ن، دار الكتاب العربي، الجزائر، ص 46.

2) **الفصائل الإدارية:**

في الحقيقة هي ليست انجازا جديدا وهي مكملة للمكتب الخامس، فهي تشكل امتداد للمكاتب الغربية حيث أنها تختلف عليها فقط في مسألة الاختصاصات التي صارت أكثر توسع من قبل فضلا عن الوسائل والامكانيات اللازمة التي وضعت رهن خدمة القائمين على ادارة وسير شؤون هذه الفصائل رغبة في تحقيق الأهداف الملقاة على عاتقها ذلك أنها ليست بالأمر الكبير كما قد يتصور وفي هذا العدد يقول روبير لاكوست*: "أن الفصائل الادارية المتخصصة S.A.S التي أنشئت هي استمرار التقاليد المكاتب العربية، وقد ظهرت إلى الوجود بشكل رسمي وفعلي بمنطقتي الأوراس وقسنطينة خلال شهر أفريل سنة ألف وتسعمائة وخمسة وخمسين بموجب قرار مؤرخ في 26 سبتمبر 1956 في الوقت الذي شرعت فيه قوات الاستعمار الفرنسي على اختلاف وحداتها في القيام بعمليات تمشيط واسعة ودقيقة بجبال الأوراس والتي لم تفض إلى أي شيء".[1]

أدوات الحرب النفسية:

1. **المنشورات:** تعتبر المنشورات أداة من أدوات الحرب النفسية، التي اعتمدت طوال فترة الثورة، فضلا عن أدوات أخرى، تتباين شكلا، وتتفق موضوعا والتي تم انجازها وتوزيعها، على مستوى كل من مقاطعات الجزائر، وهران، قسنطينة إلى جانب الجنوب الجزائري وفق الآتي: 400 ألف مشروع وزع على سكان الريف، 400 ألف منشور، وزع على مختلف المناطق التي يتمركز بها المجاهدون، 30 ألف منشور وزع على منطقة القبائل، 210 ألف منشور وزع على سكان المدن فالمنشور هو أداة من أدوات الحرب النفسية جنح إلى استعمالها قادة الاحتلال

*- روبير لاكوست: 1898- 1989 الوالي العام الفرنسي بالجزائر أو الوزير المقيم، عين في منصبه عقب جاك سوستيل في مطلع عام 1956م، شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة، عين وزيرا مقيما في الجزائر من فيفري 1956 مر الى غاية أفريل 1959م، يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص 235.

[1]- جمال قندل، اشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956، المرجع السابق، ص ص 334-335.

وخاصة مؤسسات الحرب النفسية، بعد النظر في مدى فعاليتها في مجال الحرب المعلنة، لسهولة انجازها، توزيعها، قراءتها، وفهم مؤداها نظرا لقرب مفردات المنشور من الواقع اليومي[1]

2. **الصحف:** لقد أدركت سلطات الاحتلال الفرنسي الدور الكبير التي تلعبه الصحف في التأثير على فكر وسلوك الأفراد وهو ما يجعل مسألة إيلاء الصحف الأهمية التي تستهلها، ولقد لعبت في هذا السياق جريدة « le bled » الناطقة باسم جيش الاحتلال الفرنسي دورا كبيرا في حشد الرأي العام الأوروبي حول وجوب الالتفاف حول القيادة الفرنسية السياسية والعسكرية حربها ضد الثورة الجزائرية وإلى جانب ذلك فإنها اختلطت بعمل نفسي كبير، توخى الحفاظ على جاهزية عساكر الاحتلال والرفع من معنوياتهم باستمرار حتى لا يشعروا بالملل والضجر خاصة وأنهم بعيدون عن الأهل خاصة وأن أخبار الكمائن التي ينصبها المجاهدون على امتداد منتطق الجزائر والخسائر البشرية والمادية الكبيرة لم تكن بمناى عن سمعهم، ولهذا كانت الرغبة قوية لدى القيادة العسكرية للقيام بعمل نفسي كبير من شأنه أن يقوي المناعة لدى العساكر الذين جاءوا من مناطق مختلفة من فرنسا، ضباطا كانوا أم جنودا ويجهلون الكثير عن خصائص وحقيقة المجتمع الجزائري كما توخى العمل في الآن ذاته، الرفع من معنويات العساكر للحفاظ على جاهزيتهم، في ظل الحرب النفسية التي باتت تشنها الثورة الجزائرية والتي أتت كلها في الميدان، ولعل ما يعكس ذلك، هو ارتفاع عدد الفارين من الجيش للاحتلال الفرنسي. [2]

3. **الإذاعة:** وعلى غرار الصحف كان التركيز منصب كذلك على الإذاعة كأداة من أدوات الحرب النفسية، حيث حظيت هي الأخرى باهتمام كبير من طرف القيادة العسكرية الفرنسية، رغبة منها في توزيع الأدوات ضمن نطاق التكامل الذي يخدم العمل النفسي والحرب النفسية في الآن ذاته، ولذلك شكلت الإذاعة كوسيط إعلامي مسموع، أداة مهمة في الحرب النفسية على الثورة وذلك بالنظر إلى الخصائص التي تميز الإذاعة عن الصحف من حيث

[1]– جمال قندل، المرجع السابق، ص 352.

[2]– نفسه، ص ص 356–357.

السهولة وتهدد البرامج ذات الأبعاد النفسية سواء تعلق الأمر بالحيز الموضوعي أو الزمني فضلا عن المؤثرات المحيطة بكل برنامج، ولقد ازداد اهتمام القيادة العسكرية الفرنسية بالإذاعة كثيرا بالتوازي مع التطور الذي عرفته الثورة في المجال الإعلامي وبخاصة السمعي منه، ولعل إذاعة صوت الحرب، خير دليل في هذا المقام، فضلا عن إذاعة الجزائر الحرة بالمغرب التي استطاعت أن تحدث تغيرا كبيرا في سلوك الفرد الجزائري في التعاطي مع المعطى الإعلامي كأداة مقاومة وصمود.[1]

4. الحرب النفسية الفرنسية والمرأة الجزائرية، استقطاب وتوظيف:

لقد أولت سلطات الاحتلال الفرنسي عموما، القائمون على إدارة شؤون الحرب النفسية شكل خاص، تلك الفرق أهمية كبيرة، ادراكا منها للدور الحيوي الذي تضطلع إليه أو به، قياسا بالمجموعات الأخرى التي تتحرك في المجال ذاته، ولعل السر الكامن وراء الاهتمام الكبير الذي حظيت به الفرق الطبية يعود إلى الوسط الذي شكل مدار حركتها ونشاطها وهو مجال حيوي واستراتيجي، في منظور الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، ليس لكونه مرتبطا براهن الاحتلال فحسب.[2]

[1]– جمال قندل، المرجع السابق ص، 359.

[2] – نفسه، ص 360.

المبحث الثاني: عسكريا

المطلب الأول: الاستراتيجية العسكرية

منذ اللحظات الأولى لاندلاع الثورة المسلحة، جندت فرنسا مختلف وسائل القمع والتدمير بمساعدة حلف شمال الأطلسي للقضاء على الثورة ووقف زحفها، فقد شهدت البلاد تدفقا هائلا، لقوات العدو، بلغ نهاية الخمسينيات، ما يقارب 900 ألف جندي فعدد القوات انتقل تعداداها في الجزائر من 449 ألف جندي في نوفمبر 1954 إلى 500 ألف في أوت 1956 إلى 870 ألف في أوت 1957 ليصل العدد إلى أكثر من مليون في بداية الستينيات [1]وقد قامت السلطات الاستعمارية بتعيين أشرس جنرالاتها للقيام بعمليات عسكرية مرفقة بحملات دعائية واسعة النطاق لتمجيد المظلمين وارهاب الأهالي كما أصدرت السلطات الفرنسية تعليمات تتعلق بزيادة عدد المحتشدات والتجمعات وشددت في نفس الوقت الرقابة السياسية في ميدان الإعلام والثقافة[2] وتعد البدايات الأولى لاختراق جيش التحرير الوطني الى عملية العصفور الأزرق[3] وفي منتصف 1955، وهي العملية الأولى التي ابتدعها جاك سوستال[4] .

خلال شهر نوفمبر بهدف إيجاد قوة ثالثة لتحل محل جبهة التحرير الوطني، وكي تخرب الثورة من الداخل[5] ولد واصل روبير لاكوست العمل في هذه العملية بعد تعيينه وزيرا مقيما

---

[1]– سعدي بوزيان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830 – 1962)، ج 3، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص27.

[2]– لخضر شريط و آخرون، المرجع السابق، ص 155.

[3]– العصفور الأزرق : من أكبر العمليات العسكرية التي خطط لها عدد معتبر من الجنرالات الجيش الفرنسي يهدف تجنيد فرق من القومية للقيام بعمليات عسكرية ضد جيش التحرير الوطني .

[4]– جاك سوستال : ولد في 16 – 02 – 1912 ينتمي إلى السيار الفرنسي، انضم إلى ديغول في 1942، تولى وزارتي الاعلام والمستعمرات، انتخب نائب في البرلمان 1954، عينه فرانس حاكما عاما للجزائر في فيفري 1955 وكان موالي لديغول فعينه في حكومته الأولى ثم استقال منها وأصبح خدما لديغول بسبب سياسة تقرير المصير المعبر لاتي تبناها، عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 196 .

[5]– مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 194 .

بالجزائر في فيفري 1956[1] بدلا من الوالي العام جاك سوستال، وجاء مرسوم 13 أفريل 1956 الذي قرر من خلاله وزير الدفاع بورجيس مضاعفة عدد قوات الفرنسية التي تشن الحرب على الثوار الجزائريين .[2]

بالنسبة للربع ساعة الأخير للاكوست الذي جاء، للجزائر ليقمع الثورة الجزائرية فبعدما تم الاتفاق بين الأخوة في تونس والمغرب مع فرنسا على الاستقلال الذاتي، حاولت فرنسا أن تقضي على الثورة في الجزائر بكل الطرق، حاولت عن طريق القمع العسكري، كما أتى لا كوست إلى الجزائر عزز بقوات كبيرة وصلت إلى حوالي 200 آنذاك من الحلف الأطلسي للقضاء على الثورة، وهكذا لما نزل لاكوست الجزائر وبدأ في تنفيذ عملية القمع ضد الثورة بواسطة فرق خاصة، منها الفرقة العاشرة التي كان يقودها بيجار، حاولت هذه الفرق العسكرية المتخصصة الآتية من حرب الفيتنام، القضاء على الثورة في كل المناطق الجزائرية، وكان لاكوست يطمئن السياسيين في ذلك الحين في فرنسا بأنه لن يتفق مع الثوار، وبإمكانه القضاء على الثورة وفي محاولات كانت تجري بعد الاتفاق ما بين حزب الدستور في تونس وحزب الاستقلال في المغرب من أجل الاستقلال الذاتي، حاولت فرنسا كنظام سياسي، أن تتفق مع قادة الثورة الجزائرية على الوصول إلى نفس الغرض حل سياسي لكن العسكريين في الجزائر ومعهم لاكوست كانوا يطمئنون السياسيين في فرنسا إلى أنهم قادرون على القضاء على الثورة الجزائرية وهكذا .[3]

الجنيدي: ويعودون إلى تونس والمغرب.

[1]– إبراهيم لونيسي، العقيد عميروش وعملية الرزق ضحية لمؤامرة أو منفذ للثورة من كارثة، د ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 30 .

[2]– بورجيس مونوري : تعتبر حكومته الرابعة بعد اندلاع الثورة فهي لم تعمر طويلا حيث امتدت من 13 جوان 1957 إلى غاية نوفمبر 1957، كتاب جمال قنان خطا موريس وشال 1957 – 1962، د ط، د.د.ن، الجزائر، 2008، ص 43.

[3]– الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج 1، دط، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 306.

حسن: بدون شك هذا هدفهم الأساسي إذا تم القضاء على الثورة في الجزائر، فإمكانهم أن يسترجعوا باليد اليسرى ما قدموه باليد اليمنى، وتواصلت هذه العملية مدة طويلة بالنسبة للاكوست عن طريق مجموعة من القادة المعروفين بتعصبهم في الفيتنام والذين خسروا معركة ديان بيان فو فحاولوا أن يطبقوا في الجزائر الطريقة التي طبقوها في الفيتنام ولكنهم فشلوا في النهاية وانتهى لاكوست وسياسة في الجزائر ولم ينته ربع ساعة الأخير .

كاتي : أعتقد بالإضافة إلى هذا أن لاكوست عند ما قال هذه الكلمة كان يعتز بتلك القوة العسكرية الهائلة التي رجعت من الهند العينة ومن تونس والمغرب بالإضافة إلى بعد سياسي فرنسي آخر، هو أن فرنسا إذا منحت لتونس استقلالها والمغرب باستقلاله، فإن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من فرنسا لابد بأي وسيلة أن تحطم ثورتها .[1]

وفي 31 ديسمبر 1956 قدم الحكام العام للجزائر روبير لاكوست تقريرا حول وضعية الحرب المتوحشة في الجزائر، و أن فرنسا أنفقت أموالا باهضة لإخماد نار الثورة إذ أنفقت أكثر من 400.000.000 فرنك فرنسي في عملياتها الحربية وهذا سنة 1957 .[2]

وقد قامت السلطات الفرنسية بتعزيز قواتها في الجزائر خاصة في منطقة الأوراس نتيجة قوة وشدة الثورة فيها، ولهذا ارتفع العدد من 85000 عسكري في نهاية 1954 إلى 100000 عسكري خلال شهر جوان من سنة 1955 و 186000 في فيفري 1956 ليصل العدد 400000 عسكري في نهاية سنة 1956 وهو ما أغاضهم وجعلهم يقفون موقف الحائر على قصور إدراكهم وفشل تأكيداتهم المستمرة في إمكانية القضاء على الثورة في فترة قصيرة وجيزة بفعل الغرور الكبير الذي طبع ردود فعلهم المر الذي دفعهم بقوة باتجاه التفكير الجدي والفاعل للتقليل من خسائرهم البشرية والمادية .[3]

[1]– الجنيدي خليفة، المرجع السابق، ص 306.

[2]– عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 86.

[3]– لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 294.

كما استخدمت فرنسا المشاة والسلاح الجو والمدفعية مثل عملية جومال، كما لجأت أيضا إلى عملية التمشيط من خلال عمليات موسعة تقوم بها وحدات فتحصر منطقة معينة وفي نفس الوقت تضع قوات أمامية وقوات حلفية، وتفتش كل الغابات والأودية تفتيشا كاملا و إذا وجد الثوار فهناك وحدات مراقبة خلفية تراقب المنطقة التي تم تمشيطها وتنتقل إلى منطقة أخرى .[1]

كما وجهت المصالح الإدارية الفرنسية مراقبتها للجزائريين، والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة، وكذا تشجيع الجزائريين على الانضمام إلى جانب الفرنسي فرديا وجماعيا وكذا مشاركتهم في الكمائن والعمليات العسكرية .[2]

بالاضافة إلى قيام القوات الفرنسية بعمليات تربيعية* في منطقة القبائل والونشريس وباتنة في جهة الأوراس، حتى في الحدود الشرقية والغربية، واستخدمت فرنسا هذه الطريقة بقوات كبيرة وبقوات صغيرة أحيانا أخرى حسب الحاجة.[3]

1- عملية الأمل والبندقية :

هي عملية عسكرية شنها جيش الفرنسي في ربيع عام 1956[4] على جبال البيبان، أطلق عليها إسم الأمل والبندقية، إنطلقت يوم 28 أفريل وبلغت الذروة في النصف الثاني من شهر ماي، وهي عبارة عن عملية تمشيطية واسعة في المنطقة القبائل، شارك فيها ثلاثون ألف جندي، وعشرات من قاذفات القنابل وطائرات الهيلوكبتر المروحية والحوامة والطائرات الاستكشافية، وكان روبير لاكوست يمهد بهذه العملية لتحقيق ما كان يسميه عملية التهدئة خلال عام 1956 وإلى جانب قانون الإطار، وضعت السلطات الفرنسية قانون آخر لا يقل

---

[1]- الجنيدي خليفة، المرجع السابق، ص356 .

[2]- لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 315.

* التربيع : استراتيجية تعتمد على تركيز عدد من قوات في أماكن محددة لتأمين حراستها مع القيام بعمليات تمشيط واسعة النطاق قصد تتبع وتدمير النظام السياسي والعسكري للثورة ويقتضي الأمر تقسيم البلاد إلى مناطق، غالي غربي، المرجع السابق، ص 352.

[3]- الجنيدي خليفة، المرجع السابق، ص 357.

[4]- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954 – 1962)، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص69– 70.

ظلما وإجراما وتعسفا من سابقه وهو القانون الذي شرعت الإدارة الفرنسية تطبيقه منذ اندلاع الثورة التحريرية مباشرة بهدف حرمان جيش التحرير الوطني من محيطه السكاني[1] ويرجع إنشاء أول منطقة محرمة إلى 12 نوفمبر 1954 بمنطقة الأوراس، ثم شملت قسنطينة وبلاد القبائل خلال سنتي 1955 – 1956 كالتالي، المنطقة العادية وهي كل التراب الجزائري باستثناء هذه المناطق ومنطقة المراقبة القصوى للمنطقة المحرمة من الداخل والخارج وبتاريخ 27 ديسمبر 1957 تم تقسيم المنطقة المحرمة إلى منطقة محرمة حمراء . وممنوع حركة المدنيين وإطلاق النار المسموح، إضافة إلى منطقة سوداء تخضع للمراقبة البرية المستمرة وتغطية حيوية وامتدت هذه المنطقة المحرمة على امتداد الحدود الشرقية من البحر إلى الماء الأبيض وتبسة .[2]

2- ربع الساعة الأخير لروبير لاكوست :

كان روبير لاكوست الإشتراكي وزير بالجزائر بعد أن حل جاك سوستال في شهر فبراير 1956 كان من دعاة " التهدئة"[3] غير أنه في حقيقة الأمر، كان يستعمل سياسته تلك كغطاء، لأنه يسعى دوما إلى سحق المتمردين على حد قوله، وقمع الشعب الجزائري .فمن خلال سياسته تلك . كان يخادع الناس الذين يعتقدون أن الإشتراكيين كانوا يساندون الشعب . وكم خدعوا فعلا بأن صدقوه في إدعائه بأنه إلى جانب الشعب، لكنه إنكشف أمره هو وحكومته وظهر على حقيقته.

---

[1]- بوصفصاف عبد الكريم، حرب الجزائر، ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف 1954 – 1962، د ط، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1998، ص 53.

[2]- نفسه، ص 54.

[3]- التهدئة : هي حرب تطبق وفق خطط جهنمية شبهة باستراتيجية الثعبان الذي يلتف حول فريسته ليخنقها ويقطع أنفاسها قبل أن يلتهمها وقد كلف لاكوست المؤسسة العسكرية للقيام بها، بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفاش، بيروت، 2010، ص 22.

هكذا نفذ رفقة الإشراكي " فرانسوا ميتران " [1]أيضا سياسة إبادة الشعب الجزائري فسرعان ما خضعوا لمطالب المستوطنين، والأقدام السوداء، أنصار سياسة الأرض المحروقة، فشجعوا عمليات القتل والقمع الوحشي وممارسة التعذيب والحصار وتعميم مناطق المحصورة، وهكذا قام بإنشاء محتشدات أو ما يسمى بمراكز التجميع، حشد فيها مئات ألاف من الجزائريين، مر كذا على سكان القرى، وقد كانت مراكز اعتقال حقيقة أخذت اسم " مراكز التجميع ".

وهكذا تم حشدهم حول المواقع والثكنات العسكرية، كدروع بشرية لصد هجمات جيش التحرير الوطني، هؤلاء الناس المستضعفون تم اقتلاعهم اقتلاعا من مشاغلهم الطبيعية، وحرموا من العمل، كما تعرضوا الانتقام جنود الاستعمار، فاضطروا للعيش في جحيم الفاقة والبؤس.

وهكذا وبعد أن فقدوا نمط عيشهم وعاداتهم وتقاليدهم، فقدوا شخصيتهم أيضا بل أن بعضهم سقط بسبب الفقر والفاقة في مختلف الآفات الاجتماعية كالسول ورغم كل جهوده و إصراره على تدمير إمكانات جيش التحرير الوطني ورغم كل محاولاته ن تثبيط الشعب و إبعاده عن سبل النضال من أجل الاستقلال، خاب ظن العدو وفشل في مساعيه وذاق مرارة الخذلان، ثم كالذي كل مرة يطلب أجلا إضافيا لسياسته الحمقاء يعلن أنه " الربع ساعة " الأخير للتمرد . وعلى سبيل السخرية والتهكم ولتشخيص هذه السياسة، صورت صحيفة الساخرة، لوكانار أو سيني " روبير لاكوست متشبثا برقاس ساعة حائطية كأنه يريد أن يوقف الزمن. [2]

المطلب الثاني: سياسة التهدئة

1- معنى سياسة التهدئة:

لقد توصل مناظروا الفكر الاستعماري الفرنسي إلى أن: القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني وتدمير منظمته السياسية. الإدارية وتحييدها لا يحقق أهدافهم، دون العمل

[1]- فرانسوا ميتران : عاش ما بين 1916 إلى 1996 شغل منصب وزير في حكومات الجمهورية الرابعة 12 مرة، كما شغل مناصب وزير داخلية في حكومة منديس فرانس 1954-1955، سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، د ط، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 212.

[2]- جودي آتومي، المصدر السابق، ص ص، 295- 296.

على فرض السلم الفرنسي في الجزائر والتحضير لعهد جديد وكلفت المؤسسة العسكرية بالقيام بهذه المهمة وهي ما انفق على تسميته بتهدئة البلاد. La pacification du bled

فالتهدئة تبدأ بخلق علاقات إنسانية مع السكان بواسطة التواجد العسكري المكثف، مما يسمح بإعادة الثقة المفقودة بين الجزائريين المغرر بهم والمستعمرين الفرنسيين، ثم تليها مرحلة تقديم مختلف أنواع المساعدات لسكان، وعلى جميع الأصعدة التعليمية الاقتصادية الاجتماعية وبهذه الطريقة تمهد لإعادة وضع النظم السياسية والإدارية الجديدة، فيساعد هذا الأمر على خلق جو من التعايش والشعور بالمساواة الآتين المجموعتين في إطار الكرامة الإنسانية والاحترام المتبادل وهذا لا يتأتى إلا بواسطة عمل نفسي- دعائي نشطوا متوافق مع المحيط لمحاربة الأفكار الهدامة التي زرعتها جبهة التحرير الوطني في عقول الشعب .[1]

2- مبادئها:

في خطاب أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في 2 جوان 1956 حدد rebert lacoste والأسس التي تقوم عليها سياسة التهدئة :

- حفظ حياة و أملاك كل شخص.
- تحرير الجزائريين من الرعب المسلط عليهم .
- التحكم في توجهات ومواقف الرأي العام الداخلي.
- التحضير لاتفاقيات مستقبلية لتمكين بناء الجزائر الجديدة في إطار المجموعة الفرنسية .[2]

3- إجراءات حرب التهدئة:

تعتمد حرب التهدئة على ثلاثة إجراءات رئيسية:

[1]- غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 361.

[2]- نفسه، ص 362.

وقائية تتمثل في الاستمرار في تدمير بنى التحتية التنظيمية منها والعسكرية للثورة التحريرية، سيكولوجية في شكل مجموعة من التدابير الدعاية المتعددة لإشكال والمظاهر موجهة للتأثير على مواقف السكان لدفعهم للإنتقال إلى الجبهة المضادة للثورة، مع تركيز العمل النفسي والدعائي لمختلف شرائح المجتمع الجزائري، الشباب، النساء، الرجال، الشيوخ، وتشجيعهم على حمل السلاح سواء للدفاع عن أنفسهم أو ضمن القوات الإضافية يحاربون ضمن القوات الفرنسية وتخصيص المعطيات للعملاء والوشاة والمخبرين وأخيرا إجراءات ذات طابع إجتماعي، تهدف إلى تلميع صورة المستعمرين الفرنسيين في عقول الجزائريين من خلال تمكين الجمعيات الوطنية الفرنسية الخاصة والعامة من التكفل بهذا الدور وتفعيل الجانب الإجتماعي مثل "منظمة الصليب الأحمر الفرنسي"، جمعية الصداقة الافريقية، مؤسسة المارشال" delatre وتدعي السلطات استعمارية أن الهدف من وراء هذا الإجراء الاجتماعي، تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتوفير الرعاية الصحية، للبرهنة على صدق نوايا الحكومة الفرنسية في ترقية المجتمع الجزائري إلى مصافي المجتمعات المتحضرة والمتشعبة بمبادئ وقيم الحضارة الغربية ولهذا سارعت هذه السلطات إلى فتح عدد معتبر من مراكز التكوين المهني المتخصصة للشباب الجزائري مع تأمين فرص العمل له بعد تخرجه من هذه المراكز .[1]

ولتبيان أهداف وأبعاد العمل النفسي مضى الوزير المقيم روبير لاكوست يقول في 02 جويلية 1956 أمام المجلس الوطني الفرنسي: "إن عمل التهدئة ليس عمل غزو عسكري مادي يكون بمنأى عن الأمن الذي يبحث عنه إن العمل النفسي يتوخى جذب النفوس والقلوب وتحضير اتفاقيات المستقبل، ذلك أننا نريد إنجاز جزائر جديدة في، جزائر في الإطار الفرنسي[2].

[1]– غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 363.

[2]– شريط لخضر وآخرون، المرجع السابق، ص 307.

المطلب الثالث: حرب العصابات

بعد المحاولات المتكررة التي قام بها لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية وذلك من خلال **الأساليب العسكرية والسياسية عن طريق حرب التهدئة لكن للأسف ذلك لم يجدي نفعا أمام تصاعد المد الثوري التحرري** وهذا ما أدى روبير لاكوست إلى الاعتماد على أسلوب آخر والمتمثل في الحرب المضادة، **فماذا نقصد بالحرب المضادة؟ وما هي أساليبها؟**

1- مفهوم الحرب المضادة:

نقصد بها إنتهاج تكتيك يعتمد أساسا على تطبيق نفس طرق وأساليب الخصم بعد فشلهم في إخماد الثورة، ولقد كان هذا الشعور عاما بين أوساط القيادات العسكرية التي كانت تريد أن تستمر تجربتها الفيتنامية من خلال شن حرب **ثورية مضادة** تنسيهم هزيمة **معركة Dien Bien Fau** وخيبة الأمل التي أحسوا بها بعد معركة السويس، فالجزائر في نظرهم هي الفرصة الأخيرة التي ستعيد الأمجاد الفرنسية إلى سابقها أو سابق عهدها وتضمن في نفس الوقت وجود الفرنسيين في الجزائر ومن هذه المفاهيم والتصورات جاءت فكرة إقامة التجربة الأولى **المدارس المضادة لحرب العصابات، مثل تلك التي أنشأت في مدينة بسكرة من قبل الجنرال Vanuscen للمظلين الفرنسيين.**

- أساليبها :

بالنسبة للأساليب التي بواسطتها تطبق الحرب المضادة فبقول أحد المناظرين و هو العقيد trinquer أن الهدف المنشود من وراء الحرب العصرية ليس الاستيلاء على أهداف جغرافية أو عسكرية أو ضم مناطق ترابية كما هو جاري في الحروب السابقة بل الهدف الرئيسي هو السكان الذين علينا أن نخضعهم بكل الوسائل الممكنة والأكثر فعالية وهي:

الإرهاب أما العقيد jacques horgradi فيركز على أهمية خلق حالة الاضطراب في صفوف العدو[1] بواسطة شن عمليات عسكرية وبوليسية والضربات الجوية اليومية، مما يؤثر على معنويات الثوار هذه المعنويات التي تعتمد على الشعور بالأمان أما إذا هجموا وتوبعوا باستمرار من قبل القوات الفرنسية فان معنوياتهم ستنهار وخاصة بعد أن يعزلوا عن السكان ويفرض عليهم الحصار الاقتصادي بعد تعميم استراتيجية المناطق المحرمة ويضع هذا المنظر ثلاثة خطوات لتحقيق النصر:

- إبادة الوحدات العسكرية للعدو.
- تدمير المنظمة السياسية العسكرية للثورة.
- السيطرة على السكان بواسطة العمل الدعائي والنفسي المكثف، والذي يعتبره أكثر فعالية من الأسلحة النووية[2] وفي هذا السياق تحتل المعلومة مكانة كبيرة في فكر وايديلوجية هؤلاء القادة العسكريين لهذا جميعهم يجمعون على الحصول عليها بأية وسيلة ولو تكن بربرية ويقترحون مجموعة من الوسائل والطرق التي يرون بأنها كفيلة بتحقيق هذا الهدف ومنها:

التعذيب، التصفية والقتل الجماعي، الاختراقات وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن غالبية الضباط الفرنسيون العائدون من الهند الصينية كانوا يميلون إلى استخدام نفس التكتيكات القتالية، التي بواسطتها حقق الفيتناميون انتصارهم العسكري على الجيش الفرنسي في مجابهة جيش التحرير.

ولقد وجدت هذه الأفكار تشجيعا كبيرا من طرف الجنرال * **raoul solon** خاصة بعد تعيينه قائدا عاما للجيش الفرنسي بالجزائر في ديسمبر 1956 والذي باشر في تجسيد الدروس

---

[1]– غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 367.

[2]– نفسه، ص 368.

* Raoul Salon (1899 – 1984) ولد بمقاطعة TAM الفرنسية، دخل المدرسة العسكرية سان سير، تخرج منها كضابط إستعلامات سنة 1919 أشرف على المكتب الخامس في الهند الصينية بين 1924 – 1937 وفي ستة 1938 أشرف على مصلحة الاستعلامات وكذلك المكتب الثاني التابع للقوات الفرنسية في افريقيا الغربية رقي إلى مرتبة général de Brigad، أشرف على القوات الفرنسية في الصين والفيتنام الشاملية و في 02 جويلية 1956 عين قائد عام للجيوش الفرنسية في=

المستخلصة من الدروس الفيتنامية عايشها كضابط عسكري بين سنوات**1952- 1953** ومن بين القرارات التي أصدرتها القيادة العسكرية الفرنسية بين **1956_1957** في هذا الإطار:

1) تأسيس مجموعات التدخل على مستوى النواحي والمناطق والقطاعات العسكرية

2) إجبارية مرور الضباط العسكريون العاملون في الجيش الفرنسي والاحتياطيون القادمون من فرنسا ومن مستعمراتها والمعنيون للعمل في الجزائر, للتدريب في مركز التهدئة وحرب العصابات على مبادئ وتقنيات حرب العصابات وكيفية مواجهتها وهذا بموجب التعليمة الصادرة في افريل 1957 .[1]

ومن وسائل الحرب المضادة نجد :

1) خطي موريس وشال:

الأسلاك الشائكة المكهربة أو ما يعرف تاريخيا بخطي موريس وشال، فتعود فكرة إنشاء الأسلاك المكهربة إلى الجنرال "فينكسام" حيث أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية, غير أن ذلك لم يتم نتيجة هزيمة فرنسا إلا أن الفكرة بقت تراوده في بداية الخمسينات إلى أن طبقت في الجزائر مع نهاية الخمسينات على يد "**أندري موريس**" [2] فهذا الخط كانت له العديد من التسميات نذكر منها **خطوط الموت، خط ماجينو، الحاجز القاتل.**[3]

=الجزائر وبقي في ذلك المنصب الى غاية 19 ديسمبر 1957 وألقي القبض عليه في 20أفريل وحكم عليه في بالإقامة الجبرية، غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائري، المرجع السابق، ص 385.

[1]- نفسه، ص 369.

[2]- أندري موريس: وزير الدفاع الفرنسي في حكومة بورجيس وهي الحكومة الرابعة من إندلاع الثورة أصدر قرارا بإنشاء الخط المكهرب الحدودي بتاريخ 13 جوان 1957 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية، جمال قندل، خط موريس وستال وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957 – 1962)، الجزائر، وزارة الثقافة، ص 48.

[3]- سعيداني وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954 – 1962)، د ط، دار المعرفة للطبع والنشر، الجزائر، 2009، ص 106.

كان الغرض من إنشاء هذا الخط هو عزل جيش التحرير عن القواعد الخلفية للثورة، كما كانت تلك الخطوط المكهربة بمثابة وسيلة ابتكرتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية للضغط على جبهة التحرير الوطني وحرمانها من كل موارد التموين.[1]

2- تعزيزات خط موريس:

لقد كان لخط موريس النصيب الأوفر في تعزيز وتعميق ثقة الاستعماريين بالخط المكهرب حيث اعتبر الحل الناجع والكفيل بالقضاء على الثورة التي هزت أركان الإدارة الاستعمارية هزاما جعل لاكوست يسرع نحو تتبع خطوات أندري موريس من اجل تحقيق حلمه في فرض التهدئة الشاملة وهذا ما جعله يرمي إلى مخططات تعزيزية لإتمام ما شرع في انجازه من قبل بغرض أحكام الغلق والتطويق في وجه جبهة وجيش التحرير ومنه فان المخطط اللاكوستي يرمي أساسا إلى توسيع وتعزيز خط موريس حتى يتحول إلى قوة مؤثرة ذات فعالية كبيرة تتحطم معها كل محاولات جيش التحرير إلى العبور دخولا إلى الجزائر أو خروجا منها ولتحقيق هذه الغاية أعدت دراسة تقنية شاملة للمخطط.[2]

ولقد شرعت القيادة العسكرية في انجازه في **07 فيفري 1958** حيث اشتمل على المحاور التالية :

3- متابعة الأشغال التي لا تزال في طور الانجاز:

- وقد انطوت تحت هذه العملية عناصر في غاية الأهمية تمثلت أساسا فيما يلي:
  - ✓ صيانة شبكة الأسلاك الشائكة والمراكز الكهربائية.
  - ✓ إنشاء أرضية التدخل والمراقبة.
  - ✓ زرع الألغام من نوع .51/ AIP

[1]- حمدي أحمد: الأسلاك الشائكة المكهربة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د ط، الجزائر 1998، ص 277.

[2]- جمال قندل، خط موريس وستال وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957 – 1962)، المرجع السابق، ص ص 116 – 117.

- ✓ إنشاء خمسة مراكز رادار .
- ✓ إنشاء طريق يربط بئر العاتر بنقرين.

4- توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأجواء الكاشفة :

لقد طلب لاكوست وألح على ضرورة توفير الأجهزة الكهربائية وكذا الألغام والأضواء الكاشفة التي يتطلبها الخط المكهرب[1] حيث حدوث احتياجات في الأنواع الآتية :

- ✓ 30 ضوء كاشف ب15 كيلوا واط .
- ✓ 10 أضواء بحرية كاشفة من 60 سم.
- ✓ 30 ضوء كاشف من 30 سم.
- ✓ 100 ضوء كاشف من 30 سم.

5- تكثيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو:

قصد التسهيل الاتصال بين مختلف مراكز العسكرية وتمكين القائمين على العملية من أداء مهماتهم الاتصالية والرقابية في ذات الوقت أسرع لاكوست إلى توجيه الدعوة إلى القيادة العسكرية، قصد تعزيز نظام الاتصالات والمواصلات على الحدود الجزائرية الشرقية لإحكام القبضة الاستعمارية على هذه الجهة المهمة والاستراتيجية، وبشكل خاص الصحراء جنوبا، وقد أبدى المكتب الرابع لقيادة الأركان الاستعمارية، موافقته السريعة على طلب لاكوست.[2]

6- تجهيزات ضوئية ما تحت الأشعة الحمراء:

لم يغفل لاكوست هذه الأجهزة نظرا لأهميتها الرئيسية في انجاع عمليات المراقبة، الأمر الذي دفعه لطلبها، قصد تمكين أجهزة القيادة من تحسين وتطوير الملاحظة بل وتسهيلها إلى

[1]- الخط المكهرب : هو خط شائك مكهرب أمر وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس بإقامته بين الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956 و أطلق عليه اسمه وقد انتهى في سبتمبر 1957 ويمتد هذا الخط من شاطئ البحر الأبيض المتوسط شرقي مدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة، أزغيذي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 182.

[2]- جمال قندل، المرجع السابق، ص 119.

جانب القذف المدفعي، وكذا التجهيز الوحدات الأولى للفرسان الأجانب RCE الإنجاح عملياتهم العسكرية.

7- توسيع شبكة الأسلاك الشائعة إلى جنوب الماء الأبيض:

وذلك بتوسيع الخط المكهرب[1] وتوسيع شبكة الرادارات لكي تتمكن القوات الاستعمارية من ضبط وتحديد لأي جسم متحرك .

8-التحسين التقني للخط المكهرب:

والذي انطوى تحته ثلاث تحسينات رئيسية هي:

- اعتماد الاعثار عن طريق الألغام الطائرة لكشف عناصر جيش التحرير[2] الوطني أثناء عملية العبور للخط، وكذلك فإن التركيز على هذا النوع من الإعثار لعكس السعي إلى محاولة إيجاد حالة من الإحباط تدفع إلى التخلي الكلي عن العبور .

- توزيع الطاقة على نحو أكثر مرونة بين مختلف مناطق الخط المكهرب ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال هذا العنصر، دعوة القيادة العسكرية إلى ترشيد استهلاك الاقتصاد والطاقة يفها، ذلك أن الخط المكهرب كلف الإدارة الاستعمارية الكثير، لولا محاولات لاكوست، إلا أن مخطط لاكوست أكد أن استعمال هذه الألغام يفرز نتائج سلبية، وقد حددت تلك السلبيات في الآتي:

- ✓ ألغام لا تستغل بشكل جيد
- ✓ ألغام تغوص في الأرض كثيرا نتيجة للعوامل والمؤثرات الخارجية كالأمطار والثلوج.[3]

فلقد تطلب الإنجاز إمكانيات كبيرة من أجل هذا المخطط من إمكانيات مادية ومالية وبشرية كبيرة لإنجازه على نحو سريع، حيث انطبعت بعملية الانجاز، مجموعتان من الهندسة العسكرية، انطلقت الأولى في السابع فيفري 1958، لكنه فشل في تحقيق جميع الأهداف وذلك

[1]- أنظر:[الملحق رقم 02].

[2]- أنظر:[الملحق رقم 03].

[3]- جمال قندل، المرجع السابق، ص 122.

بسبب الألغام التي لا تشتغل بشكل جيد، كما أنها تغوص في الأرض وذلك نتيجة للمؤثرات الخارجية كالأمطار والثلوج، لكن هذا لا يمنعنا من القول أنه يعد من أخطر الإجراءات التي اتخذها لاكوست أدت إلى منع جيش التحرير من الحصول على الإعانات والإمدادات .

فقد تفاجأ جيش التحرير بهذا المخطط في البداية ووقعت خسائر مادية وبشرية كبيرة في الولاية الخامسة ولكن سرعان ما فطنت قيادات الولايات إلى تفاصيل هذا المخطط فسارعوا إلى تغيير نظام الجيش والتكيف مع الوضع الجديد فحلت الفيالق والكتائب إلى فرق صغيرة تجتمع وتتفرق بسرعة ووضعت مراقبة تتبع تنقلات الجيش الفرنسي وأعطي الأمر بتفادي الاشتباكات والقيام فقط بهجوم سريع على المراكز المنعزلة، وبما أن الجيش الفرنسي أصبح متمركزا في الجبال والغابات، فإن جيش التحرير قرر أن يركز عملياته على مصالح الشرطة والدرك والجيش و أملاك المعمرين في القرى الصغيرة والمدن المتوسطة وهذا ما عاكس كثيرا مخطط شال وجعله لا يستطيع أن يحقق هدفه .[1]

فقد ألحق هذا المخطط ضررا بجيش التحرير، فقد عرقل نشاطه لمدة تقترب من سنة وعزله عن الشعب مما تسبب له في كثير من المتاعب وفقد الجيش عددا كبيرا من جنوده منهم من استشهد ومنهم من اعتقل وكثير جرحوا وفقد الجيش كذلك كمية كبيرة من الاسلحة والذخيرة التي عثر عليها الجيش الفرنسي في المخابئ وهو الأمر الذي جعله يشح في استعمال الذخيرة نظرا لصعوبة الاتيان بها من الخارج ولكن رغم كل هذا يعتبر أنه خرج من هذه الخطط منتصرا لأن هذا المخطط لم يحقق هدفه بل يبرهن أن الحل العسكري المستحيل .[2]

[1] زهير إحددان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962، مؤسسة إحددان للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 63 – 64.

[2] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 64.

9- المحتشدات:[1]

في الوقت الذي كانت تجرى فيه عمليات برنامج شال، كانت القوات الفرنسية إضافة إلى عملياتها العسكرية، تقوم بتهجير سكان الريف من مساكنهم وتجميعهم في محتشدات[2] قريبة من مراكزها العسكرية، حتى تضمن الفصل التام بين الشعب وجيش التحرير وهكذا أخذ يرتفع عدد المرحلين من 335 ألف في سبتمبر 1958 و 740 ألف في شهر أكتوبر 1958 وقد استمر المستعمر في سياسة التهجير إلى محتشدات حتى وصلت في ديسمبر 1960 إلى مليون وستمائة ألف محتشد ووصل العدد الإجمالي لهذه المحتشدات إلى 3426 منها 1200 قد سماها المستعمرون بالقرى الجديدة وقد عانى أبناء الريف الجزائري آلام الجوع والمرض والتعذيب المستمر، وفي وسط طبيعة الريف القاسية البرودة بثلوجها عانى الأطفال في المحتشدات، مختلف الأمراض الخطيرة .[3]

وقد بلغ عدد المحتشدات مثلا في الولاية الثانية حوالي 160 محتشد وفي الولاية الأولى حوالي 180 محتشد، وفرضت عليهم حالة الحصار وضع التجول وقد اختيرت لهذه المحتشدات مناطق نائية كي يصعب الاتصال بسكانها.[4]

وبفضل نضال المرأة الجزائرية استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تتحدى كل أساليب المستعمر، وتدخل إلى محتشدات وتنظم الشعب هناك رغم أن المستعمر كان وقتها، يطارد كل المدنيين في المدن والأرياف وجنود جيش التحرير في الجبال مستعملا، أحدث الأجهزة الحربية ومدعما من طرف الحلف الأطلسي، بكل ما تحتاجه حرب حديثة لإبادة الشعب، فالثورة

---

[1] – أنظر :[الملحق رقم 04].

[2] – محتشدات : أماكن لا تحتكم إلى أي قانون حيث وجد الشعب نفسه وجها لوجه مع الفرنسيين خلال السنتين 1956 – 1957، تخلى الجيش الفرنسي بنية تجريد جيش التحرير الوطني من الإشراف على هذه المناطق وتجميع السكان في مراكز تميزت الحياة فيها طوال شهور وسنين لظروف لا إنسانية، قاموس عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 315.

[3] – أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 202.

[4] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)، ج 2، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 33.

استطاعت أن تتسرب إلى داخل المحتشدات وذلك بفضل المرأة الجزائرية، التي مارست دورا كبيرا في تأسيس الخلايا السياسية، داخل تلك المراكز واستطاعت أن تربط الاتصال بجيش التحرير، كما أن النساء اللواتي يستخدمهن الجيش الفرنسي لغسل ملابس جنوده كانت تستولى على كثير من الملابس، وترسل بها إلى جيش التصوير، وتهرب المؤونة والذخيرة، باستمرار، إضافة إلى تدبير هروب الشبان وانضمامهم لجيش التحرير.[1]

10- المعتقلات:

هي سياسة كسابقها ترمي إلى نفس الهدف وهو إفراغ الثورة من محتواها الشعبي من خلال عزل الشعب عنها وتحطيم معنويات المجاهدين لذلك كانت المعتقلات أشبه إلى حد كبير إلى حد المحتشدات ولها نفس الهدف وهو القضاء على الثورة من خلال الاعتقالات.[2]

فلقد أسست هذه المعتقدات من أجل أسري جيش وجبهة التحرير معتقل أولاد الملاحة، ومعتقل أولاد عطا الله قرب مدينة عنابة تعرض فيها المعتقلون إلى جميع أنواع التعذيب والاهانة والأشغال الشاقة فمنهم من تعرض للإعدام وآخرون وجهوا إلى معتقلات قصر الطير.[3]

وفي سنة 1959 نشرت صحيفة " لوموند" الصادرة بباريس أخبارا مفصلة عن مراكز الاعتقال الكبيرة التي شرف عليها القيادة العسكرية بالجزائر، يوجد بتلك المراكز حوالي مليون جزائري، أخذوا من قراهم ودواويرهم بالقوة وخاصة من المناطق التي لم يعد الفرنسيون يستطيعون مراقبتها وإعادة النظام إليها .[4]

حيث تتم حشر المعتقلين قبل فرزهم وتوزيعهم حسب درجة خطورتهم " كما يقدرها ضباط أمن العسكري خاصة، حيث تسودها في بعض الأحيان فوض مقصودة كغطاء للتصفيات بدون

---

[1]- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 204.

[2]- بيكار زدرافور، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حزب الجزائر، ترجمة، فتحي سعيدي، د ط، الجزائر، 2001، ص 405.

[3]- علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946 – 1962، ط 2، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص ص 369-370.

[4]- بيكار زدرافور، المصدر السابق، ص 205-206 .

محاكمة، وتسجيل ذلك في قامة المفقودين وحتى بعض المراكز العبور تحولت إلى أفكار للفتل خارج القانون مثل : مركز بن مسوس حيث كانت الجرافات تستعمل لدفن القتلى .[1]

11- المناطق المحرمة:

لقد عمد السلطات الفرنسية إلى ارتكاب جريمة أكثر بشاعة تمثلت في إخلاء السكان من كل المناطق الغربية من الحدود التونسية وراء خط موريس من البحر إلى الصحراء وجعل كل تلك المناطق محرمة[2]، سواء للسكن أو للعبور على الجيش الاستعماري وفي محاولة لغلق الحدود غلقا نهائيا وهكذا قررت الحكومة الفرنسية استحداث هذه المناطق المحرمة يوم 19-04-1958[3]، فلقد كانت واحد من أساليب الحرب الخاضعة لرغبات الضباط الفرنسيين ونزواتهم في بعض الأحيان كانت المنطقة تصبح محرمة على إثر اشتباك قوي مع جيش التحرير، حيث يطرد سكان فوزا ودون سابق إنذار فتدمر المداشر بالقصف الجوي أو المدفعي أو بالحرق ويعدم بعض المدنيين وجوبا إذا كانت القوات الفرنسية تكبدت خسائر في الاشتباك وتصبح المنطقة محرمة كليا أي يطلق النار على كل متحرك فيها حيث تكون المدافع من عيار 105 مم.[4]

12- القرصنة الجوية:

لقد كانت حادثة اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين حدثا بارزا ومهما على المستوى الجوي، حتي كانت فرنسا قبيل عملية القرصنة بأيام قليلة، قد أبدت رغبتها في عقد اجتماع بين الملك محمد الخامس والرئيس التونسي لحبيب بورقيبة والزعماء الجزائريين على أن تنظر في مطالب الجزائريين بعد الاجتماع، واعتقد الملك محمد بن يوسف والرئيس التونسي بأن فرنسا قد قبلت بواسطتهما لحل المشكلة الجزائرية ولم يكونا يعلمان يقينا أن هناك مؤامرة تدبر في الخفاء

[1]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 423.

[2]- المناطق المحرمة: تعرف المنطقة المحرمة باسم المنطقة المتعفنة، الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 272.

[3]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر 1984، ص 321.

[4]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 246.

وأن السياسة الفرنسية قد انحدرت بسبب الحرب الجزائرية إلى مستوى القرصنة، فقد كانت فرنسا هدفها استدراج الزعماء الجزائريين الذين سيحضرون إلى مراكش لمفاوضة السلطات والقاء القبض عليهم .[1]

وبهذا العمل كانت فرنسا تضن أنها قضت على الثورة الجزائرية، لكن عملي القرصنة القذرة ضد الزعماء الجزائريين لن تمر كحدث عارض، فلقد هب الرأي العام العالمي مستعرا العملية ودامغا فرنسا بالخزي والعار، وسارت في عواصم ومدن العالم العربي تظاهرات ضخمة تعلن صاخبة احتجاجها الشديد ضد أعمال الخطف والقرصنة التي أصبحت تمتهنها فرنسا بعد إخفاقها في العمود أمام مجاهدي الجزائر وجها لوجه، وسحبت تونس سفيرها من باريس واحتجت الحكومتان التونسية والمغربية، المراكشية رسميا عل عملية الغدر الشنيع، واعتبرت مراكش أن عمل فرنسا موجها ضد سيادتها وكرامتها[2].

[1]– بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، ط1، ط2، بيروت، ص 111.

[2]– نفسه، ص 118.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : مواجهة الثورة الجزائرية لسياسة روبير لاكوست

المبحث الأول:عسكريا

المطلب الأول: جيش التحرير الوطني

المطلب الثاني: مواجهة سياسة حرب التهدئة

المطلب الثالث: مواجهة سياسة الحرب المضادة

المبحث الثاني: سياسيا

المطلب الأول: انعقاد مؤتمر الصومام

المطلب الثاني: إنشاء نظام موازي لسياسة روبير لاكوست

المطلب الثالث: المجالس الشعبية

المطلب الرابع: المنظمات الجماهيرية

المبحث الثالث: دبلوماسيا واعلاميا

المطلب الأول: تدويل القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة

المطلب الثاني: تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية

المطلب الثالث: الاعلام في مواجهة سياسة روبير لاكوست

المبحث الأول: عسكريا

المطلب الأول: جيش التحرير الوطني

1- تطوير جيش التحرير الوطني بعد مؤتمر وادي الصومام:

كان مؤتمر وادي الصومام في 20 أوت 1956 نقلة نوعية بارزة في المسار التطوري لجيش التحرير الوطني، فلقد حدد أهداف الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري وشروط توقيف القتال، زيادة على وضعه لهيكلة وتنظيم جديد لجيش التحرير الوطني تمكنه من التمييز بين مختلف وحداته وفروعه وضبط مهامها، حتى يكون جيشا ثوريا وعصريا، مهيئا لمستلزمات الثورة التحريرية ومواجهة مخططات العدو والأوضاع الراهنة التي فرضتها سياسة روبير لاكوست وتمكن إجمال القرارات العسكرية فيما يلي:

- توحيد النظام السياسي والعسكري عند كل مسؤول.
- وضع نظام عسكري جديد لجيش التحرير الوطني من خلال هيكلة تنظيمية واحدة.
- توحيد النظام العسكري لجيش التحرير الوطني من حيث تشكيلاته ورتبه وقياداته وقواته الرئيسية وتنظيميه الإقليمي العسكري.[1]

كما تم تقسيم جيش[2] التحرير الوطني على النحو التالي:

- **الفوج:** يتركب من أحد عشر جنديا من بينهم عريف واحد، وجنديان أولان ونصف الفوج يشتمل على خمسة جنود من بينهم جندي أول.
- **الفرقة:** تتركب من خمسة وثلاثين رجلا، ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.
- **الكتيبة:** تشتمل على 110 من الرجال، ثلاث فرق، مع خمس إطارات.

[1]- غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 410-411.

[2] - [الملحق رقم 05].

- **الفيلق**[1]: يشتمل على 350 رجلا، ثلاث كتائب مع عشرين إطار.[2]

أما عن تعداد المجاهدين حسب مؤتمر الصومام فقد بلغ أكثر من 6 آلاف في حين ارتفع عدد المسبلين إلى أكثر من 15 ألف كما ذكر عبد الحفيظ أمقران ارتفع عدد أفراد جيش التحرير[3]، ما بين 1956-1957 إلى أكثر من سبعة آلاف مجاهد وأكثر من 40 ألف مسبل[4] فقد أصدر مؤتمر الصومام[5]، عدة قرارات ذات الصبغة العسكرية في اتجاه التثبيت والترسيخ وهي كالآتي: كل ولاية تضم عدة مناطق والمنطقة عدة نواحي والنواحي عدة أقسام، تعدد المناطق في الولاية وكذلك النواحي والأقسام، أملاها اعتباران اثنان وهما، حجم المساحة الاقليمية وكذلك كثافتها السكانية فعلى سبيل المثال، الولاية الخامسة قسمت إلى ثماني مناطق.

كما تم تحديد أطر القيادة ومهامهم على مستوى كل درجة من درجات القيادة، فعلى رأس كل ولاية، قائد الولاية برتبة صاغ ثاني (عقيد) يساعده 03 نواب برتبة صاغ أول (رائد) واحد منهم مكلف بالشؤون العسكرية والثاني بالشؤون السياسية والثالث بالأخبار والاتصال، وفي كل درجة من درجات القيادة هيئة أركان مكونة من أربعة ضباط، عدا قيادة القسم التي تشكل من صف الضباط، كل واحد منهم يشرف على قطاع معين تحت إشراف وتوجيه قائد الولاية، ألحق فيما بعد مسؤول عن التموين ومسؤول عن الحصة، بهياكل القيادة على مختلف المستويات.

---

[1]- الفيلق: يطلق في نظام جبهة التحرير الوطني على فرقة عسكرية يتألف من خمسين رجلا وثلاثمئة (ثلاث كتائب، و20 ضابطا من الأركان) فالفيلق أكبر تنظيمة لأكبر فرقة مستقلة، وكان هذا التنظيم أمر أملته طبيعة الثورة وطبيعة الخطة العسكرية، عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص 127.

[2]- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، دار التنوير للنشر، الجزائر 2008 ص 68.

[3]- جيش التحرير: هو مجموع المجاهدين والفدائيين والمسبلين، إذا كانوا مسلحين، الوحدات التي يتألف منها هي، الفوج، الفصيلة، الكتيبة، الفيلق، فجيش التحرير لا يشبه جيشا نظاميا، هو جيش شعبي، يعيش ويقاتل في أحضان الشعب، عاشور شرفي، المرجع السابق ص 445.

[4]- عبد الحفيظ أمقران، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر 2010، ص 72.

[5]- مؤتمر الصومام: أول برنامج تأسيس شامل مكتمل ثوري، شمل في مقررات مؤتمر الصومام، انعقد في 20 أوت 1956 وهو ميثاق وطني مركز مسطر- مخطط- محكم، عبد الملك مرتاض، المرجع السابق ص 37.

" كما حدد المؤتمر من جهة ثانية رتب التأطير لوحدات جيش التحرير خصص ست منها لرتب الضباط وأربع لصف الضباط" فأعلى رتبة بالنسبة للضباط هي رتبة صاغ ثاني (عقيد) ثم يليه صاغ أول (رائد) الضابط الثاني (نقيب) الضابط الأول (ملازم الأول) ملازم ثاني (ملازم) وملازم (مرشح).

رتب صف الضابط هي: المساعدة، عريف أول-عريف، والجندي أول.

كما تم حصر المهام العسكرية في ثلاث فئات هي:

- المجاهد*، أي الجندي النظامي المنظم حسب الهيكلة العسكرية آنفة الذكر.
- المسبل، وهو المضحي بنفسه في سبيل الله.

دوره يتمثل في:

1)دعم واسناد العاملين في نظامي الجبهة والجيش، فهو لكليهما بمثابة العين والأذن والعضو في الجسم الحي.

2) المشاركة في الحرب عند الضرورة، بفضل سلاحه من بنادق الصيد خاصة.

- الفدائي*، وهو عبارة عن جندي بالزي المدني لأن مجال نشاطه هو المدينة أساسا، وقد رسم المؤتمر للعمل المسلح هدفا رئيسيا يتمثل في اضعاف الجيش الفرنسي إلى درجة استحالة حسم المعركة عسكريا لصالحه، ومن المسائل التي حسم فيها المؤتمر: مسألة الأولوية في العمل الثوري، بإقرار أولوية الجانب السياسي على الجانب العسكري انطلاقا من أن الهدف الرئيسي لعملية التحرر الوطني هو هدف سياسي قبل كل شيء".[1]

* المجاهدون: وهم الذين تم تجنيدهم في صفوف جيش التحرير الوطني مكلفين بتنفيذ عمليات فدائية، ولهم السبق في المشاركة في هجومات أول نوفمبر، كانت منظمة تنظيما عسكريا وزيها العسكري، عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص 115.

* الفدائيون: وهم من الشباب عموما، كان نشاطهم مركز بصفة خاصة في المدن والقرى، عبد الملك مرتاض، نفسه، ص 121.

[1]- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق ص 340.

أما بالنسبة لتعداد جيش التحرير فلقد انطلق العمل الثوري ليلة الفاتح نوفمبر 1954 بحوالي 03 آلاف مناضل. لم يشارك منهم مباشرة سوى الربع على أحسن تقدير وكان عدد المشاركين حسب قادة المناطق كما يلي:

- ✓ 100 بالمنطقة الثانية (شمال قسنطينة).
- ✓ 450 بالمنطقة الثالثة (القبائل الكبرى والصغرى).
- ✓ 50 بالمنطقة الرابعة (العاصمة وما جاورها).
- ✓ 60 بالمنطقة الخامسة، وقد حيد 50 منهم بعد فترة قصيرة، بين قتيل وجريح وأسير.

وبلغ عدد المشاركين بالمنطقة الأولى الأوراس حوالي 300 بتوافق أغلب الشهادات.[1]

كما كان يوم 19 ماي 1956، هو اليوم التاريخي الذي قررت فيه الشبيبة الطلابية هجر الدروس والالتزام بالكفاح التحرري، متلاحمين بذلك مع الشباب الريفي الذي كان يشكل آنذاك الهيكل الأساسي لجيش التحرير الوطني، وقد كان إدماج العنصر المثقف في الكفاح التحرري ذي فائدة كبرى في تعزيز جيش التحرير الوطني الذي كان آنذاك في مرحلة الانتشار والتوسع، فهذه الشبيبة لم تنتظر هذا التاريخ لكي تلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني، وقد كان القمع الاستعماري قد مس الأوساط الطلابية المثقفة بصفة عامة[2]، كما قرر مؤتمر الصومام تعيين السيدين مصطفى بن عودة وعمر أواعمران* يتوجهان إلى الحدود الشرقية للبحث عن مصادر جدية للتسليح، وكانت تونس والمغرب الأقصى في ذلك الوقت قد اتفقا مع الحكومة الفرنسية على وقف إطلاق النار، لكن جيش التحرير الوطني في كل من البلدين الشقيقين اشترط لقبول الاتفاق عدم التخلي عن جبهة التحرير الوطني، وقد وجد مبعوثا مؤتمر الصومام سندا قويا في قائد الجيشين عبد الكريم الفاسي وعز الدين عزوز اللذين كانا مثل جبهة التحرير الوطني،

[1]– محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق ص 338.

[2]– محمد جغابة، وما خطر على بال بشر، د ط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010 ص 76.

* عمر أواعمران: ولد في 19 جانفي 1919، حصل على الشهادة الابتدائية، ثم اشتغل في الفلاحة، انخرط في حزب الشعب الجزائري، شارك في تفجير الثورة– كتائب لكريم بلقاسم ثم خلف بيطاط، حضر مؤتمر الصومام، وأصبح عضو لجنة التنسيق والتنفيذ من1957–1958، استقال من المجلس التأسيسي احتجاجا على سياسة بن بلة.

يؤمنان بأن استمرارية المعركة المسلحة وتوحيدها وتعميمها على كافة أنحاء بلاد المغرب العربي الموحد، ونظرا إلى العلاقات المتميزة مع جيش التحرير الوطني في تونس والمغرب الأقصى، رغم تردد الحكومتين الجديدتين في البلدين الشقيقين بالنسبة لما ينبغي أن يكون عليه موقفهما من جبهة التحرير الوطني بعد قبولهما وقف إطلاق النار، فإن المؤتمر أوصى بإنشاء مراكز حدودية للتدريب العسكري وأخرى لاستقبال اللاجئين وتنظيمهم.[1]

ولقد اعتمد الثوار في الحصول على الأسلحة على المستوى الداخلي على خطة الكمائن والهجومات مثل هجوم 28 فبراير 1957 على قافلة تموين بين الداموس وجويا من ناحية شرشال، فقتلوا ضابط وضابط الصف و23 جنديا وجرحوا 141 منهم وأسقطوا طائرة، وقد سقط عدد من الشاحنات في الواد عند الهجوم، فاستولى المجاهدون على عدد من الأسلحة، فنظرا لقساوة الضربة، تنقل قائد القوات الفرنسية بالجزائر راؤول سالان Raoul Salan إلى مكان الكمين ليواسي الوحدات الفرنسية.[2]

وقد بذل المجاهد أحمد بن بلة [3] جهدا جبارا مع أخيه ابن بولعيد وآخرون في جمع السلاح، وتخزينه في قاعدة طرابلس بليبيا ثم بعد تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 واستقطابها إلى الشباب الجزائري وكثر عدد المقاتلين مما استدعى الحاجة الماسة للسلاح فإضافة إلى الأسلحة التي تركتها المنظمة الخاصة والتي وزعت على مختلف مناطق الثورة فإن المجاهدين كانوا مضطرين إلى الاستعانة بما كان يملكه الشعب من أسلحة ويوزعون العمليات التي كانت تعلهم من الشرق.[4]

---

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، د ط، من منشورات اتحاد كتاب العرب، 1999، ص 73.

[2]– بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، د ط، دار النعمان، 2012، ص 367.

[3]– أحمد بن بلة: ولد أحمد بن بلة في بلدة مارنيا القريبة من الحدود المغربية عام 1917 من أبوين فلاحين، وتلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان الغنية بتراثها وتقاليدها العربية وبعد أن بلغ 15 من عمره انخرط في حزب الشعب الجزائري الذي كان يقوده مصالي الحاج، مذكرات أحمد بن بلة، منشورات دار الأدب، بيروت، ص 05.

[4]– يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954–1962، دار هومة ص 39.

فبالرغم من المشاكل والصعوبات الكبيرة التي واجهت المجاهدين الأوائل عشية اندلاع الثورة الجزائرية، فإن قادة الثورة أخذوا على عاتقهم مهمة انجاح الثورة الجزائرية، فلم تكن عملية التموين في بداية الثورات إلى غاية 1955 تخضع إلى تنظيم دقيق، فقد كان جيش التحرير يعتمد على سكان الأرياف فبصفة مباشرة وعلى ما يحمله المجتهدون من الأغذية التي لا تتعرض للفساد بسهولة مثل: التمور والأكلات الشعبية مثل "روينة "، فلقد كان تموين الجيش بمختلف المواد يتم عن طريق الشعب الجزائري وكانت الامدادات التنموية لجيش التحرير يتولاها السكان المدنيون الذين يقومون بنقل المواد الغذائية سرا وبعمليات قليلة إلى جنود جيش التحرير في الغابات.[1]

أيضا كان السكان يقومون بجمع المؤن والأموال سرا بهدف تزويد جيش التحرير بها او تزويد بعض العائلات التي تحتاج للمساعدة لأنها قدمت أبنائها لجيش التحرير أو أن معيلها أدخلته الإدارة الاستعمارية السجن، وقد أصبح تضامن الشعب مع الثورة محكما ومنسقا، فكلما اكتسح العدو قرية وهدم بنيانها وأحرق مؤنها بأكملها يقوم أشخاص من الشعب الجزائري بملأ المتاجر بالبضاعة ويقوم أصحابها بتموين سكان القرية بكل ما يحتاجون إليه. وهناك دكاكين ومخابر، كانت تمون جيش التحرير والعائلات المعوزة وهذا بفعل المجهودات التي قامت بها تلك المجالس في الأرياف والمدن، وقد تضاعفت التبرعات والإعانات من شهر لآخر ومن سنة لأخرى، والثورة الجزائرية أولت اهتماما بالغا لقضية التموين رغم ضغوط العدد وحصاره الاقتصاد والعسكري على جميع المناطق خاصة المنطقة الأولى.[2]

[1]– بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954– 1962، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص 39.

[2]– نفسه، ص 57.

أما بالنسبة لعملية الامداد والتسليح، فقد فكر قسم الامداد والتسليح في قيادة الثورة، بفضل عبد الحفيظ بوصوف[1] ومساعديه خاصة، في التأسيس لنواة صناعة حربية، تمكن أن تخفف من تبعية جيش التحرير على صعيد الذخيرة أولا ثم بعض الأسلحة التي لا تتطلب صنعها تكنولوجيا معقدة وآلات باهضة التكاليف، ومنذ يونيو 1956 بدأ بوصوف يجد لتكوين هذه النواة بالسعي للحصول على آلات لصنع أوعية الذخيرة وتعبئها، وما لبث هذا الاهتمام أن تجسد خلال 1957-1958 في مشاريع أهم تعبر عن تطور جيش التحرير وتنامي طموحاته في نفس الوقت[2]، من هذه المشاريع:

- مصنع للذخيرة والرشاشات الفردية المقلدة.
- مصنع للراجمات من شاكلة "بازوكا" ومدافع "مورتي".

وقد أشرف على انجاز هذين المشروعين بالمغرب مسعود زقار (رشيد كازا) تحت عطاء شركة خاصة لصناعة الشوكات والمعالق.

- مصنع "البنغلور" بتونس وهو عبارة عن شحنات في أوعية أسطوانية موجهة لتدمير خط موريس المكهرب وتمكين الثوار من التسلل إلى ميادين القتال أو العودة إليها.

ويمتد مفعول شحنة (البنغلور) على شعاع ثلاثة أمتار وقد تم انجاز هذه المشاريع ودخلت طور الانتاج في غضون 1960.[3]

---

[1]- عبد الحفيظ بوصوف: ولد عبد الحفيظ بوصوف عام 1926 بميلة شمال قسنطينة، واصل تعليمه الأول بهذه المدينة، وقضى بها فترة لا بأس بها من شبابه، قبل أن ينتقل إلى قسنطينة وذلك قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ليواصل تعليمه، حيث تحصل على شهادة التعليم المتوسط، كما كان لابد أن يواصل دراسته في علم النفس بالمراسلة لمدة 04 سنوات، وانخرط بحزب الشعب الجزائري وكان يبلغ من العمر 16 سنة وتكون سياسيا على يد مناضلين مثل محمد بوضياف، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي إلى سنة 1947 تاريخ نشأة المنظمة الخاصة التي أصبح ينتمي إليها، عبد الحفيظ بوصوف، الاستراتيجية في خدمة الثورة، د ط، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 23.

[2]- محمد عباس، المرجع السابق، ص ص 347-348.

[3]- نفسه، ص 348.

المطلب الثاني: مواجهة سياسة التهدئة

رغم التصريحات الفرنسية المتتالية عن النجاحات الوهمية التي حققتها السلطات الاستعمارية من وراء سياسة حرب التهدئة اللاكوستية والتفاخر بخلق مناطق التهدئة في عدة مناطق[1]، ولعله يقصد بذلك منطقة القبائل التي اتخذتها نموذجا لتحقيق التهدئة بمختلف الوسائل بقوله "إننا نملك جميع الوسائل اللازمة لتهدئة الجزائر"[2] وواصل لاكوست سياسته التي تسير بسرعة قائلا "إن خطة التهدئة تسيير بأسرع من كل تقديراتنا" في سبتمبر 1956 مضيفا في أكتوبر 1956 "نوشك أن نحقق النصر الكامل" ولكن تقديرات لاكوست كانت على حساب منطقة القبائل فقط[3]، ورغم ذلك فلاكوست لا يخفي تفاؤله واستبشاره بثمرة العمليات ويظهر ذلك من خلال تصريحاته المتكررة حول ظهور نتائج سياسته في بحر أشهر قليلة، لكن جيش التحرير الوطني لم يترك الفرصة لروبير لاكوست وذلك بهجماته المتكررة مثل هجومات الشمال القسنطيني[4]، وفي 03 ديسمبر 1956 أصدر المكتب الثاني جملة من الأسباب التي كانت عنصرا فعالا في فشل سياسة التهدئة في شكل تقرير تمثل في العوامل التالية:

1) قلة الاعتمادات والقروض المالية المخصصة من قبل الحكومة الفرنسية الموجهة لإنعاش المشاريع الاقتصادية والصحية والتعليمية الموجهة لترقية السكان.

2) قلة التقنيين والمتخصصين في إدارة الأشغال العامة والورشات.

3) عدم استتباب الوضع الأمني، مما يعبر في هذه المشاريع لهجمات المجاهدين وفي نفس الوقت عجز الجيش الفرنسي في توفير الحماية اللازمة لهذه المشاريع مما استنزف أموالا إضافية، لإعادة إصلاح ما خرب ودمر وهذا اعتراف صريح من قبل المؤسسة العسكرية بفشلها في إلحاق الهزيمة بجيش التحرير الوطني في الجزائر مما عرقل من نجاح كل أنواع

---

[1]– غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 364.

[2]– المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، "حربنا التحريرية"، العدد 15، المصدر السابق، ص 06.

[3]– المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، "إن النظام المفروض معناه السخرية من الشعب الجزائري" العدد 03 سبتمبر 1956، المصدر السابق ص 29.

[4]– جريدة المجاهد، العدد 15، المصدر السابق، ص 29.

الاستراتيجيات والوصفات العسكرية رغم تعدد هذه الاستراتيجيات وهذا دليل على نجاعة الاستراتيجية المتبعة من قبل جبهة وجيش التحرير الوطني لإفشال مختلف السياسات الفرنسية الرامية لتأليب الجزائريين ضد ثورتهم وخلق ما يسمى بالقوة الثالثة البديلة التي عولت عليها الحكومات الفرنسية الآمال العريضة.[1]

المطلب الثالث: تصدي الثورة لحرب العصابات

لقد جلب روبير لاكوست القوة والعتاد جعله يتوهم بأنه قادر على تحقيق ما يسمى بالتهدئة على كامل القطر الجزائري، فأخذ يطلق تصريحات متفائلة التي تجعل منه في نظر الفرنسيين بطلا قادرا على صنع المعجزات. حيث قال في نوفمبر 1956 تصريحه الشهير المسمى "ربع ساعة الأخيرة" وهو يقصد هما أنه لم يبقى كثير من الوقت للقضاء على الثورة الجزائرية.[2]. مضيفا: سنواصل خطتنا أكثر من أي وقت مضى.[3]

وحتى تنتهي الثورة في ربع ساعة اعتمد على مجموعة من القادة المعروفين بتعصبهم في الفيتنام، ولكهم فشلوا في النهاية. وانتهى لاكوست وسياسته في الجزائر ولم تنته ربع ساعة الأخيرة ولكن هذا لا يعني القضاء على الثورة في ربع ساعة فربما قال ذلك وهو يعتز بتلك القوة العسكرية الهائلة التي رجعت من الهند الصينية ومن وتونس والمغرب، أو ربما قالها لاكوست من أجل الحفاظ عل منصبه وانتمائه إلى حركته الاشتراكية التي أخذت مسؤوليات كبيرة في الحرب، فأراد بذلك أن يصبر المتهمين بالموضوع من الفرنسيين والمعمرين على أساس الثورة في طريق الانتهاء[4] في حين هو نفسه يؤمن أن الثورة ربما كانت في ربع ساعتها الأولى وفي لحظة الانطلاق.

[1]– غالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 364-365.

[2]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، المصدر سابق، ص 414.

[3]– أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 14.

[4]– عبد القادر نور، حوار حول الثورة، المرجع السابق، ص 307.

وقد صادف إعلانه عن الربع ساعة الأخير إن سلم عجول نفسه إلى السلطات الفرنسية في أواخر أكتوبر 1956 بعد أن حكمت عليه الجبهة بالإعدام فاغتنم لاكوست هذا التسليم واحتفظ به سرا إلى غاية نوفمبر 1956 مدعيا أن هذا التسليم هو نتيجة لندائه لجيش التحرير بالاستسلام وجعل من هذا التسليم انتصارا كبيرا دعم به مقولته الشهيرة، وأكده حتى صدقه الفرنسيون، وصرح غي مولي في 25 جانفي 1957 قائلا: إن التهدئة اليوم صارت شيئا مضمونا ولا يوجد الآن أي واحد يؤمن بانتصار الثوار ونستطيع أن نعتبر أن العمليات العسكرية بالجزائر ستنتهي عن قريب.[1]

ولكن الأحلام شيء والواقع شيء آخر، فقد بدأت الصحف الفرنسية تنشر سير المعارك في الجزائر بصفحاتها الأولى، وذلك في يوم 29 نوفمبر قائلة جنود المضلات واللفيف الأجنبي اشتبكوا مع الثوار جنوب تبسة مدة يومين كاملين مخلفة أحد عشر قتيلا وخمسين جريحا في صفوف الفرنسيين، ويلح لاكوست في العناد والادعاءات الكاذبة فعند حدوث معارك كبرى في الجبال يقول الفرنسيين أنها قامت فقط لتغطيته على فشل الثوار في المدن.[2]

وبعدما كان يفكر في القضاء على الثوار أصبح يفكر كيف يحمي الأوروبيين مبررا فشله بأنه سوف يسعى إلى حماية الأوروبيين من الارهابيين، ويظهر ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به إلى جوزيف كرافت مندوب صحيفة نيويورك تايمز بقوله نعتقد بأن هذه الحرب الاستعمارية، لا أن شأننا أن نساعد المستوطنين والمسلمين على العيش معادين إراقة الدماء وإن الاستسلام للمتمردين معناه ترك الأوروبيين لمصيرهم، أن هؤلاء المتمردين ليسوا إلا حفنة من الارهابيين.

[1]– المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني): حربنا التحريرية، العدد 15، المصدر السابق، ص 06.

[2]– عمار قليل، المصدر السابق، ص 415.

المبحث الثاني: على الصعيد السياسي

المطلب الأول: انعقاد مؤتمر الصومام

يعتبر مؤتمر الصومام بداية مرحلة حاسمة في تطور كفاح الشعب الجزائري من أجل تحقيق استقلاله وحريته، وتظهر أهميته في أنه أول محاولة لإعطاء مفهوم متماسك للثورة وأنه منح الأولوية للعمل السياسي على العسكري والداخل على الخارج كما أنه أمد الجبهة بهياكل تنظيمية ملائمة لوضع المعركة المسلحة وحدد الأهداف والوسائل النضالية في بيان سياسي مهم، وهكذا يذكرنا تاريخ 20 أوت 1956 بإحدى أعظم فترات تاريخنا المجيد.[1]

بعد مرور سنتين من الكفاح المسلح قرر قادة الثورة عقد ملتقى أو ندوة وطنية لمناقشة وتقييم وتنظيمها وشرع قادة الثورة في ترتيب إجراءات عقده بحيث يكون موعد عقده في الذكرى الأولى لمعارك 20 أوت 1956، فجرت اتصالات بين مسؤولي المناطق وقاداتها وبعد محاولات عديدة تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في وادي الصومام، وهذا المكان بالذات الذي أعلن روبير لاكوست أنه تمكن من تهدئته، وتمت تصفيته من الثوار، استطاع قادة الثورة أن يعقدوا فيه أول مؤتمر لهم ويظهر للرأي العام الفرنسي والعالمي مدى وقوة وسيطرة جيش التحرير الوطني في حربه ضد الاستعمار، وقد انعقد المؤتمر في قرية إيفري أوزلاقن بغابة أكفادو في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام التي قدمها قادة الثورة، وكان المندوبون من أعضاء المؤتمر يمثلون الجنود الذين كانوا يحمون مكان المؤتمر، يزيد عددهم عن 300 جندي بينما يذكر عمار بوحوش 3000 جندي[2] لحماية المؤتمرون من أي هجوم فرنسي مفاجئ.[3]

ولقد افتتح المؤتمر أعماله يوم 14 أوت 1956، وبعد 14 يوم من النقاش والحوار بين القادة الذين حضروا المؤتمر من المناطق الخمسة باستثناء المنطقة الأولى بسبب استشهاد

---

[1]– عبد القادر صحراوي، مؤتمر الصومام، 1956 من خلال الشهادات، مجلة العدد 06، ص 65.

[2]– ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 133.

[3]– نفسه، ص 134.

قائدها مصطفى بن بولعيد في مارس 1956 ونائبه بشير شيهاني، وكذلك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الذي تعذر عليه الحضور ولقد استطاع العربي بن مهيدي رئيس المؤتمر والكاتب العام عبان رمضان وكريم بلقاسم وعمر أعمران أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير العسكرية والسياسية التي قدمها قادة المناطق. وبناء عليها تمكنوا من رسم استراتيجية جديدة للثورة الجزائرية في مختلف الميادين.

لمواجهة المخططات السياسية والادارية التي قام بها روبير لاكوست وضع مؤتمر الصومام تنظيمات سياسية جديدة وأكثر تنظيما لإعطاء وجه جديد للثورة، وبهذا وضع الأرضية الملائمة للثورة الجزائرية لمواصلة مسيرتها النضالية.[1]

ومما لا شك فيه أن مؤتمر الصومام حدث تاريخي عظيم، فقد كانت الوضعية عبر التراب الوطني تتسم بعدم التنسيق كل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته والاتصالات شبه منعدمة، الأسئلة المطلوبة غير متوفرة ولم تكن هناك قيادة موحدة ولا برنامج موحد لبلوغ الأهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر يضاف إلى ذلك الصرامات على زعامة الثورة بين جماعة الداخل والخارج كل هذا استدعى ضرورة اللقاء.

وكان جدول الأعمال يتضمن 10 نقاط سياسية بالإضافة إلى تقارير مندوبي المناطق التي أصبحت فيما بعد ولايات.

ومن أهم قراراته:[2] التنظيم العسكري الجديد أي هيكلة الجيش الكتيبة 110 جندي.

الفرقة: 35 جنديا- **الفوج:** 11 جنديا- **نصف الفوج:** 05 جنود.

ولأول مرة اطلق اسم "الولاية" على المنطقة وأصبح كل قائد ولاية عقيدا سياسي وعسكري أعيد التقسيم الجغرافي وأصبح ست (06) مناطق وتم توحيد الزي والرتب والشارات العسكرية

[1]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، المصدر السابق، ص 394.

[2]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، د ط، دار القصبة للنشر، فيلا 06 حي سعيد حمدين، الجزائر، د س، ص105.

وتكوين هيأة تشريعية المجلس الوطني للثورة الجزائرية [1] (CNRA) وهيأة تنفيذية لجنة التنسيق والتنفيذ.

المطلب الثاني: إنشاء نظام موازي لسياسة روبير لاكوست.

1- إنشاء تنظيم إداري جديد للجزائر:

يتمثل هذا التنظيم في تقسيم الجزائر إلى ست ولايات (بدلا من مناطق) وإقامة مناطق في كل ولاية على أن تقسيم المناطق إلى عدة قسمات وتتجسد السلطة في مجلس كل ولاية الذي يرأسه عقيد وأربعة ضباط برتبة رائد في الجيش وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين فهناك:

- ✓ مسؤول سياسي.
- ✓ مسؤول عن العمليات العسكرية.
- ✓ مسؤول عن الاستعمالات.
- ✓ مسؤول عن التموين.

ونظرا لأهمية مدينة سطيف التي تعتبر بمثابة مفترق الطرق بين الولايات الأولى والثانية والثالثة فقد تقرر إلحاقها بالولاية الثالثة، أما الجزائر العاصمة فقد تقرر اعتمادها كمقر لجبهة التحرير واعتبارها منطقة مستقلة عن باقي الولايات.

2-**التنظيم العسكري الجديد:** بالنسبة للوحدات العسكرية فقد تقرر إقامة مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير الجزائري كالتالي:

- ✓ الكتيبة تتكون من 110 مجاهد.
- ✓ فرقة تتكون من 35 مجاهد.
- ✓ فوج يتكون من 11 مجاهد.

أما الرتب العسكرية فهي المألوفة في جميع جيوش دول العالم.[2]

---

[1]- مذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص 105.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 394-395.

المطلب الثالث: المجالس الشعبية.

1) المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

وهو بمثابة البرلمان في الجزائر، فهو الضامن للسيادة الوطنية وحارسها، خلال فترة الحرب ضد العدو ويعتبر هذا المجلس أعلى سلطة في التنظيم السياسي الإداري للثورة، حيث أنه يتولى رسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الاستقلال، ويحدد خطط عملها ويوزع جميع سلطات اتخاذ القرارات والمراقبة على أجهزتها.

ومن اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية، التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية من بين أعضائه الحاضرين أو الممثلين.

ويمثل هذا المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد. فهو الذي يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى.[1]

ويتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 عضوا، و17 عضوا دائما، و17 عضوا إضافيا، وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد.

فقد كان ضمن الأعضاء الدائمين* زعماء اللجنة الثورية للوحدة والعمل وبعض العسكريين الجدد، وأحد الأعضاء البارزين في جمعية العلماء المسلمين، وبعض الأعضاء من قيادة حركة

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 306-307.

* الأعضاء الدائمين هم: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، يوسف زيغود، قائد الولاية الثانية، عمر أوعمران، قائد الولاية الرابعة، أحمد بن بلة، من الوفد الخارجي للثورة، محمد خيضر، من الوفد الخارجي للثورة بن خدة بن يوسف من المركزيين من حزب الشعب، محمد يزيد، من المركزيين في حزب الشعب، عبان رمضان، الأمين دباغين، عيسات ايدير، فرحات عباس، أحمد توفيق المدني، عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 395.

انتصار الحريات الديمقراطية أما بالنسبة للأعضاء الإضافيين * منهم أعضاء اتحاد الطلبة المسلمين واللجنة المركزية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

2) لجنة التنسيق والتنفيذ:

تكونت لجنة التنفيذ والتنسيق في مؤتمر الصومام (أوت 1956) وقامت بواجبها على رأس الثورة الجزائرية وقد زادها قوة وجودها داخل الجزائر من أوت 1956 إلى ربيع 1957.

سيرت اللجنة أمور الثورة بصفة جماعية ولو تكفل كل واحد من أعضائها بمهمة فرمضان عبان تكفل بالتنسيق والعربي بن مهيدي بالعاصمة وبن يوسف بن خدة بالاتصالات والتنظيم وسعد دحلب بالإعلام وبلقاسم كريم بالقضايا المختلفة.

بعد تنظيم مؤتمر الصومام وتحريك العمليات بالعاصمة واستشهاد العربي بن مهيدي في مارس 1957، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ التنقل إلى تونس لتستطيع أن تقوم بمهامها. [1]

فهكذا التحق رمضان عبان وبلقاسم كريم بالولاية الرابعة وقد قادت Clawadine Chaulet زوجة الدكتور المناضل Pierre Chaulet أسرة جزائرية من أصل فرنسي خدمت الثورة التحريرية ونقلتها إلى البليدة، التقى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بجبل الشريعة فقرروا أن يفترقوا على سبيل الحيطة، فاتجه بلقاسم كريم وبن يوسف بن خدة إلى تونس وسار رمضان عبان وسعد دحلب نحو المغرب. فالتقى الجميع بالخارج بعد خمسين يوما من السفر راجلين.

لم يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا في أوت 1957 [2] بالقاهرة حيث قرر أن يرفع عدد أعضائه من 34 (17 رسميا و17 إضافيا) إلى 54 كلهم رسميون.

---

* الأعضاء الإضافيون: سعد علي عن المركزيين، صالح الونشي، عبد المالك تمام، عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمدي السعيد علي ملاح، دحيلس سليمان، أحمد فرنسيس، إبراهيم مزهودي، محمد الصديق بن يحيى، محمد البجاوي، نائب رئيس اتحاد الطلبة، نائب رئيس الاتحاد العام للعمال، نائب من نواب قادة الولايات، عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 396.

[1]- بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 312.

[2]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 311.

في محضر الجلسة وضح أنه هو الهيئة السيدة للثورة الجزائرية وأنه يجتمع مرة في كل سنة ويعقد جلسة استثنائية إذا قررت ذلك لجنة التنسيق والتنفيذ بأغلبية بسيطة أو المجلس نفسه بأغلبية الثلثين من أعضائه. [1]

كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين 20 عضوا جديدا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في الوقت نفسه وضح أن اللجنة مسؤولة أمام المجلس ويعينها ويسقطها دور لجنة التنسيق والتنفيذ تطبيق السياسة التي حددها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الفترة ما بين اجتماعي المجلس، لها صلاحية الفصل في جميع المسائل باستثناء المسائل المتعلقة بالمفاوضات وبتوقيف القتال والانحياز إلى كتلة من الكتل ويتدخل طرف ثالث في الحرب فهذه المسائل المستثناة يختص بها المجلس.

في اجتماع[2] أوت 1957 بالقاهرة، أكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن هدف الثورة الجزائرية يبقى تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للإسلام.

إن لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة تألقت بصفة تحدث التوازن بين الجهات والقادة العسكريين والشخصيات السياسية والمعتقلين، وقد مثلت في التشكيلة الولايات باستثناء الولاية السادسة واتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والقاعدة[3] الشرقية.

بالفعل أتى بلقاسم كريم من الولاية الثالثة وعبد الحفيظ بوصوف من الولاية الخامسة ولخضر بن طوبال من الولاية الثالثة ومحمود الشريف من الولاية الأولى وعمر أوعمران من الولاية الرابعة، أما الشخصيات التي لا تعتبر سياسية فهي: الأمين دباغين وعبد الحميد مهري وفرحات عباس وأحمد بن بلة ومحمد بوضياف ورابح بيطاط وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر، بقي رمضان عبان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ووزعت المهام على أعضاء اللجنة

[1]– بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 313.

[2]– [الملحق رقم 06].

[3]– نفسه، ص 314.

كالتالي: خلف الأمين دباغين بالإعلام ورمضان عبان بجريدة المجاهد وبلقاسم كريم بجيش التحرير وعبد الحفيظ بوصوف بالمواصلات والاستعلامات ولخضر بن طوبال بجبهة التحرير الوطني وعمر أوعمران بالتسليح ومحمود الشريف بالمالية، وعبد الحميد مهري بالشؤون الاجتماعية وبقي فرحات عباس بدون مهام.[1]

تعكر الجو بين أعضاء اللجنة ورمضان عبان، فلم يدع للاجتماع في أكتوبر 1957 إلا بتدخل زملائه فرحات عباس والأمين دباغين وعبد الحميد مهري.

واتخذت قرارات تنظيمية هامة: ترسيم سي عميروش كعقيد على الولاية الثالثة والعقيد سي بومدين على رأس الولاية الخامسة، والعقيد سي لعموري على رأس الولاية الأولى والعقيد سي الحواس على رأس الولاية الرابعة في ذلك التاريخ.[2]

تطرقت اللجنة إلى موضوع الهيئة التنفيذية في اجتماعها المنعقد بالقاهرة في سبتمبر 1958 فقررت أن تتحول إلى حكومة مؤقتة للثورة الجزائرية وذلك دون أن تمر على المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

المطلب الرابع: المنظمات الجماهيرية.

اختلفت الثورة التحريرية الجزائرية عن سابقاتها من الثورات المحلية الأخرى لما تميزت به من تنسيق محكم وتنظيم فائق لنشاطاتها المختلفة ليس على المستوى المحلي فحسب، بل أيضا على المستويين المغاربي والعالمي. الشيء الذي جعل كفة الميزان ترجع لصالحها وتثبت أمام التيارات والعواصف التي حاولت نسفها طيلة سبع سنوات ونصف من الزمن حتى النصر النهائي.

ويشهد للثورة الجزائرية بالتنسيق والتنظيم المحكمين أعداؤها قبل أصدقائها والسر في ذلك يعود إلى كون الثورة الجزائرية لم يقتصر اهتمامها على التنظيم المسلح فحسب، بل إن قادتها

[1]– محمد عباس، المرجع السابق، ص 240.

[2]– نفسه، ص 314.

قد أدركوا منذ الوهلة الأولى أن ضرورة الثورة ومستلزماتها على المستويين الداخلي والخارجي توجب الاهتمام بالجوانب الشعبية اهتماما خاصا.[1]

وهكذا ومع تطور الكفاح المسلح وضحت الثورة لهياكل تنظيمية جديدة ولكل المؤسسات الشعبية التي تشكل النواة الحقيقية للدولة الجزائرية وذلك قصد تجنيد وتعبئة مختلف الطاقات الجزائرية وتشمل هذه الهياكل التنظيمية في الآتي:

- ✓الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A)* (24 فيفري 1956).
- ✓الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) ** (جويلية 1955).
- ✓الاتحاد العام للتجار الجزائريين (U.G.C.A)*** (سبتمبر 1956).
- ✓اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (Fédération de France F.L.N).
- ✓الحركة النسوية.

إن هذه الهياكل التنظيمية التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني إبان الثورة قد ازدادت أهميتها بعد إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ من طرف مؤتمر الصومام، فقد سمح هذا الإجراء الأخير لجبهة التحرير الوطني بأن تجند أعضاء التنظيمات الجماهيرية لخدمة الثورة وإقامة تعاون وثيق بين القادة المركزية في الجزائر العاصمة وبين الولايات والمسؤولين في الداخل والخارج.[2]

غير أن الشيء الذي ينبغي الإشارة إليه منذ البداية هو أن هذه التنظيمات السياسية تعتبر فرعا أساسيا للتنظيم الأم، جبهة التحرير الوطني فقد لعبت دورا هاما وفعالا خلال ثورة التحرير.

---

[1] – عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 324.

* U.G.T.A= Union Générale des Travailleurs Algériens.

** U.G.E.M.A= Union Générale des Etudiants Musulmans.

*** U.G.C.A= Union Générale des Commerçants Algériens.

[2] – المرجع السابق، ص 325.

1) الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

لقد أدى الكفاح المسلح الذي قادته جبهة التحرير الوطني منذ الفاتح من نوفمبر 1954 من أجل تحقيق الاستقلال التام للجزائر عن فرنسا إلى بلورة الإرادة السياسية للشعب الجزائري بجميع فئاته، فما كادت سنة 1956 تحل حتى كانت جبهة التحرير الوطني قد قطعت خطوات هامة في محاولة لتنظيم العمال الجزائريين في منظمة وطنية تكون سندا للجبهة وامتدادا طبيعيا لها في عالم الشغل.

وهكذا، ففي 24 فيفري من عام 1956 تم إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الجزائر العاصمة بمبادرة من المناضلين النقابيين الجزائريين وبعدها اتضح أن مصالح العمال الجزائريين لا يكن الدفاع عنها إلا من خلال منظمة وطنية، وكان الشهيد عيسات ايدير أمينه العام من مؤسسيه الأوائل.

وما الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلا صورة تعكس التحول العميق الذي طرأ على الحركة العمالية بعد مدة طويلة من التطور وخاصة عقب اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 التي تهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني التام.[1]

وقد نصت وثيقة الصومام أنه ينبغي لجبهة التحرير الوطني أن لا تهمل الدور السياسي الذي يمكن لها أن تقوم به لمساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وتكمل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هذه الهيئة النقابية وتقويتها كما أشادت من جهة أخرى بتأسيس الاتحاد العام للعمال[2] الجزائريين واعتبرته مساهمة من العمال في تدعيم الثورة والتجنيد في إطارها وقد أحدث ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتطوره ضجة بعيدة المدى وآثار بروزه إلى الوجود اضطرابا عنيفا في صفوف جامعة الشغل العامة التي انصرف العمال عنها انصرافا كليا، وقد

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 326.

[2]- نفسه، ص 327.

حاول المسؤولون الشيوعيون أن يحتفظوا بالرؤساء الواعين من العمال يبعث روح النقابية القديمة التي كان شعارها استقلال الجزائر ولكنه أقبر بعد تكوين الوحدة النقابية سنة 1953.

وتتلخص أهداف الاتحاد العام للعمال الجزائريين فيما يلي:

- توجيه الكفاح العمالي توجيها يتماشى مع طموحاته العميقة بهدف تمكينه من القيام بثورة شاملة في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- توعية العمال وتلقينهم مبادئ مكانة كل المستغلين وبدون تمييز بينهم.
- القضاء على أنماط التمييز في الدفاع عن الطبقة العاملة.
- ترسيخ قواعد الديمقراطية الحقة داخل النقابات.
- توجيه العمال توجيها نضاليا واعيا بهدف توفير الشروط الضرورية لتحقيق حياة أفضل وتشغيل كل الطاقات المعطلة.
- العمل من أجل تحقيق وحدة عمالية جزائرية في كل أنحاء العالم عن طريق الانخراط في المركزية العمالية الدولية بناء على مشاورات ديمقراطية مع العمال.

ويلاحظ أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين قد تمكن من تحقيق الكثير من هذه الأهداف، مما يجعله يفرض شرعية وجوده بقوة على الصعيدين الوطني والعالمي، وذلك بالرغم من حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها السلطات الفرنسية في 24 ماي 1956، في صفوف المناضلين المنتمين إلى الاتحاد. وبذلك استطاع الاتحاد أن يقوم بواجباته في تنظيم وتجنيد العمال طبقا لتعليمات جبهة التحرير الوطني.[1]

وما كاد شهر جويلية من 1956 يحل حتى أكمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين تنظيمه الداخلي ووزع المهام على قياداته النقابية طبقا لاختصاصاتها وأصبحت بعد ذلك مهمته الأساسية على الصعيد الداخلي تتمثل في التوغل داخل الأوساط الجماهيرية وتعبئتها سياسيا وتجنيدها من أجل مواجهة الاحتلال الفرنسي.

[1]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 327- 329.

وكان الاتحاد قد قام بدور فعال في اضراب 05 جويلية 1956 وكذلك الاضراب الذي شن في أول نوفمبر 1956 بمناسبة الاحتفال بذكرى اندلاع الثورة التحريرية، أما اضراب الثمانية أيام من 28 جانفي 1957 إلى 04 فيفري 1957 يعتبر آخر اضراب يقوم به الاتحاد في الجزائر.

والمعلوم أن القوات الفرنسية اعتقلت خمسة أمانات عامة للاتحاد بين ماي 1956 وجويلية 1957، وقد قادها على التوالي عيسات ايدير ثم محمد فليسي فرحون دكار ومحمد شناف، فتوقف النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في جوان 1957 ليستأنف عمله في عام[1] 1958 .

لقد كان للعمال الجزائريين في المهجر دورا كبيرا في تمويل الثورة بنسبة 60% من الأموال بالفعل تمثل عصب النقاقات إبان الثورة، وقد تطور هذا الاتحاد إذ تأسست بفرنسا في فيفري 1957 الوداية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا، وهي امتداد عام للعمال الجزائريين وقد أصدرت الوداية جريدة العامل الجزائري بعد أن أمره لاكوست بإغلاقها في الجزائر، واستمرت بالصدور بسرية تامة في باريس.

ولم يكتفي العمال عند هذا الحد بل قاموا بنقل الثورة إلى فرنسا بعدما كانت تنظر إليهم على أنهم كم مهمل الأهم لهم سوى البحث عن لقمة العيش. وقد قام العمال بإضرام النار في معظم الغابات الفرنسية ردا على قنابل النابالم التي أمر لاكوست بإلقائها على مختلف القرى الجزائرية[2].

لعل أكثر العمليات الفدائية جرأة قام بها العمال هي عملية إعدام علي شكال، فقد وقع الاختيار عليه ليكون ضمن الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة لتقدم بذلك الدليل أمام العالم، الجزائريين هم رعايا فرنسيون يتمتعون بكامل الحقوق والواجبات وما هو واحد منهم يمثل فرنسا

[1]– بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 190.

[2]– عمار قليل، المصدر السابق، ص 353.

نفسها في أعلى منبر دولي للأمم المتحدة، وما زاد في استفزاز مشاعر الجزائريين هو أن السلطات الفرنسية أصرت على شكال أن يرتدي الطربوش هذا التصرف يعتبر إهانة للشعب الجزائري ولا يمكن السكوت عليه، فأعلنت جبهة التحرير الوطني حكم الإعدام عليه وقاد عملية الإعدام كل من عيساوي وابن صدوق وابن موهوب وقد عكست هذه العملية مدى طول ذراع الثورة الجزائرية ومدى إخلاص الجزائريين لقضيتهم الوطنية.[1]

واستمر الاتحاد في تأدية رسالته النضالية رغم الاجراءات القمعية وحملة الاعتقالات واستشهد العديد من العمال في سبيل القضية الجزائرية ورغم انتقال السري إلا أنه استطاع أن يفرض وجوده كمنظمة نقابية الممثلة لآلاف العمال الجزائريين في الداخل والخارج.[2]

2) الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A):

أرادت الصدف أن تدوي أول طلقات نارية لثورة أول نوفمبر المجيدة مع افتتاح السنة الجامعية 1954-1955 وكانت الانتخابات على أشدها لتعيين أعضاء مكتب المنظمة الطلابية الخاصة بالجزائريين وكانت تسمى بالنسبة لجامعة الجزائر جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا AEMAN، وكان الفوز في الحين، بفضل الأوضاع الجديدة التي خلقتها الحرب التحريرية، حليف عناصر وطنية مخلصة، لعب العديد منهم فيما بعد أدوار هامة في الكفاح المسلح وقد استشهد بعضهم.

أما باقي الطلبة الجزائريين الموزعين على مختلف المجتمعات الفرنسية فهم ينتمون بمعية أبناء المغرب العربي إلى جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا وفي 27 فبراير 55 صوت بالإجماع مكتب الجزائر لهذه المؤسسة، على لائحة وزعها في شكل منشور على الطلبة الجزائريين داخل القطر وخارجه يدعوهم فيها إلى إنشاء منظمة طلابية وطنية باسم الاتحاد

[1] – عمار قليل، المصدر السابق، ص ص 354-357

[2] – غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 447.

العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA وتلبية لهذا النداء اجتمعت بباريس في الفترة ما بين 04 و07 نيسان 1955 ندوة تحضيرية من أجل عقد مؤتمر تأسيسي لهذا الاتحاد.[1]

وقد دخل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين منذ تأسيسه في شهر جويلية من عام 1955 بإيعاز من جبهة التحرير الوطني في معترك القضايا السياسية للبلاد، وكان يعمل في إطار ثوري بتنسيق تام من الجبهة وإذا كان الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين قد أعلنت من الناحية التكتيكية بواسطة رئيس السيد أحمد طلب الابراهيمي في شهر جويلية من نفس السنة المذكورة أنه سيقوم بدور الوسيط، أو همزة وصل بين فرنسا والجزائر.

وكان مما زاد في سخط الاتحاد، ويأسه تماما من السياسة الاستعمارية ردود فعل السلطات الاستعمارية على هجوم 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، التي جاءت في شكل إبادة جماعية للمواطنين العزل والتدمير الشامل للقرى والمداشر، وهو للسلطات الفرنسية محذرا إياها من مغبة التهادي في سفك دماء الابرياء، وتسليط القمع الوحشي على المواطنين الجزائريين.[2]

ويبرز دور الاتحاد الطلابي في إبراز وحدة الشعب الجزائري، والتعريف بالقضية الجزائرية، ويظهر ذلك من خلال الاضراب العام عن الدراسة الذي أعلنوه في 19 ماي 1956 والذي استغرق عام ونصف، حيث برهن أن الثورة وشعبها شيئان لا ينفصلان عن بعضهما البعض، ناقمين على حملات الاعتقال والقمع التي يقوم بها لاكوست وجنوده في الجزائر، وقد قرر الطلاب الالتحاق بالجبال وحمل السلاح مع المجاهدين من أجل الدفاع عن قضيتهم وتحقيق الاستقلال التام.[3]

[1]– محمد جغابة، المصدر السابق، ص 67.

[2]– أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 458.

[3]– عمار هلال: نشاط الطلبة إبان حرب التحرير 1954، د ط، دار هومة، الجزائر، د س، ص 120.

أما على المستوى الخارجي قد تمثل دورهم في تكثيف جهودهم لدى الاتحادات الطلابية في كل دول العالم من خلال توزعهم ومشاركتهم في عدة ندوات عالمية للطلبة حيث تمكنوا من التعريف بالقضية الجزائرية، وقد عقد الاتحاد الطلابي عدة مؤتمرات طرح من خلالها العديد من الأساليب لمساندة القضية[1] الجزائرية. فمثلا في المؤتمر الثاني دارت محاورها الرئيسية على ما يلي:

- ✓ اعتبار أن الاستعمار هو مصدر التعاسة والأمية.
- ✓ اعتبار أن كفاح الشعب عادل وشرعي ويتماشى مع التطور التاريخي.
- ✓ اعتبار أن سياسة العنف والحرب الوحشية لن تؤثر بأي حال من الأحوال على الحركة التحررية ذات الجذور العميقة.[2]

وأمام الانتصارات التي بدأ الطلبة الجزائريين يحققونها في الساحة الداخلية والخارجية تحركت السلطات الفرنسية لوضع حد لنشاطهم فاستغلت حكومة فليكس قايار انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد بباريس 1957 لتعلن عن حل الاتحاد في يوم 18 جانفي 1958، كما طلبت الجبهة من الطلبة الرجوع إلى مقاعد[3] الدراسة.

3) الاتحاد العام للتجار الجزائريين سبتمبر 1956 (U.G.A.A):

في إطار هيكلة شرائح المجتمع الجزائري التي أقرها مؤتمر الصومام تم تأسيس الاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي نادرا ما أبرز دوره وربطه بالمساهمة في ملأ صناديق جبهة التحرير الوطني، إلا أن دور التجار الجزائريين لم يقتصر على هذا الدور فقط، فنشأت لهذا الغرض منظمة الاتحاد العام للتجار الجزائريين في سبتمبر 1956 بالجزائر العاصمة وتتكون هذه المنظمة من التجار والحرفيين الجزائريين.

[1]– صالح بن قبي: عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 81.

[2]– أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 463.

[3]– عمار هلال، المرجع السابق، ص 121.

ويلاحظ أن إنشاء هذه المنظمة قد جاء استجابة لنداء مؤتمر الصومام الذي أكد قبيل انعقاده على أنه "من واجب جبهة التحرير الوطني أن تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع بتكوين الظروف والشروط السياسية المناسبة"[1] وقد حددت وثيقة الصومام تلك الشروط فيما يلي: مكافحة الضرائب، ومقاطعة كبار التجار الاستعماريين الذين يمدون الحرب الاستعمارية بمؤازرة نشيطة.

وتمكنت هذه المنظمة في بضعة شهور فقط من تقديم خدمات جليلة للثورة الجزائرية، كما قامت بعمل نضالي معتبر، إذا استطاع الاتحاد أن يجند التجار وراء جبهة التحرير الوطني، وأن يدعم الثورة بالمال. ومن الجدير بالملاحظة أن الاتحاد العام للتجار الجزائريين قد شارك مشاركة فعالة في اضراب الثمانية أيام الذي شنه الشعب الجزائري كله، بما في ذلك الجالية الجزائرية في فرنسا، من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957 حيث قاموا بتزويد الأحياء الجزائرية بما تحتاجه من سلع ومواد تموينية، كما تم اشعار الشعب بالإضراب عن طريق التجار وقد أدى إلى التزام أعضاء الاتحاد بتعليمات وتوجيهات وأوامر جبهة التحرير الوطني التي تعرض الاتحاد إلى نقل نشاطه إلى تونس لمواصلة نضاله، أما في فرنسا فإن الاتحاد قد أصبح يمارس نشاطاته بالتنسيق مع اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني في إطار منظمة جديدة تحمل اسم الوداية العامة للتجار[2] الجزائريين.

4) اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (F.F.F.L..N):

لم تقتصر استراتيجية الثورة الجزائرية على تنظيم وتأطير المنظمات الشعبية والجماهيرية الموجودة داخل الجزائر، وإنما درس المؤتمرون وضعية المهاجرين الجزائريين، وتعود فكرة تأسيس اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني إلى سنة 1954، وقد أكد مؤتمر الصومام على

[1]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 324.

[2]– غالي غربي، المرجع السابق، ص 460.

أهميته تنظيم الهجرة الجزائرية، وقد حدد المؤتمر الأهداف المستقبلية من وراء تنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا في:

✓ إدارة الرأي العام الفرنسي والأجنبي بنشر الأخبار والمقالات في الصحف والمجلات بواسطة المناضلين والمحنكين والمثقفين والطلبة ذوي الخبرة.

✓ العمل على فضح المصالية كنزعة تعمل ضد جبهة أو جيش التحرير الوطني ومع مرور الوقت اتضحت أهمية التنظيم في دعم العمل السياسي والعسكري للثورة الجزائرية على الصعيد الأوروبي والفرنسي وتعددت مهامها لتشمل محاربة المصالية جمع الأموال والمساعدات لفائدة الثورة، نقل المعركة داخل التراب الفرنسي تحطيم الاقتصاد الفرنسي وإشاعة البلبلة وقلة الأمن بواسطة العمليات الفدائية ضد الممتلكات العمومية وربط الاتصال بأحرار من الفرنسيين وكسب تأييدهم لصالح الثورة، كما عملت على نقل العمليات الفدائية إلى التراب الفرنسي وكانت أشهرها عملية البرق أو العاصفة التي استهدفت عدة منشآت اقتصادية وعسكرية كما كان للاتحادية دورا في تونس والمغرب من خلال تعبئة الجزائريين وتوعيتهم والقيام بدور الوساطة بين الجزائريين وسلطات البلد المضيف.[1]

5) الحركة النسوية:

بما أن الثورة الجزائرية هي ثورة كل الطاقات الجزائرية بما فيها المرأة التي لعبت دورا كبيرا في تحرير بلادها، وقد حددت وثيقة الصومام المهام الأساسية التي يمكن للمرأة أن تقوم بها وذلك في حدود عادات البلاد وتقاليدها الخاصة وهي مؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازرة أدبية تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ مساعدة عائلات وأبناء المجاهدين والأسرى المعتقلين.[2]

[1]– غالي غربي، المرجع السابق، ص 452-453.

[2]– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج3، د ط، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 379.

وكان للمرأة الجزائرية دورا مهما في خوض المعارك بجانب إخوانها المجاهدين حيث داوت الجرحى وأسعفت المرضى وكانت المرشدة والمفوضة السياسية والمدرسة والفدائية والمسبلة حيث كانت تقوم بعملية الاتصال بين جبهة وجيش التحرير وتنفيذ العمليات الفدائية في المدن، فلم تكن ترتدي الزي العسكري بل تحتفظ بمظهرها الطبيعي كما أن هناك مجاهدات ارتدين الزي العسكري وحملن السلاح ومكثن بصفة مستمرة مع جيش التحرير الوطني كما كان لها دور في الريف حيث كانت تتحمل الإهانة والاضطهاد أيام الاستعمار، وكانت مشاركتها في الثورة منذ انطلاقتها الأولى[1] وكذلك في المدينة تقوم بتأمين المخابئ داخل المدينة وكونت خلايا خاصة بالاتصال، كما كانت تقوم بأدوار مهمة أخرى كجمع الأموال، الأدوية والمؤونة والانتقال من مدينة إلى أخرى لتوزيع المناشير كما كانت تخرج في المظاهرات إلى جانب المجاهدين لضم صوتها لهم ومما سبق يمكن القول أن المرأة الجزائرية كافحت في المدن والقرى والتحقت بالجبال لمساندة إخوانها المجاهدين هناك في سبيل تحرير وطنها حتى تضمن حقوقها وكرامتها الانسانية من العبودية وكذلك لعبت دورا هاما في العمل السياسي.[2]

[1]– غالي غربي، المرجع السابق، ص 455.

[2]– محمد الصالح الصديق: كيف ننسى وهذه جرائمهم، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 194.

المبحث الثالث: دبلوماسيا وإعلاميا

المطلب الأول: مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

لقد قامت الدبلوماسية الجزائرية بدور بارز في التعريف بالقضية الجزائرية عن طريق ممثليها الذين تمكنوا من إقامة مكاتب لهم في العديد من الدول العربية الاسلامية الإفريقية وكذا بأوروبا فالقضية الجزائرية كانت مطروحة على الساحة رغم محاولات الاستعمار الغاشم التعميم عليها حيث عملت على الرد على روبير لاكوست من خلال تحويل المسألة إلى قضية رأي عالمي وإسماع صوت الجزائر وكسب تأييد دول العالم، فما هو دور الدبلوماسية والإعلام في التصدي لسياسة روبير لاكوست؟

في جوان 1956 طرحت القضية الجزائرية لأول مرة أمام مجلس الأمن، ورغم رفض المجلس النظر في القضية بحجة أن الوقت لم يكن مواتيا لذلك، إلا أنه اعتبر أن القضية الجزائرية قضية دولية وأن الحرب المستمرة في الجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي، إضافة إلى الانتصار الذي حققته الثورة في الخارج وذلك باعتبار القضية الجزائرية قضية دولية، فأضافت إليه جبهة التحرير الوطني انتصارا في الداخل تمثل في استجابة الشعب الجزائري للإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة يوم 05 جويلية 1956[1] فإضراب الثمانية أيام الذي عرفته الجزائر يعد من بين الأحداث البارزة التي مرت بها الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي ولذلك تعد هذه العملية النضالية امتدادا للعمليات الكبرى التي قامت ببعض المناطق[2] فالإضراب ساهم في إضفاء الصفة الشرعية للثورة الجزائرية وعلى المستوى العالمي فقد ساهمت تلك الأعمال التي قامت بها السلطات الفرنسية المتمثلة في العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر عام 1956 واختطاف قادة الثورة في 22 أكتوبر 1956 وحادثة ساقية سيدي

[1]– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 122.

[2]– بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، د ط، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004 ص 109.

يوسف في 1958/02/08 ولقد أثارت تلك الأعمال موجات واسعة من التنديد والاستنكار في العديد من الدول الخاصة لدى الشعوب الصديقة والشقيقة والمناهضة للاستعمار.[1]

ومن بين الأهداف التي كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى تحقيقها من خلال الإضراب:*

✓الالتفاف الجماعي للشعب حول جبهة التحرير الوطني مبرهنا على فساد النظرية الفرنسية القائلة بأن الثائرين لا تمثلون إلا قلة من الشعب.

✓إضفاء الصفة الشعبية للثورة الجزائرية من خلال أوعن طريق الإسهام الكامل لجميع الطبقات في الاحتفال بهذه الذكرى السنوية من مثقفين وعمال وطلاب وفلاحين.[2]

✓دعم مساعي وجهود الكتلة الأفروآسيوية أثناء مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة وكانت فرنسا وقتها تعتبر القضية الجزائرية مسألة داخلية تتعلق بالسيادة الفرنسية[3].

✓توحيد صفوف الشعب الجزائري عن طريق الإضراب كي يظهر أمام العالم بأن الشعب متحد ومعمم على مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني بقيادة جبهة التحرير.

✓توسيع جبهة التحرير من خلال توسيع الهوة بين جماهير الشعب الجزائري وقوة الاحتلال وهز النفوس المترددة والمشككة جعلها تقتنع بأن التضامن الوطني هو السبيل الوحيد لتوفير الشروط اللازمة للقضاء على النظام الاستعماري واسترجاع السيادة الوطنية.[4]

فلقد تحقق هدف جبهة التحرير الوطني بفعل الإضراب من خلال مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وذلك بالرغم من المعارضة التي أبدتها الحكومة الفرنسية، إلا

---

[1]– فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، د ط، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 274.

* الإضراب: لفظ سياسي حديث الاستعمال والأوروبيون هم أول من استخدموه وهو سلاح الصمت يتجسد في الاحتجاج على موقف سياسي معين بواسطة نقل حركة الحياة العامة، والإضراب لا يقل من حيث خطورته وفعاليته تأثيره على مجرى الأحداث السياسية. عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة التحريرية (1954–1962) المرجع السابق ص 122.

[2]– أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962، المرجع السابق ص 122.

[3]– محمد عباس: ثوار عظماء، د. ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2005 ص 387.

[4]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 69.

أن الجانب الأمريكي أصر على إدراجها في جدول أعمال جلسات الدورة الحادية عشر لهيئة الأمم[1] المتحدة.

وتم إقرار القرار بالإجماع بـ 77 صوت مقابل لا شيء (غابت كل من اتحاد جنوب إفريقيا والمجر) ولم يشارك الفرنسيين في الاقتراع للاحتفاظ بموقفه فيما يتعلق بالأهلية، في حين رحبت جميع الوفود بأنه قرار معتدل.[2]

1) في الدورة العاشرة[3] للأمم المتحدة 1955:

تنفيذ التوصيات مؤتمر باندونغ قامت أربع عشر دولة[4] من إفريقيا وآسيا بتوجيه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 29 جويلية 1955 تضمنت طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية في دورتها العاشرة وذلك بتسجيلها ضمن جدول أعمالها، وقد أشارت الرسالة إلى "أنه بناء على توجيه من حكوماتهم فإن الممثلين الأربعة عشر يطلبون من الأمين العام بأن يسجل موضوع "قضية الجزائر" في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة" كما ألحقت بالرسالة مذكرة توضيحية أشارت في القسم الأول منها هذه الدول إلى أهمية مبدأ تقرير المصير في هيكل الأمم المتحدة بشدة ما اعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية لبلده، وساندته في ذلك الدول الغربية ودول أمريكا الجنوبية.[5]

وفي هذا العدد أشار محمد علوان السكرتير الأول في سفارة الجمهورية العراقية في واشنطن بأن المناقشة في الدورة العاشرة للجمعية العامة اقتصرت على الوجه الآخر للمسألة وكان الهدف من وراء ذلك إصدار قرار أهلية أو عدم أهلية الأمم المتحدة لبحث القضية

---

[1]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص 490.

[2]– علي تابليت: الجزائر أمام الأمم المتحدة، مجلة الذاكرة، العدد 06، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 2000، ص 118.

[3] – أنظر: [الملحق رقم: 07].

[4]– أربع عشر دولة هي: أفغانستان، بورما، مصر، الهند، أندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تايلندا، اليمن، عطا الله فشار: دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، إشراف عقيلة ضيف الله، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001 ص 110.

[5]– عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954–1960)، دار الإرشاء للنشر والتوزيع، الجزائر، وزارة الثقافة، ص249.

الجزائرية، وكان طرح الأسئلة أدى إلى انقسام شديد في الرأي وسط وفود الدول المناقشة خلال الجلسات الستة التي خصصت لمناقشة الأهلية من عدمها. [1]

وبناء على هذا وافقت الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة وذلك على الرغم من تحذير مندوب فرنسا من عواقب هذا الإجراء وأن الحكومة لن تقبل أي قرار في هذا الموضوع من الأمم المتحدة، ترتب على موافقة الجمعية العامة على إدراج القضية في جدول الأعمال أن أحيل الموضوع إلى اللجنة السياسية (اللجنة الأولى) ليحثه ولكن المجموعة الآسيوية والإفريقية قررت الاكتفاء بما تم في الدورة العاشرة على أمل أن تقوم الحكومة الفرنسية بالبحث على حل سلمي للموقف منحها وقت أطول.[2]

2) في الدورة الحادية عشر 1956:

رغم التقدم الذي أحرزته دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في الدورة السابقة للجمعية العامة، لم تيأس الدبلوماسية الفرنسية من منع تدويل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعدما نجحت في فرملة طرحها في مجلس الأمن الدولي، فلجأت إلى عدة طرق ووسائل لكسب الرأي العام العالمي، ومن ضمنها اعتماد ازدواجية الخطاب فهي مثلا من جهة تصرح للهند ومصر بأنها تريد التفاوض ومن جهة أخرى تصرح بأن الجزائر مقاطعة فرنسية ولا أدلة على هذه الازدواجية في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي من اختطاف زعماء الثورة الجزائرية في حادث قرصنة جوية.[3]

هذا ما دفع بممثل جبهة التحرير الوطني في نيويورك محمد يزيد يوم 26 أكتوبر 1956 لكشف أمر الاتصالات السرية مع بيير كومين Pierre Commin للتدليل على عدم وفاء

---

[1]– محمد علوان: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957–1958) ترجمة علي تابليت، سمير حشاني، عبد العزيز بوكنة، منشورات م. و. د. ب. ج. و. ت 1954/11/01، وزارة المجاهدين، العوامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 99.

[2]– نفسه، ص 110.

[3]– عمر بوضربة، المرجع السابق ص 254.

الفرنسيين بوعودهم بحل المشكل بالطرق السلمية وازدواجية خطابهم، كما حمل الحكومة الفرنسية مسؤولية اختطاف زعماء الثورة.

كما عمدت رئاسة الوزراء الفرنسية إلى تزويد بعثتها الدائمة في الهيئة الأممية نيويورك بتقرير دقيق، تضمن انتقادات جبهة التحرير الوطني، والردود الفرنسية عليها بالإحصاءات والأمثلة الدقيقة والحجج والبراهين، التي كان هدفها تكذيب انتقادات جبهة التحرير وإضعاف موقفها أمام الرأي العام العالمي من خلال ممثليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد ركز هذا الملف على الرد على انتقادات الجبهة فيما يتعلق بسيطرة الأقلية الفرنسية على الأغلبية الجزائرية في توزيع مناصب الشغل واستحواذهم على أخصب وأوسع المساحات الزراعية وكذا تفنيد مزاعم جبهة التحرير الوطني وبشأن وحدة الصف الجزائري في مواجهة السياسة الاستعمارية بالتركيز على الصراع بين الجبهة والحركة الوطنية الجزائرية وخاصة المظاهر المسلحة لهذا الصراع وتطرق الملف كذلك إلى ما أنجزته السلطات الفرنسية في المجال الاقتصادي من منشآت قاعدية مثل الطرقات والسكك الحديدية والجسور التي تتعرض للتهديم والتخريب من قبل وحدات جيش التحرير الوطني وكذا ما تم بناؤه من مدارس ومراكز صحية اجتماعية.[1]

3) في الدورة الثانية عشر 1957:

جاءت هذه الدورة في الوقت الذي فشلت فيه المناورات الاستعمارية على الصعيد الدولي، ومحاولة مواصلة القوات الفرنسية فرض قبضتها على الثورة في الداخل، بينما كان أعضاء الوفد الخارجي مع 22 دولة آفروأسيوية يقدمون عرضا للأمم المتحدة لتناقش القضية الجزائرية مرة ثانية، وتدعوا للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، ودعوة الحكومة الفرنسية للقبول بمباشرة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، كما حرصت هذه الدول على الإشارة إلى أن الأمم المتحدة لم تتلق أي مؤشر لتطور باتجاه ما تضمنته لائحة دورة 1956.

[1]– عمر بوضربة، المرجع السابق ص255.

فتكمن أهمية هذه الدورة من كونها جاءت في أعقاب الدورة الحادية عشر التي حققت فيما جبهة التحرير الوطني، نصرا دبلوماسيا حقيقيا بتسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة تم مناقشتها وإصدار توصية تدعو "للحل السلمي الديمقراطي والعادل" وبالتالي فإن جبهة التحرير الوطني راهنت في هذه الدورة بالإضافة إلى تسجيل القضية مجددا وراهنت للحصول على إنجاز إضافي يسجل بقلة نوعية في تدويل القضية في الهيئة الأممية، وذلك بالحصول على قرار الجمعية العامة، يكون بمثابة ضغط على الحكومة الفرنسية مثل الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[1]

لذا فقدمت 17 دولة أفروآسيوية يوم 15 ديسمبر 1957 مشروع قرار تضمن ثلاث نقاط هامة:

- ❖ الإشراف إلى قرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة.
- ❖ الاعتراف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق حق تقرير المصير على الشعب الجزائري.
- ❖ الدعوة إلى المفاوضات.

فلم يلق هذا المشروع المقترح إجماعا وقدمت دولتان غربيتان (إيرلندا والترويج) تعديلين لمشروع قرار 17 دولة من أجل تغيير ما يتعلق بالإشارة الواضحة والصريحة لمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، لذلك اقترحت 09 دول مشروعا بديلا شبيه بقرار الدورة الحادية عشر الذي أعلن عن الأمل في حل سلمي وديمقراطي وعادل لكن الدول الأفروآسيوية قررت عدم التصويت عليه مما أدى إلى رد المشروع.[2]

المطلب الثاني: تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية:

لقد شكلت المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الاقليمية والدولية أهم آليات جبه التحرير الوطني بتدويل القضية الجزائرية، وللحصول على مختلف أوجه الدعم المعنوي والمادي الدولي

[1]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 261.

[2]– محمد علوان، المصدر السابق، ص ص 103-104.

للثورة الجزائرية وكذلك من أجل فضح ممارسات الجيش الفرنسي في الجزائر وإبراز مطالب الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال عن طريق تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير، فالقضية الجزائرية كانت حاضرة وبقوة كبيرة عن طريق مشاركتها في عدة اجتماعات ومؤتمرات دولية وتعليمية.

1. مؤتمر باندونغ 18-24 أفريل 1955:

لقد وجد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الجزائري بعد انطلاق الثورة المسلحة نفسه أمام فرصة تاريخية نادرة شاءها القدر أن تكون هي أول محطة عالمية لتدويل المسألة الجزائرية من أعلى منبر دولي يجمع الأحرار في آسيا وإفريقيا للتعريف بالقضية الجزائرية وطلب المساعدة والتأييد المباشر من ممثلي البشرية جمعاء، ولقد كان الوفد الجزائري يتكون من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد اللذان يشرفان على الملف الدبلوماسي للجبهة محاطين بدعم الوفد المصري بقيادة جمال عبد الناصر الذي قدمها إلى رئيس وزراء الصين الشعبية شون لاي ورئيس وزراء الهند جواهرلال نهرو ورئيس الفيتنام (هانوي) هوشي منه.[1]

فقد انعقد مؤتمر باندونغ في الفترة الممتدة بين 18 إلى 24 أفريل 1955 بمدينة باندونغ الأندونيسية بناء على مبادرة من رؤساء حكومات دول مشروع كولومبو (باكستان، الهند، بورما، سيلان التي تغير اسمها فيما بعد إلى سيرلازي، أندونيسيا) وضم المؤتمر 29 دولة بالإضافة إلى حضور وفود أربعة دول كأعضاء مراقبين: الجزائر، تونس، المغرب، قبرص.[2]

فلقد درس المؤتمر الوضع في إفريقيا وآسيا كما ناقشت اللجان المكلفة مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهذا وقد حظيت قضية تحرير شعوب شمال إفريقيا

[1]- أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، 2009، ص 45.

[2]- إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية، الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص 16.

بمساندة حقها في إدارة شؤونها واستقلالها، حيث أصدر قرار بأن تلتزم كل الدول المشاركة في باندونغ بتقديم دعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل [1] استقلالها.

وكانت الثورة الجزائرية من النقاط الرئيسية، التي أشارت إليها لوائح المؤتمر، ففي مجال حقوق الإنسان، تؤيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وتدعو الحكومة الفرنسية لوضع تسوية سلمية، وفي المجال الثقافي، طلب من الدول الأفروآسيوية قبول طلبة جزائريين للدراسة في جامعاتها كما أوصى بعرض المسألة الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة.[2]

لذلك فقد استغل الوفد الجزائري المؤتمر وراح يرفع صوت الشعب الجزائري المضطهد خاصة بعد تدخل الرئيس الهندي جواهرلال نهرو، والذي طالب بأن تكون الكتلة الأفروآسيوية قوة دولية ثالثة مركزا وحق لكل أمة في الدفاع عن نفسها. [3]

فلقد لعبت الوفود المشاركة دورا كبيرا في تضافر جهود ممثلي المغرب العربي وبمساعدة منها على نشر فكرة التضامن والتآخي مع الثورة الجزائرية، على المستوى الإفريقي والآسيوي وذلك بعد بضعة أشهر من اندلاعها لنشر هذه الفكرة لدى الدول الإسلامية الفاعلة المشاركة في المؤتمر.[4]

فلقد قام الوفد بعدة أنشطة تمثلت في:

- ❖ تعريف المؤتمرين بالوضع المأساوي للشعب الجزائري.
- ❖ إبراز هدف الشعب الجزائري في تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي.
- ❖ ضرورة تقديم الدعم للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.[5]

---

[1]– القوزي محمد علي: العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002 ص 219.

[2]– المجاهد: المؤتمر الإفريقي الآسيوية باندونغ، العدد 15-1 جانفي 1958، ص 10.

[3]– حاطوم نور الدين: قضايا عصرنا منذ 1945، دار الفكر، دمشق، 1972 ص 91.

[4] – الجنيدي: من وحي الثورة الجزائرية، دار الثقافة بيروت 1963 ص 77.

[5]– وزارة المجاهدين: الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958، 2008، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د.د.ن، الجزائر، د. ت ص 17.

فلقد حظيت قضية تحرير شعوب المغرب العربي باهتمام المؤتمرين وبالأخص قضية الجزائر التي وجدت العديد من المدافعين عنها وقد تجلى ذلك في البيان الختامي للمؤتمر الذي نص:

- ❖ حق الشعوب في الحرية والتقدم.
- ❖ حق التعايش السلمي بين الدول والنظم المختلفة.
- ❖ عدم التدخل في شؤون الغير.[1]

مؤتمر باندونغ الذي انعقد في اندونيسيا امتص بعض التوتر بين الغرب والشرق لأنه ظهر كقوة وسيطة في طيف السياسة الدولية كذلك كان بمثابة انتصارا آخر للثورة الجزائرية حيث أن المؤتمر تعهد أن يساند كل البلدان المستعمرة.[2]

2. المؤتمر الاقتصادي العربي 23-30 نوفمبر 1957:

انعقد هذا المؤتمر في القاهرة ودامت أشغاله من 23 إلى 30 نوفمبر 1957 وشاركت فيه جبهة التحرير الوطني، ومن التوصيات التي خرج بها المؤتمر فيما يخص القضية الجزائرية:

- ❖ وجه المؤتمر برقية إلى هيئة الأمم المتحدة للمطالبة باستقلال الجزائر والاحتجاج.
- ❖ طلب المؤتمر من الدول العربية مقاطعة فرنسا اقتصاديا.
- ❖ قرر المؤتمر فتح اكتتاب لفائدة الجزائر لدى جميع الغرف التجارية والصناعية.[3]

3.مؤتمر نقابات المغرب العربي الكبير بطنجة 20-22 أكتوبر 1957:

انعقد بطنجة أيام 20 و21 و22 أكتوبر 1957، حضره ممثلون عن كل من الاتحاد

---

[1]- وزارة المجاهدين: الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958، ص 1.

[2]- علي تابليت: العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954-1980، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954 ص 57.

[3]- المجاهد: الاتحاد العام التجاري الجزائري في المؤتمر الاقتصادي" العدد 1957/15/14/ ج1 ص 03.

المغربي للشغل[1] والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد التونسي للشغل والاتحاد الليبي للشغل وقد تم في إطار السعي لتوحيد الحركة النقابية بشمال إفريقيا ومشاركة العمال في تحرير الشمال الإفريقي مع جميع أشكال السيطرة الاستعمارية وتوحيد أقطاره وقد جعلت هذه النقابات استقلال الجزائر شرطا أساسيا لبلوغ هذه الغاية واستعرض المؤتمر نشاط الاتحاديات وسير التطور السياسي والاقتصادي في الأقطار الأربعة وعلاقات النظام النقابي لشمال إفريقيا مع المنظمات النقابية الأجنبية والدولية.

ولقد أصدر المؤتمر توصيات هامة صبت في اتجاه الوحدة المغاربية وحشد الدعم اللازم للقضية الجزائرية منها:

- ❖ تشكيل جبهة نقابية مغاربية موحدة من النقابات المشاركة في المؤتمر.
- ❖ دعوة المنظمات الوطنية للأقطار الأربعة لمواصلة نشاطها المشترك في سبيل تحرير الشمال الإفريقي تحريرا كاملا وتوحيده.[2]

4. المؤتمر العالمي للطلبة بنيجيريا 11-22 سبتمبر 1957:

شارك فيه وفد عن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، في هذا المؤتمر الذي انعقد في الفترة ما بين 11 و22 من شهر سبتمبر 1957 بنيجيريا وفيه قدم الوفد الجزائري تقريرا كاملا عن الوضع في الجزائر ووضع الطلبة والتعليم قبل وبعد اندلاع الثورة، وأثمرت هذه المشاركة الطلابية نتائج إيجابية من خلال ما أقرته توصيات المؤتمر شأن القضية الجزائرية:

- ✓ دعوة السلطات الفرنسية إلى تغيير سياستها اتجاه الطلبة الجزائريين.
- ✓ أوصى المؤتمر بضرورة التضامن مع الجزائريين وتنظيم أسبوع لذلك من 04 إلى 11 نوفمبر 1957.

[1]- المجاهد. "مؤتمر نقابات المغرب الكبير بطنجة" العدد 12، /1957/11/15/ ج1 ص 08.

[2]- عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق ص 279.

✓دعوة الحكومة الفرنسية إلى احترام لائحة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الجزائرية (الدورة 11).

✓الدعوة لإلزام الحكومة الفرنسية بقرار عادل وسلمي على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر.[1]

5.المؤتمر المعادي للاستعمار اثينا من 02 إلى 1957/11/06:

شارك فيه وفد عن جبهة التحرير الوطني في هذا المؤتمر أثينا المعادي للاستعمار وكان برئاسة أحمد فرنسيس، وضم عبد الرحمان كيوان، وهو دليل على الأهمية التي أولتها جبهة التحرير لهذا المؤتمر، وفيه حققت دبلوماسية الجبهة نصرا كبيرا ضد الحركة المصالية التي أوفدت ممثلا لها، ومن أبرز النتائج التي تمخض عنها المؤتمر كالآتي:

- ❖ اعتبر المؤتمر المشكلة الجزائرية مشكلة استعمارية.
- ❖ التأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وتأييدها للكفاح من أجل الاستقلال.
- ❖ وقف التقتيل والتعذيب الذي تمارسه فرنسا ضد الشعب الجزائري الأعزل.
- ❖ إطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين وفتح باب المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي إمكانية مشاركة تونس والمغرب.[2]

6.مؤتمر الحقوقيين بدمشق 07-11 نوفمبر 1957:

ضم 23 دولة ويعتبر من توابع مؤتمر باندونغ التاريخي، قدم الوفد الخارجي فيه تقريرا عن الوضعية العسكرية والسياسية، وعن أعمال القمع الوحشي الذي يقوم بها الفرنسيون، كما قدم الوفد شريط سينمائي التقطت مناظرة من جبال الجزائر، وقد اكتسبت القضية الجزائرية تعاطف وتضامن المؤتمرين، مع الشعب الجزائري في كفاحه المشروع من أجل التحرير الوطني

[1]- جريدة المجاهد، ع 12، 1957/11/15 ص 09.

[2]-عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق ص ص 280-281.

وأعلنوا خلاله أن الحل الوحيد للقضية يكون باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر وتلا ذلك مفاوضات تجمع بين الوفدين.[1]

7.مؤتمر تضامن الشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة 26 ديسمبر 1957 إلى 01 جانفي 1958:

لقد جاء هذا المؤتمر تعزيزا للتضامن الآسيوي الأفريقي وتأييد المبادئ كان بحضور 46 دولة، انعقد في 26 ديسمبر 1957 إلى 01 جانفي 1958، يعد أول تكتل دولي يساند الثورة الجزائرية بشكل صريح بعد باندونغ.[2]

مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية المنعقد بالقاهرة قرر ما يلي:

- ❖ استنكار الحرب الاستعمارية التي شنتها القوات الاستعمارية الفرنسية والجرائم التي تقترفها ضد الشعب الجزائري الذي يكافح في سبيل استقلاله.
- ❖ يؤكد تعضيده للكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري.
- ❖ الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري.
- ❖ المبادرة إلى إجراء مفاوضات على أساس الاستقلال التام للجزائر.
- ❖ الإفراج فورا عن الزعماء الخمسة للثورة وجميع المواطنين الجزائريين الموجودين في السجون.
- ❖ استنكار تجنيد الأفارقة في الجيش الفرنسي.
- ❖ يطلب من شعوب العالم وخاصة شعوب إفريقيا وآسيا أن ينظموا حملات صحفية وأن يقوموا بمظاهرات وأن يأخذوا جميع الوسائل الأخرى الكفيلة بتعبئة الرأي العام الدولي ضد حرب الإبادة في الجزائر.[3]

---

[1]– أحمد سعيدون: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى 19 سبتمبر 1958، إشراف جمال قنان، رسالة ماجستير – كلية العلوم الانسانية– قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002 ص 98.

[2]– عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق ص 284.

[3]– محمود حلمي وآخرون، العالم الثالث ومؤتمر السلام، ط1، دار الثقافة العربية للطباعة 1969 ص 154.

8. مؤتمر طنجة أفريل 1958:

إن مؤتمر طنجة المنعقد بالمملكة المغربية في أفريل 1958 طرح للنقاش فكرة تأسيسه حكومة جزائرية مؤقتة على الصعيد المغاربي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والدستور الجديد التونسي.[1]

أما فيما يتعلق بمحاضر جلسات مؤتمر طنجة، فبعد الجلسة الافتتاحية، فإن أشغال المؤتمر استمرت في جلسات مغلقة، فلقد كانت المسألة التي تم طرحها قبل بداية مناقشة نقاط جدول الأعمال تتمثل في مدى التزام الوفود الثلاثة بتنفيذ القرارات، هذه المسألة التي طرحت من قبل وفد جبهة التحرير الوطني.[2]

وبعد ثلاثة أيام من الحوارات والنقاشات خرج المؤتمرين بـ:

- تشكيل حكومة جزائرية بعد استشارة الحكومتين المغربية والتونسية.
- إنشاء مجلس استشاري للمغرب الموحد.
- وجه تحذيرا للدول العظمى لتقطع على فرنسا كل مساعدة في حربها الاستعمارية.[3]

9. مؤتمر أكرا من 15 إلى 22 أفريل 1958:

لقد سلكت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في هذا المؤتمر الذي عقدته الدول الإفريقية بهدف إحياء الذكرى الأولى لاستقلال غانا، التي قدمت فيه الثورة الجزائرية كمثال للتدعيم والاقتداء حيث صوت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري.[4]

فالمؤتمر المنعقد في 22 أفريل 1958 كان من أجل إنهاء الغزو الاستعماري الفرنسي في الجزائر:

---

[1]– عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958، جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010، ص 44.

[2]– معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010، ص 144.

[3]– المجاهد، العقلية الفرنسية ومؤتمر طنجة ع 26 صدر في 02 جويلية 1958، ص 30.

[4]– المجاهد، العدد 15، 01 جانفي 1958، ص 256.

❖ يؤكد المؤتمر حق الشعب الجزائري في الاستقلال ويندد بالسياسة المدعية بإدماج الجزائر في الفرنسيين، ويعتبر الانتخابات الفرنسية في الجزائر كأنها لم تكن.

❖ يناشد ملحا هيئة الأمم المتحدة بالقيام بتوصية صريحة لحل المشكلة الجزائرية عن طريق المفاوضات المباشرة بين فرنسا وحكومة الجزائر وتحديد موعد معقول لبدء تلك المفاوضات المباشرة ووضع إجراءات عملية فعالة بحيث تقبل الحكومة الفرنسية حل المشكلة الجزائرية عن طريق المفاوضات.

❖ يطلب من دول وحكومات البلاد الأفريقية المستقلة كغانا وغينيا وليبيريا وإثيوبيا للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

❖ يناشد البلاد الافريقية تنظيم يوم "التضامن الافريقي مع الجزائر" وذلك في ظرف الشهرين القادمين وتجمع خلال هذا اليوم بتبرعات شعبية لصالح المنكوبين الجزائريين ويحتج فيه على الحرب الاستعمارية.[1]

المطلب الثالث: الإعلام في مواجهة سياسة روبير لاكوست.

يعتبر الإعلام الثوري أهم الأسلحة التي وضعتها جبهة التحرير والمجاهدين للرد على سياسة روبير لاكوست ويمكن تقسيم تلك الوسائل إلى وسائل شفهية سمعية وأخرى مكتوبة فما هي تلك الوسائل؟ وما هو دورها في الرد على سياسة الوزير المقيم لاكوست؟

1) الإعلام الشفهي البصري:

من أهم الوسائل الإعلامية التي استخدمتها الثورة الجزائرية لفضح سياسة روبير لاكوست. عملت جبهة التحرير منذ أول نوفمبر على اسماع صوت ثورتها إلى الرأي العام الدولي بصفة عامة والرأي العام العربي بصفة خاصة، وذلك عبر محطات الإذاعات الشقيقة والصديقة التي كانت تبث أخبار اندلاع الثورة المسلحة في الجزائر بلغات متعددة من بين هذه الإذاعات إذاعة

[1]– أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، المرجع السابق، ص ص 131، 132.

صوت العرب من القاهرة وإذاعة براغ وإذاعة موسكو وإذاعة لوكسمبورغ وإذاعة أوروبا رقم واحد وإذاعة مونت كارلو.[1]

ناصرت إذاعات الدول الشقيقة والصديقة الثورة التحريرية الجزائرية وازرتها منذ الاعلان عنها، بحيث كان لهذه الإذاعات تأثير عميق في شحن همم المجاهدين والمواطنين الجزائريين وتقوية عزائمهم، وفضح مخططات العدو ودعايته المضللة للرأي العام الوطني والدولي بواسطة برامج وطنية قوية.

❖ **إذاعة صوت العرب:**

أصبح صوت الثورة الجزائرية يسمع على أمواج الأثير خاصة من إذاعة صوت العرب من القاهرة، الذي كان لهذا الصوت صدى واسع على الصعيدين الدولي والوطني فقد كان بمثابة دعوة للجماهير الجزائرية للقيام بواجب الجهاد في سبيل الوطن والتعريف بانتصارات جيش التحرير الوطني والتنديد بالعمليات القمعية والإنسانية التي كان يمارسها جيش المستعمر ضد المواطنين العزل عن الشيوخ والأطفال والنساء وكذا التعذيب الجسدي والنفسي للمناضلين كانت إذاعة صوت العرب تخصص ثلاثة برامج أسبوعية لمدة عشر دقائق للحصة الواحدة.[2]

❖ **إذاعة صوت الجزائر من تونس:**

انطلق الارسال في مطلع سنة 1956 من خلال برنامج بعنوان هنا صوت الجزائر المجاهدة، حيث كان يذاع ثلاث مرات في الأسبوع لمدة تتراوح بين ربع ساعة وثلاثين دقيقة في كل فترة.

ولقد تدعم الإعلام المسموع للجبهة في مطلع سنة 1956 بأركان إذاعية جديدة في معظم الأقطار العربية وتزامن ذلك مع توسيع شبكة البث الإذاعي في الجزائر بهدف إيصال صوت البلاد إلى كل بيوت الجزائريين اعتقادا من السلطات الاستعمارية بأن ذلك سيمكنها من احتواء

[1]– أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 287– 189.

[2]– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 44.

الجماهير الجزائرية في صفوفها كما تزامنت هذه الانطلاقة الاعلامية القوية للجبهة مع تدشين أول بث تلفزيوني في الجزائر.[1]

2) الإعلام المكتوب:

أما على مستوى الإعلام المكتوب فلا تقل أهميته هو الآخر فقد تنوعت وسائله ولعل أول تلك الوسائل الرسائل المكتوبة التي كانت في غالب الأحيان عبارة عن تهديدات وتحذيرات موجهة إلى نطاق واسع من الجمهور الجزائري أو الأجنبي، والهدف من كسب هذا الجمهور إلى جانب الثورة، وفي خطورة للقضاء على هيمنة الصحافة الاستعمارية الفرنسية، أصدرت جبهة التحرير الوطني صحيفة المقاومة الجزائرية في أواخر عام 1955 لتكون أول صحيفة ثورية ذات طابع وطني الناطقة باسم جبهة التحرير الوطني، وكانت تصدر في فرنسا وتيطوان وفي تونس واصلت مهمتها من أول نوفمبر إلى غاية الاستقلال وقد ساهمت تلك الصحيفة مساهمة كبيرة في تنوير الرأي العام كما يحدث داخل الجزائر كما شنت حملة واسعة النطاق منددة بقرار إعدام المناضلين الأسرى الذي أعلنه لاكوست وما كتبه في هذا السياق "إن مشانق لاكوست لا يمكن أن ترهب الشعب الجزائري".[2]

وأهم ما خرج به مؤتمر الصومام في دعم الإعلام المكتوب أنه جعل الجبهة الموجه الوحيد للإعلام الثوري وتم في هذا الإطار إلغاء الطبعات الثلاث لصحيفة المقاومة الجزائرية وتوحيدها في صحيفة واحدة هي المجاهد واعتبارها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني.[3]

3) الإعلام الثوري في مواجهة الحرب النفسية:

❖ **الدعاية:**

بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الإعلام في تنظيم الشعب وتثقيفه والتوجيه تم توظيف الإعلام في الرد على أسلوب الحرب النفسية التي اعتمدها لاكوست للتأثير على الشعب

[1]– أحمد بومالي، المرجع السابق، ص ص 298–299.

[2]– محمد عباس، المرجع السابق، ص 299.

[3]– حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 125.

الجزائري وتشويه سمعة الثوار لديهم، لذا قام الإعلام بدعم الدور الذي يقوم به العلماء في توعية واستغلال العامل الديني لإثارة الحماس وتأييد مسلك الجبهة المطالب بقضية الاستقلال والعروبة واسلام الجزائر، وإلى جانب ذلك قام الإعلام بالدعاية الهادفة إلى رفع معنويات وأساليب المجاهدين والجماهير والرد على الدعاية الاستعمارية وكشف أكاذيب لاكوست وأساليبه المفرضة [1] كما اعتمدت جبهة التحرير الوطني على الدعاية والإعلام في ضرب الاقتصاد الفرنسي بالإضافة إلى عمليات التخريب وحرق الأراضي والتي أطلق عليها المعمرون بالعمليات الإرهابية الذين تقدموا بطلب رسمي إلى الوزير المقيم لاكوست في اجتماع الناحية الاقتصادية للجزائر.

وهكذا عملت جبهة التحرير الوطني على إيجاد جبهة إعلامية دولية كشف من خلالها حقيقة الاستراتيجية التي اتبعها لاكوست في قمع الثورة الجزائرية وتمكن بذلك من كسب الرأي العام الدولي وأصبحت تسير بخطى ثابتة عن طريق الهدف المرسوم في مؤتمر الصومام أي عزل فرنسا عن العالم.[2]

[1]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 435.

[2]– شريط اخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 342.

الفصل الرابع

الفصل الرابع :
نتائج سياسة روبير لاكوست

المبحث الأول: أسباب فشل سياسة روبير لاكوست

المبحث الثاني: حركة 13 ماي 1958

المبحث الثالث: مجيء ديغول للحكم

المبحث الأول: أسباب فشل سياسة روبير لاكوست

لقد تعددت الانتصارات التي حققها روبير لاكوست خاصة على المستوى العسكري فإننا نحكم على سياسته بالفشل ما دام لم يستطيع القضاء على الثورة الجزائرية ولعلاهم الأسباب تعود إلى جهله بحقيقة الثورة التي كان منبعها الشعب الجزائري الذي اقتنع بعد سنوات القهر والتغليظ والظلم بضرورة الاستقلال، فهي ثورة لها مبادئها وتنظيمها الذي برهن على وجود امة تعاني قهر الاستعمار ثار من اجل حريته واستقلاله ليست مجرد تمرد كما اعتقد لاكوست يكفي استعمال القوة العسكرية لإخماده، ولكن الشعب الجزائري عازم على التخلص من جرائم الاستعمار وأوضاع الإقطاع، فان الشعب الجزائري قد قال كلمته الأخيرة ومخاطبا لاكوست أن عهد الاستعمار قد نقضى وان الذي اقبل هو عصر التحرير والاستقلال والرقي والازدهار في كنف تقرير المصير واسترجاع الحرية لكن الشعوب دون تمييز فلم يعد الشعب الجزائري يثق في فرنسا ومراوغتها وأصبح مقتنعا أن غير السلاح ليس هناك وسيلة ينال بها حقوقه.

ولقد ذكرنا حجم القوة العسكرية الضخمة التي سخرها لاكوست لتنفيذ إجراءات القمعية وقد كلفت تلك الإجراءات مبالغ مالية ضخمة أرهقت كاهل الميزانية الفرنسية التي انعكست سلبا عل فرنسا في مختلف المجالات مما أثار نقم الفرنسيين وسحب ثقتهم من لاكوست وأصبحوا مقتنعين بفشل سياسته، وما زاد في أعباء فرنسا هي منع الأوروبيين من المشاكل في تمويل الحرب واقتصار ذلك على الخزينة الفرنسية لقد أثارت سياسة روبير لاكوست سخط الشعب الفرنسي ولهم يجد له سندا الإهمال مهامه في الجزائر، خاصة بعد الانتصارات التي بدأت الثورة الجزائرية، تحقيقها في مختلف الميادين وبهذا تعرض الشعب الفرنسي لهزيمة أخرى بعد الهزائم الفرنسية السابقة، فأصبح يشعر بالكرامة الجريحة فتلك هي مأساة شعب أذلته الأحداث وراح ضحية التضليل وضحية الفاسد مما زاد سخطهم على الحكومة الفرنسية الفاشلة.[1]

[1]– عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، المرجع السابق، ص 443.

كما أن لاكوست اعتبر أن القوة هي وحدها كفيلة بالقضاء على الثورة التي تملك الا بعض الوسائل العسكرية التي ليست بحجم الأسلحة العسكرية الفرنسية، لكنها كانت تملك أهم سلاح وهو تأييد الشعب، وقد اعترف بذلك لاكوست قائلا: إذ واصل الشعب تأييده للثوار فان مصيرنا نحن هو الهلاك لا محالة، فقد قال لي منداس فرونس يوما عندما كان نايلسون في اسبانيا، ولم يرغب الاسبانيين في وجوده اضطر إلى الخروج منها في النهاية.[1]

وقد تأثرت كثيرا سياسة لاكوست بما يحدث في الميدان الخارجي والفضائح التي تعرفت لها فرنسا بعد انهزامها في السويس والقرصنة الجوية التي تعرض لها قادة الثوار بالإضافة إلى حادثة ساقية سيدي يوسف التي أثارت سخطا دوليا واسعا، وقد عبر ذلك لاكوست، ففي الوقت الذي نقوم فيه نحن هنا في الداخل بأعمالنا نجد فيه رجالنا السياسيين يتصرفون في الخارج تصرف العاهرات خذ مثلا حادثة ساقية سيدي يوسف فقد كان من الممكن أن نعتذر من حيث المبدأ ولكن يجب أن لا تقع في التناقض وان نقدم شكرانا بواصفنا مظلومين خاصة وقد تزامن ذلك مع موجة التحرر التي عرفها العالم مما زاد في دعم القضية الجزائرية خاصة من طرف الدول الافرواسيوية التي عملت على كشف السياسة القمعية لاكوست وعلى رأسها تونس والمغرب الشقيقتين وبهذا بدأت تظهر بوادر الفشل لسياسة روبير لاكوست في الجزائر التي لم تتقبلها جميع الأطراف الفرنسية خاصة المعمرين والجيش الفرنسي الذي دبروا انقلابا على الحكومة الفرنسية مما أدى إلى نهاية الربع ساعة الأخير اللاكوستي في الجزائر.[2]

[1]– عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، المرجع السابق، ص 144.

[2]– نفسه، ص144.

المبحث الثاني: حركة 13 ماي 1958.

إن أحداث 13 ماي* في الحقيقة عبارة عن شبكية معقدة من خطط ومؤامرات ذات مشاريع وخيوط متوازنة حينا ومتقاطعة حينا آخر، أهدافها متناقضة ومختلفة، تناقض عليها القائمين، لكن آثارها تضافرت وصبت في اتجاه واحد أحدث لانقلاب.

وفي 26 افريل 1958 قام ألاف المستوطنين الموجودين بالجزائر بمظاهرات مطالبين فيها بتغيير الحكومة الفرنسية، وذلك يعد ما تأكد هؤلاء من عجز الحكومة القائمة آنذاك –حكومة فيليكس غيار من القضاء على الثورة.[1]

وبعد فترة شهور دامت أربعة أسابيع حاول خلالها كل من جورج بيدو، يوم 20 افريل وبلوفين يوم 26 من تشكيل حكومة ولم يفلحا في ذلك، فبقيت فرنسا بدون حكومة الى غاية 13 ماي، في هذه الأثناء تزايدت الحمى واشتدت المعارضة في أوساط الأوروبيين والجيش بالجزائر ضد هذا النظام المتعفن الذي يريد أن يتخلى على الجزائر كما فعل في الهند الصينية وتونس والمغرب وشكلت لجنة يقظة ضمت جميع التنظيمات الأوروبية المعارضة للنظام والعاملة على إسقاطه لمعاينة الوضع وانتظار لون الحكومة الجديدة التي ستنصب.

وكان من ضمن المشاركين في هذه اللجنة الديغولويين الذين كانوا قد تمركزو في الجزائر منذ بداية السنة وآخذو تمهدون لعودة ديغول، فانتهوا الغليان الذي كان سائدا ونظموا مظاهرة منعها لاكوست، ولكنها جرت يوم 26 أفريل بحضور عدد كبير من سكان الجزائر الأوروبيين، حاملين شعارات ضد التدخل الأجنبي، من اجل حكومة خلاص وطني، الجيش في السلطة، سقط النظام، الجزائر فرنسية.[2]

---

* يطلق تعبير 13 ماي على فترة الغموض والاضطراب التي سادت في الجزائر وفي فرنسا منذ سقوط حكومة felix في 15 افريل إلى غاية عودة ديغول رسميا ونهائيا في 1 جوان 1958 أنظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 85.

[1]– محمد الميلي: مواقف جزائرية – ط1– المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 59.

[2]– صالح بلحاج : تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 85– 86.

فيوم 9 ماي قام الجنرال حالان بإرسال برقية الى الجنرال ابلي، قائد أركان الجيش في باريس، أخره فيها أن الجيش في الجزائر قد يقوم بتعرف غير متوقع ولابد من حكومة كغممة على "إنقاذ الجزائر فرنسية"، فيوم العاشر من ماي تميز بهروب روبير لاكوست من العاصمة والدعوة الى مظاهرة ليوم 13 التالي، ذريعتها الرد على إعلان الجبهة في تونس عن إعدام ثلاثة من السجناء العسكريين الفرنسيين، انتقاما لإعدام سجناء فدائيين * في الجزائر وحقيقتها تنفيذ خطة الانقلاب التي كانت جاهزة لدى التنظيمات الأوروبية المعارضة، خطة شارك في إعدادها الجيش أما مباشرة من خلال بعض عناصره او عن طريق بعدهم عرقلتها، وتم اختيار 13 ماي لأنه اليوم الذي كان محددا لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس الحكومة الجديد بيبير فليملان** الذي عينه رئيس الجمهورية روني كوتيه، يوم 9 ماي بعد فشل سابقيه، ورفض في الجزائر لأنه قد تحدث " بلهجة معتدلة عن المفاوضات مع الجبهة.[1]

وفي ظل هذه الأوضاع التي اتسمت بتنامي دور العسكريين في الجزائر كتب فرنسوا مورماك عن عودة ديغول ما يلي: "نحن نأمل الكثير في عودة ديغول، لكن ليس ديغول الذي يستجيب لنداء ماسلوا" وبالفعل كان نورماندي (ديغول) قد صرح يوم 15 ماي ان مستعد لتسليم مقاليد الحكم ثانية وفي اليوم الموالي خرج الكولون في مظاهرات شارك فيها بعض الأهالي وكالبوا بتطبيق مبادئ النخب الجزائرية في الثلاثينيات، وفيما كانت الأوساط السياسية والإعلامية الفرنسية تلمح بعودة الجنرال ديغول الى الحكم نشرت جريدة المجاهد السار حال جبهة التحرير الوطني يون 29 ماي مقالات حددت فيها موقفها من إمكانية بروز دكتاتورية عسكرية فرنسية وكتبت: " منذ ثلاث سنوات وبينما الحرب اشتدت ضراوتها من 1955 الى 1958 فضل الجنرال ديغول الصمت، واليوم اخذ الكلمة لكي يكشف صداقة مشكوكة فيها هي

* كان من ضمنهم عبد الرحمان طالب، المشرف على مخبر الجبهة لصنع القنابل في الجزائر العاصمة، نفسه، ص 86.

** pierre pfilimlin: من الحركة الجمهورية الشعبية MRP، كان مؤيدا للتسوية والتفاوض مع الجبهة، كلف يوم 8 ماي. تشكيل حكومة فتار الاوروبون ضده مباشرة واخذوا يعددون لثورتهم على النظام الفرنسي، نفسه، ص 87.

[1]– نفسه، ص 87.

صداقته مع لاكوست... لقد أعطى ديغول دفعا للقوى الرجعية والامبريالية في بلده، ان فرنسا لان تتأرجح بين نظام برلمان متدهور وفاستة خادعة[1].

وفي 13 ماي[2] جرت المظاهرة الضخمة المنتظرة في الفوروم، ومنه صعد المتظاهرون الى مقر الحكومة العامة، فحاصروها ثم قاموا باقتحامها واحتلال مكاتبها، على أي مسمع واتسامات من المغليس المكلفين بحراشها، شكلت لجنة إنقاذ عام برئاسة الجنرال ماسو، ومنحت السلطات المدينة للجنرال حلان الذي أصبح بذلك حاكم الجزائر المدني والعسكري، ووزعت على عسكريين وظائف المسؤولين المدنيين في الحكومة العامة في ليلة 13-14 ماي الح الديغوليون في لجنة لانقاد على ماسوا وحالان ان يقوما بدعوة ديغول، فاقتنعا بذلك وارق حالان الى باريس، حيث كان النقاش الأحزاب جاريا في الجمعية مطالبا من رئيس الجمهورية ان يختار ان يختار " الرجل المناسب القادر على تشكيل حكومة إنقاذ وطني والاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، بينما خرج الجنرال ماسوا الى شرفة الحكومة العامة لمخاطبة المتظاهرين قائلا: "باسم لجنة لإنقاذها هي البرقية الموجهة الى ديغول" فاخذوا يهتفون: " يحيا ديغول، الجيش في السلطة".[3]

وبمجرد سماع اسم ديغول* سارعت الجمعية الوطنية الى تنصيب فليملان الذي أعلن هو الجمعية ان حالات ومن معه متمردون، وأرسل إليه برقية تقيد سلطاته بعد ان كان بالاتفاق مع فليليكس غايار قد فوضه السلطات المدينة في الجزائر، فضرب حالات عرض الحائط بهذا التقيد وراح يحاول إقناع فليملان بان يقوم هو نفسه بدعوة ديغول، فيما واصل المتظاهرون التعبير عن رفضهم لرئيس الحكومة الجديد، لكن الى حد الآن ظل ديغول صامتا وبقي في

---

[1]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص ص 192- 193.

[2] - انظر: [الملحق رقم:**08**].

[3]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 274.

* الجنرال ديغول(1960-1970) هو رجل الدولة الفرنسية، تزعم مقاومة الاحتلال الالماني لفرنسا اثناء الحرب العالمية الثانية، يعتبر مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958 حيث تميزت سياسته بالخبث وجمعت بين القمع والاغراء ومحاولة اختراق صفوف الثورة التحريرية واخيرا وقع اتفاقيات ايفيان مع الجبهة عام 1962،عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق ص 172.

منزله ببلدته كولومبي، يتابع الأحداث وينتظر وفي يوم 15 ماي خرج عن صمته بعدما جدد حالات الدعوة إليه من الجزائر.[1]

فاصدر بيانا جاء فيه:" اليوم ليعلم الشعب إني مستعد لتولي سلطات الجمهورية " وبذلك كانت الضربة القاضية للجمهورية الرابعة، ها هو ديغول مستعد للعودة والانقلابيون لا يريدون سواء.

وفي الجزائر افرح هذا الخبر عقداء المظليين الماسكين بواقع السلطة ولم يبقى عليهم سوى " إشراك المسلمين في الحركة ليثبتوا إنها ليست مع صنع أقلية معزولة، اخذوا يعدون العدة لذلك، فأعطى ضباط المخابرات والعمل السيكولوجي- غودار، ترانكي-الكابتان ليجي، تعليمات الى عملائهم من حركة البلوو زودوهم بالوسائل اللازمة لتنظيم مظاهرة يصغرها اكبر عدد من المسلمين، وهو ما حدث في اليوم التالي حيث جرت مظاهرة " عفوية" أرغم فيها سكان القصبة على الخروج والسير باتجاه الحكومة العامة وسط حراسة مشددة من البلو وأعطيت لهم لافتات أعدها الجيش وكتبت عليها شعارات من نوع: " أنها الثورة كلنا سواسية، كلنا فرنسيون، لافلان اشعى" كان ذلك ما سمي بمظاهرات " التآخي" التي ترافقت بإحياء مفاجئ لشعار الاندماج الذي رفعه سوستيل و" نسيه" روبير لاكوست من بعده .[2]

وبعد ذلك أنشئت لجان بالجزائر وتحديدا في قسنطينة، وهران، الصحراء وبين باريس والجزائر، فاتصل الجنرال ديغول حالات الذي أرسل إليه الجنرال دولاك ليقول له: "إذا لم نقم في اقرب الآجال باستلام السلطة فان القيادة لن نستطيع منع الهجوم على المتروجول، وفي يوم 24 ماي، حطت بجزيرة كورسيكا، وحدات من المطلبين وأقامت فيها لجنة إنقاذ عام.[3]

[1]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 87. 88.

[2]- نفسه، ص 88.

[3]- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 271.

وبعد هذا الهجوم جرت مقابلة بين فليملان وديغول، وقد نتج عن هذا الانقلاب الاستلاء بالقوة على الحكومة العامة بالجزائر من طرف الأوروبيون.[1]

فطالب فليملان من ديغول ان يوجه نداء الى الجيش لوقف التمرد وقال له: " لا فائدة من ذلك ان لم أعلن في الوقت نفسه إنني سأتولى السلطة، وفي ليلة 27و28 ماي، اصدر ديغول بيانا قال فيه" لقد شرعت في العملية القانونية الضرورية لإقامة حكومة جمهورية ... كل عمل يخل بالأمن العام لن أوافق عليه".

وعلة إثر ذلك اجل لهجوم على باريس الذي كان منتظرا ليوم 28 و هو اليوم الذي قدم فيه فليملان استقالته لرئيس الجمهورية وقام في اليوم التالي بإلقاء خطاب الى البرلمان أعلن فيه انه نظرا" للخطر الذي يهدد البلاد وتفاديا للحرب الأهلية، قد قرر الترجمة الى المع الفرنسيين" ودعا ديغول للمجئ الى باريس من أجل "النظر فيما يتعين القيام به فورا".[2]

فذهب ديغول الى الاليزي، ورتبت عملية الانتقال في إطار الإجراءات الشكلية المعتادة حسب ينعى عليه الدستور : شكل ديغول حكومته وجزء من الاشتراكيين يوم 1 جوان كآخر حكومة لجمهورية رابعة كانت في الواقع قد ماتت قبل ذلك اليوم بأسابيع ففي صبيحة يوم الأحد 1 جوان 1958عاد الجنرال ديغول الى الحكم في فرنسا بعد اثنا عشر سنة قضاها بعيدا عن قصر الاليزي الذي تسلم مقاليده لأول مرة سنة 1942 مكث فيه الى غاية 1946 ويوم 3 جوان تحصل على كامل الصلاحيات.[3]

[1]– شارل انري فافرود، الثورة الجزائرية، تر عبد الرحمان، منشورات دحلب، 2010، ص 455.

[2]– صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 89.

[3]– حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 193.

ومن ثم انطلاق مسار رجوع ديغول الى الحكم فتقدم المستشار الفني في وزارة الدفاع الوطني ونائب رئيس لجنة الخلاص العمومي ليقرأ على الجمهورية رسالة الى ديغول التي تبنت مدى ثقة ديغول واستعداده لتحمل أعباء الجمهورية كاملة.[1]

أ-الوضع العسكري بعد إحداث 13 ماي 1958

كان الجيش الفرنسي بجميع وحداته المختلفة مقسما الى ثلاثة أقسام:

1- قسم منسق متمرد مع القادة الانقلابيين والعنصريين الأوروبيين، وخاصة الفيالق التي يقودها الضباط الخونة، كما يسميهم الجنرال ديغول، الذين فشلوا في تحقيق انتصار عسكري في الهند الصينية امثال ارغو، بروز ط درفور، غاردي وغودار.

2- قسم مؤيد للانقلاب لكنه وقف موقف المتفرج في انتظار ما سيسفر عليه الانقلاب.

3- قسم معارض للانقلاب العسكري، ويرى ان عليه الخضوع والامتثال لاوامر الدولة وسياستها، واحترام تعليماتها وقراراتها لكنه التزم الصمت، لان التكلم واتخاذ الموقف في هذه الظروف وخاصة في النظام العسكري معناه الاصطدام المسلح بين وحدات الجيش الفرنسي، قد يؤدي الى حرب أهلية، لذلك تجنب الحرب حتى لا يقع بين مواجهتين، مواجهة الانقلابيين ومواجهة جيش التحرير الوطني الذي يراقب الوضع العام عن كثب ويتأهب للتدخل في حالة ما إذا تعرض الشعب للانتقام من طرف المتمردين الأمر الذي جعله يلتزم الصمت لذلك فمن يبادر الى التمرد فهو المنتصر، لذلك نتصر الانقلابيون مبدئيا، فكان من المفروض ان يتوجه الكولونيل " جورج بواصيو " الى " " راميويل" حسب الخطة المرسومة، ليتأكد من أن الدبابات المعدة للقيام بعمليات تأديب العناصر المتمردة قد تم تعطيلها وقد قيل انه تم تعطيل مجموعة من الدبابات وتم انتقال واحد وثلاثين من الفيلق التابع للدبابات.

[1]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص ص 274- 275.

ومن هنا تأكد بعض الملاحظون أن بعض القادة العسكريين بفرنسا كانوا متواطئين مع حركة الانقلاب.[1]

ب/ فشل حركة 13 ماي 1958:

لقد عرقلت حركة الانقلابيين إلى حد ما الجيش الفرنسي، ولكنها مالم تستطع السيطرة عليه، بحيث أصبحت البنية العسكرية عكس ما كان ينتظره قادة الانقلاب، بل أصبح أكثر امتثالا لأوامر حكومته، ماعدا بعض الفيالق من اللفيف الأجنبي، ولم يكن الوقت يعمل لصالح المتمردين، حتى أن الذين دفعوهم لهذه المؤامرة، تخلوا عنهم ولم يجد مدافعا عنهم حتى في الصحافة الفرنسية والدولية، رغم مسالمة الشعب الفرنسي، فانه كان دائما رافعا حركة الانقلابيين، وقد تخلى عن المتمردين بعد عمليات الحواجز والاصطدامات الدامية التي وقعت يوم 24 جانفي 1960 والتي أودت بحياة 25 من كلا الطرفين، لان الشعب الفرنسي عرف هدف المعمرين الذين يدفعون الجيش للتمرد لتحقيق أغراضهم الخاصة وقد شعر بذلك الجنرال " شال" وتذكر حكمه" ماوتسي تونغ " القائلة " لايمكن للجيش أن ينتقم الا إذا كان وسط شعبه كالسمكة وسط الماء"

وقد بدأ يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد أن شعر باليأس من الوقع الذي آل إليه وقد رفض مواصلة التمرد بعد حوار دار بينه وبين الجنرال " سالان" لان ما فيه كان ثقيلا عليه، فاضطر إلى الاستسلام والخروج من مكتبه بعد أن القي النظرة الأخيرة عليه لينتقل إلى سجن بفرنسا على متن طائرة خاصة.

فكانت تظهر على ملامحه الخيانة والانهزام، ولم يبق من أصدقائه سوى غليونه الذي سمح له به ليرافقه إلى مقبره الجديد، أما الجنرال " سالان" فقد ركب شاحنة عسكرية واتجه إلى القاعدة العسكرية بزرالدة مقر الجنود المظلات، في حين تنكر الجنرال" زيلير" باللباس المدني

[1]– عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، دار العثمانية 2013، ص ص 348– 349.

واندس وسط فلول الاوروبين خوفا من القاء القبض عليه وهكذا انتهى كابوس الانقلاب الذي عاشه الجزائر وفرنسا تحت الخوف والذعر مدة أربعة أيام.[1]

[1]– عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المصدر السابق، ص ص 351. 352.

المبحث الثالث: مجيء ديغول للحكم

لقد كان الجنرال ديغول[1] قد أكد في رده على الجنرال صالان قائد المتمردين بالجزائر مساء 15 ماي 1958 استعداده لتولي سلطات الجمهورية من جديد، ففي 19 ماي عقد مؤتمرا صحفيا يفندق دورسي بباريس في جو متوتر لان وزير الداخلية يومئذ، بداله أن يغرق محيط الفندق برجال الشرطة وكان دوغول يتأهب للزحف بفرق هجومية على المرافق العمومية وأمام تماطل بقايا الجمهورية أربعة في الاستلام، شرع عسكر الجزائر في تنفيذ تهديداتهم، بواسطة عملية انزال بكورسيكا، متنوعة بقلب السلطات القائمة بكل من باشيا واجاكسيو ... وكان ذلك في 24 ماي[2] فينبغي أن يشير منذ البداية إلى أن الإحاطة بالجمهورية الرابعة قد جاء نتيجة لفشل قادة الأحزاب السياسية الفرنسية في إيجاد حل للمشكل الجزائري.

وهذا ما جعل ديغول يفرح يوم 15 ماي 1958 أمام التحديات الصعبة التي تمر بها فرنسا، فانه مستعد لتحمل مسؤولياته من اجل مصلحة بلاده وأمام استعداد قوات المضلين التدخل من اجل إقامة حكومة إنقاذ وطني يصرح ديغول مجددا يوم 19 ماي 1958 في مؤتمر صحفي في قصر كيدورسي انه تحت تصرف البلد. [3]

لقد تميزت الجمهورية الرابعة الفرنسية (أكتوبر 1946-سبتمبر 1958) بهشاشة مؤسساتها، وضعف النظام السياسي وسلطة الدولة فيها، داخليا وخارجيا وكثرة ما شهدته من أزمات أشدت منذ اندلاع حرب التحرير في الجزائر، وبلغت تلك الأزمات دورتها في ربيع 1958، فعصفت بها نهائيا، وأعادت إلى السلطة الجنرال ديغول، مؤسس الجمهورية الخامسة الفرنسية.

---

[1]- [أنظر الملحق: رقم 09].

[2]- ديغول والجزائر، احداث – قضايا- شهادات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 220.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 504.

أ- **ضعف الجمهورية الرابعة:**

لقد كانت الجمهورية الرابعة الفرنسية ضعيفة حقا، لاسيما بالمقارنة مع القوى الأخرى خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية(أمريكا، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي) ويرجع هذا الضعف إلى أسباب خارجية أخرى داخلية ومن أهم العوامل الخارجية ظهور قوى عظمى على الساحة الدولية حريصة على بسط هيمنتها على العالم، بما في ذلك على فرنسا نفسها، ومؤيد بوجه عام للاستقلال البلدان المستعمرة مباشرة لتحل محل القوى الاستعمارية القديمة بزعامة فرنسا وبريطانيا مطلعة على تطورات العلاقات الدولية وعلى أفكار حقوق الشعب وحرياتها نخب

كانت تحظى بدعم متزايد من الأوساط الشعبية في بلدانها وبتأييد متعدد الإشكال عن بلدان العالم الثالث غير المستعمر، ومن بعض القوى العظمى ذاتها والاتحاد السوفياتي بوجه خاص، أما الأسباب الداخلية فاهمها على الإطلاق طبيعة النظام الذي أقامه دستور *الجمهورية الرابعة في أكتوبر 1946.[1]

فمنذ اندلاع حرب التحرير في الجزائر، عرفت فرنسا 6 رؤساء للحكومة**دون حساب الشخصيات ***التي عندها رئيس الجمهورية ولم تمارس الحكم لعدم موافقة البرلمان عليها .

أما خارجيا وكانت سمعة فرنسا في الساحة الدولية خلال تلك الفترة قد وصلت إلى الحقيقي كان حلفاؤها الغربيون (أمريكا- بريطانيا-ألمانيا... الخ) وخصوصا الشرقيون (الصين- الاتحاد السوفياتي) ا واعين مواطن ضعفها كما كانت زعمات ونخب سياسة في مستعمراتها لا تتق في قدرتها على الوفاء بوعودها في المفاوضات والالتزامات في الاتفاقيات، وحركات

* هو دستور 13 اكتوبر 1946 الذي صادقت عليه الجمعية التاسية الثانية بعد فترة انتقالية دامات منذ انسحاب ديغول في جانفي 1945، صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 80.

[1]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 429.

** هم: بيير مانديس فرنسي، اوغارفور، غو مولي، بورجي مونوري، فيليكس غايار، وبيير فليملان، صالح بلحاج، المرجع السابق، تاريخ الثورة الجزائرية، ص 82.

*** مثال : جورج بيدو، وروني بلوفين، اللذان اقترحهما الرئيس روني كوتي ولم يتمكنا من تشكيل الحكومة بسبب معارفة البرلمان، صالح بلحاج، نفسه، ص 82.

تحررية لم تعد كما كانت في السابق تعتبرها من القوى التي لا تقهر خاصة منذ هزيمة ديان يان فوني 1954 بالفيتنام، كان الجنرال ديغول يرى أن هذه الفترة تميزت بوقوع بلاده تحت سيطرة أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي مسجلا أمثلة عديدة عن ذلك (موقع فرنسا في الحلف الأطلسي، كيفية مشاركة القوات الفرنسية في العدوان الثلاثي على مصر...)

باختصار في تقديره، كان الخارج هو الذي يحدد كل ما ينتظره من فرنسا ويحصل عليه.[1]

وفي أوائل فيفري 1956 نصب* الاشتراكي في مولي رئيسا للحكومة وعين الجنرال كاتروا وزيرا مقيما للجزائر خلفا لجاك سوستيل، فرفضه اوروبيوا الجزائر لأنه كان من المعتدلين،

ورفض خي مولي التراجع عن قراره فكانت مكافأته الرشق بالطماطم في العاصمة.**

ب- ديغول رئيسا للجمهورية الفرنسية:

في صبيحة يوم الأحد 1 جوان 1958 عاد الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا بعد اثنا عشر سنة قضايا بعيدا عن قصر الاليزي الذي تسلم مقاليده لأول مرة سنة 1942 مكث فيه إلى غاية 1946، ويوم 3 جوان تجعل على كامل الصلاحيات.

فعودة ديغول إلى الحكم كانت لإنقاذ فرنسا من المآزق الذي وقعت فيه سبب الثورة الجزائرية، كان قائما على شروط حددها في الحكم بواسطة مرسوم لستة أشهر، وتجميد صلاحيات المجالس لمدة شهرين واقتراح دستور جديد على الشعب الفرنسي وذلك دخلت فرنسا عهدا جديدا تميز بطغيان شخصية ديغول الذي فرض نظاما رئاسيا صارما.[2]

---

[1]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 82.

* نستخدم لفظ نصب هنا بمعنى (INVISTIR) والتنصيب في نظام الجمهورية الرابعة قيام الجمعية الوطنية بالتصويت الايجابي لرئيس الحكومة الجديد والطاقم الذي شكله.

** كان ذلك يوم 6 فيفري 1956 خلال مظاهرات معادية نظمها أوروبيو الجزائر بمناسبة قيام الامين العام (الفرع الفرنسي للأممية العمالية S.F.I.O بزيارة الجزائر كرئيس جديد للحكومة الفرنسية .

[2]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص ص 193- 194.

فلما استدعي ديغول في شهر ماي لتسلم مقاليد الحكم، كان بصدد دوفع اللمسات الأخيرة على الجزء الثالث من مذكراته الذي كان يأمل أن يراه في المكتبات في شهر أكتوبر 1958 أربع سنوات بعد ظهور الجزء الأول فلقد كانت سنوات العزلة التي قضاها يعد 1946 قاسية، فانتبه المحبوبة آن توفيت سنة 1948 مما زاد من حدة تعاستهم فعكف على كتابة مذكراته وقراءة الكثير من الكتب.

فلم يكن ديغول مقتنعا في داخله بابتعاده عن السلطة سنة 1946، كان ينتظر فرصة العودة ثانية، ولما جاءت بعد اثنا عشر عاما ظهر للفرنسيين بملامح وجهه تغيرت كثيرا بفعل التقدم في السن، كأسطورة خرجت من الأزمنة البعيدة، فلقد استدعته فرنسا وكان مقتنعا فان ذلك سيحدث ولم يخطئ.

وانحصرت مهمة الجنرال ديغول في " استعادة سلطة الدولة الفرنسية" وإحلال السلم في الجزائر، ولتحقيق ذلك كان مقتنعا بضرورة إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وعلى لسان فرحات عباس اعتبروا سياسة الجنرال ديغول بمثابة سياسة كولونالية، لن تؤدي الا إلى الرفع من حدة الثورة.[1]

[1]– محمد عباس، ديغول والجزائر احداث قضايا، شهادات، المرجع السابق، ص 214.

خاتـــــمة

نستنتج من خلال دراستنا لموضوع روبير لاكوست والثورة الجزائرية توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن حصرها فيما يلي:

1- امام تعاظم وانتشار الثورة الجزائرية وجدت الحكومة الفرنسية في شخص روبير لاكوست حلا للمشكل الجزائري ضنا منهم بأنه بإمكانه القضاء على الثورة الجزائرية بإبادة شعبها و ثوراها.

2- في أول زيارة لغي مولي للجزائر 1956/02/06 واجهة المستوطنين بمظاهرات عدائية بل قاموا بإذلاله عن طريق رميه بالقاذورات وكان ذلك اليوم بمثابة يوم الاستسلام وانقلاب خطير في تاريخ الحرب بين الجزائر وفرنسا وتخلى بذلك برنامجه واستند المنصب لروبير لاكوست ذي السمعة البائسة وتم تعيينه برتبة وزير مقيم بالجزائر.

3- لقد اعتمد روبير لاكوست في تنفيذ سياسة على مجموعة من الجنرالات والضباط حيث منحهم صلاحيات مطلقة من أجل القضاء على الثورة

4- بقد اعتمد روبير لاكوست في إعداد برنامجه الخاص على إصلاحات سياسية و إدارية تمثلت في التقسيم الإداري قانون الإطار والحرب النفسية.

5- قام روبير لاكوست بعدة عمليات تربيعية تمثلت في عملية الأمل والبندقية وربع الساعة الأخير حيث كان مهد بهذه العمليات لتحقيق ما كان سيميه بعملية التهدئة وذلك خلال عام 1956.

6- بعد المحاولات المتكررة التي قام بها روبير لاكوست للقضاء على الثورة وذلك من خلال الأساليب العسكرية والسياسية عم طريق حرب التهدئة لكن للأسف فذلك لم يجري نفعا أمام تصاعد المد الثوري التحرري وهذا ما أدى به الى الاعتماد على أسلوب آخر والمتمثل في الحرب المضادة.

7- لقد تنوعت الوسائل العسكرية التي استعملها روبير لاكوست في الجزائر والتي تمثلت في تعزيزات خط موريس، توسيع شبكة الأسلاك الشائكة وكذلك التحسين التقني للخط المكهرب وإقامة المعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة وكذا القرصنة الجوية.

8- لقد أصبحت الثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (1956-1958) أكثر تنظيما، حيث أعطت للجانب السياسي والدبلوماسي أهمية كبيرة عن الجانب العسكري تمثلت في تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة والمحافل الدولية، أيضا كان الاعلام دور هام في ابراز مدى بشاعة جرائم لاكوست في الجزائر.

9- لقد فشلت استراتيجية روبير لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية بسبب تماسك الشعب ولحمته فلم يجد لاكوست حلا سوى الفرار من الجزائر على اثر انقلاب 13 ماي 1958 والذي صاحبة عودة الجنرال ديغول للجزائر في 1 جوان 1958.

الملاحق

الملحق رقم 01: صورة تمثل الوزير المقيم روبير لاكوست[1]

[1] – http://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/4229 ،2019/03/10 ،17:00.

الملحق رقم 02: يمثل رقابة خط شال وموريس بالرادارات[1]

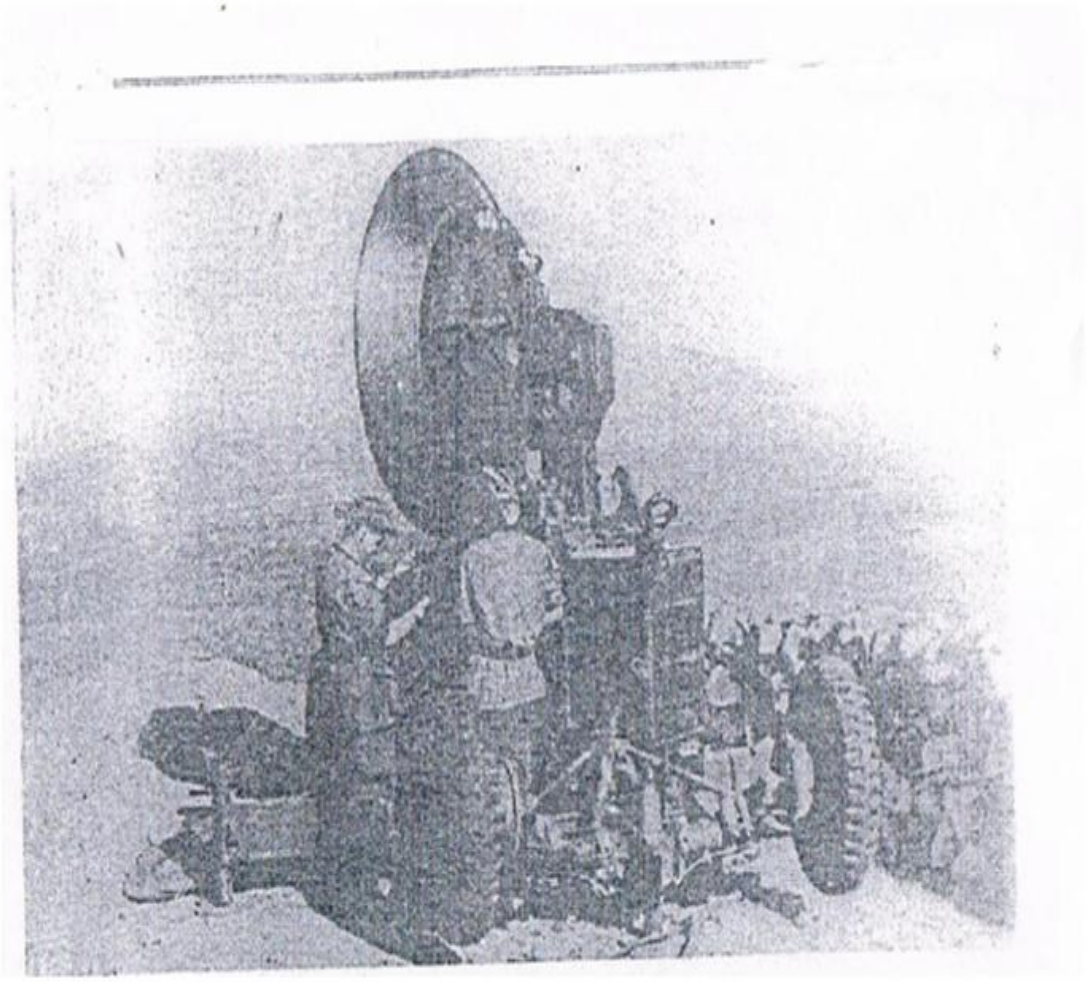

[1]– جمال قندل، المرجع السابق، ص 224.

الملحق رقم: يمثل ضباط جيش التحرير 03

1

[1]– متحف المجاهد، تبسة.

الملحق رقم: 04يمثل المحتشدات الفرنسية إبان الثورة الجزائرية[1]

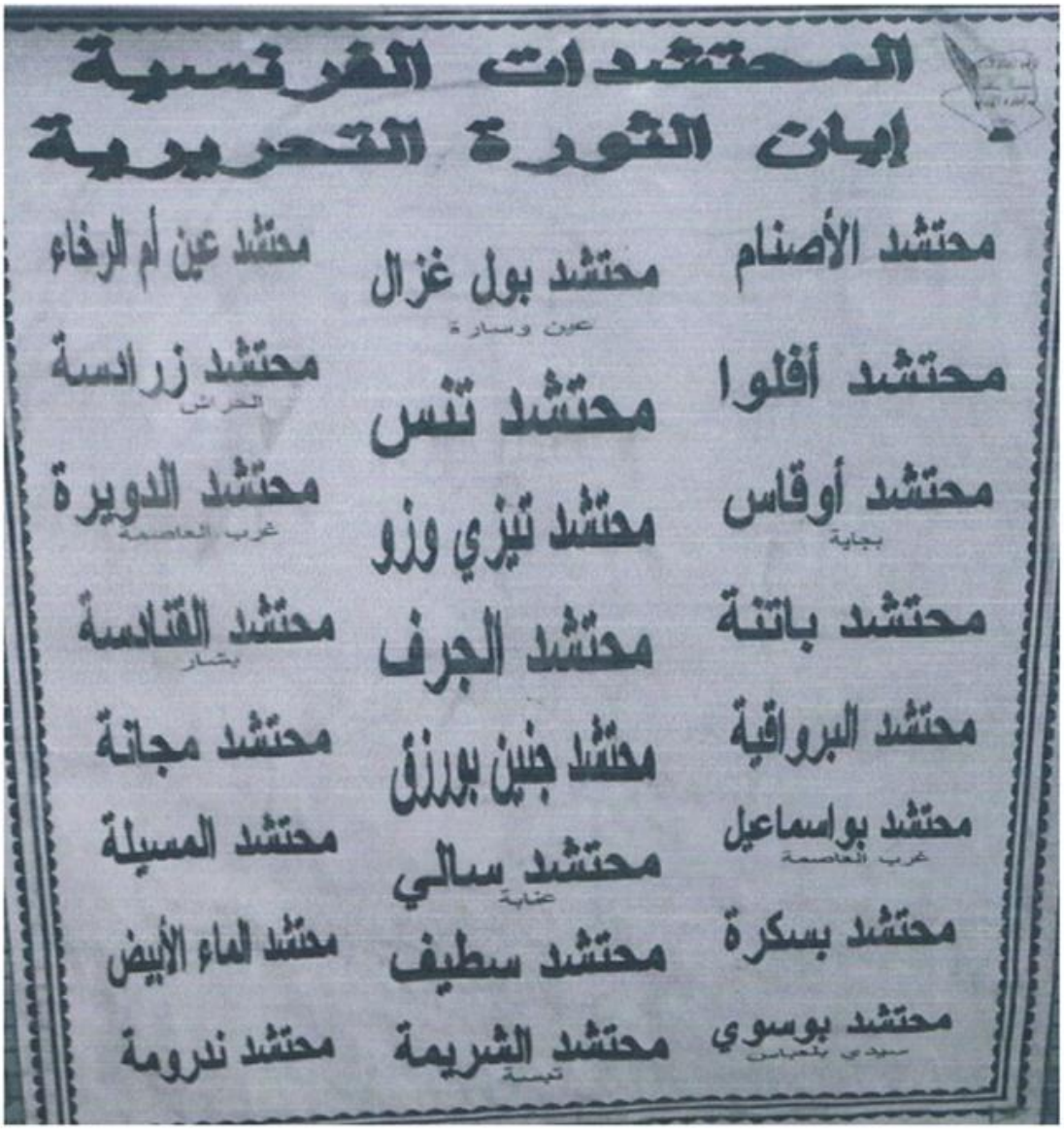

[1]– متحف المجاهد، تبسة.

الملحق رقم: 05 يمثل وحدات جيش التحرير[1]

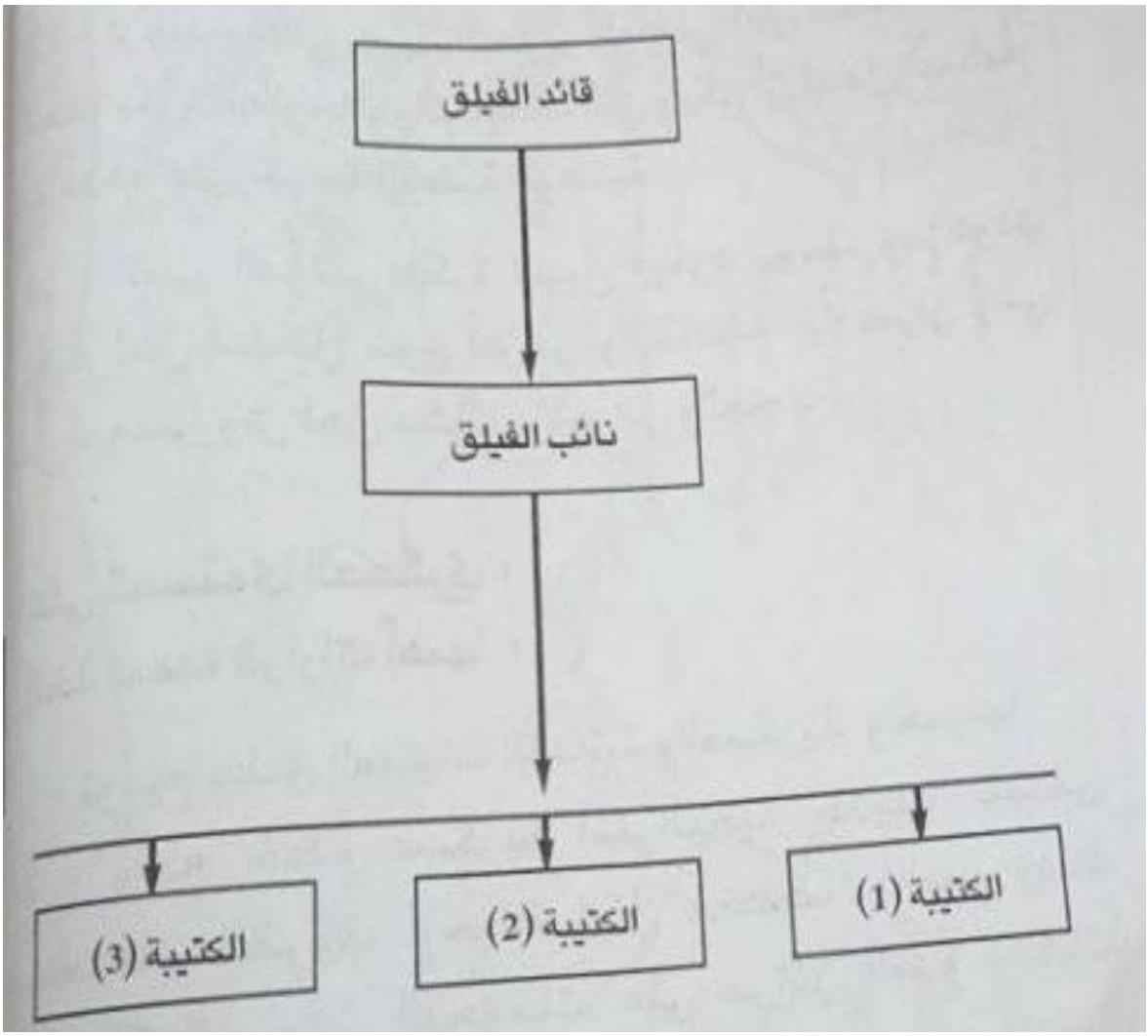

[1]– نصوص أساسية لثورة نوفمبر، المرجع السابق، ص 32.

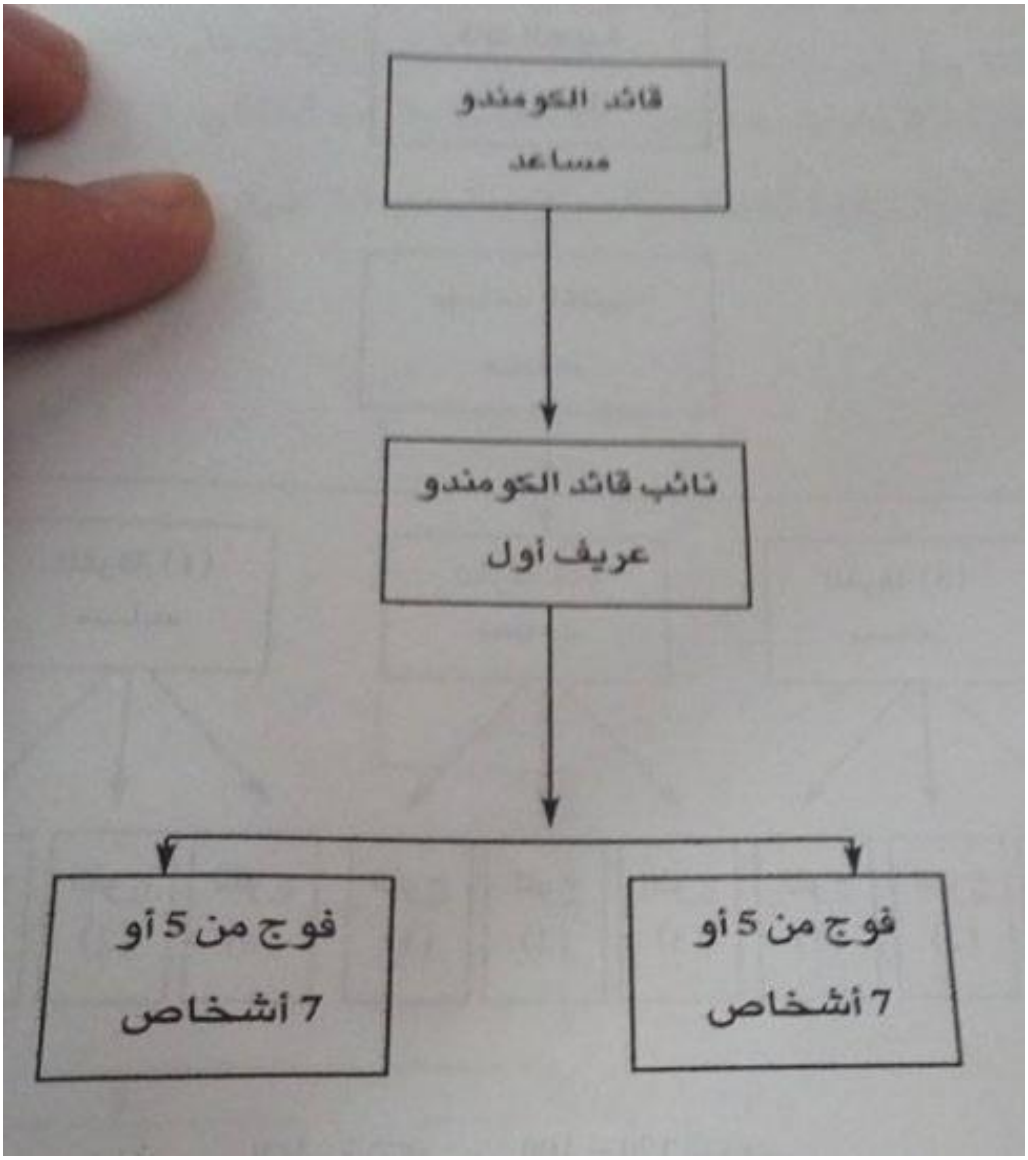
قائد الكومندو
مساعد
نائب قائد الكومندو
عريف أول
فوج من 5 أو
7 أشخاص
فوج من 5 أو
7 أشخاص

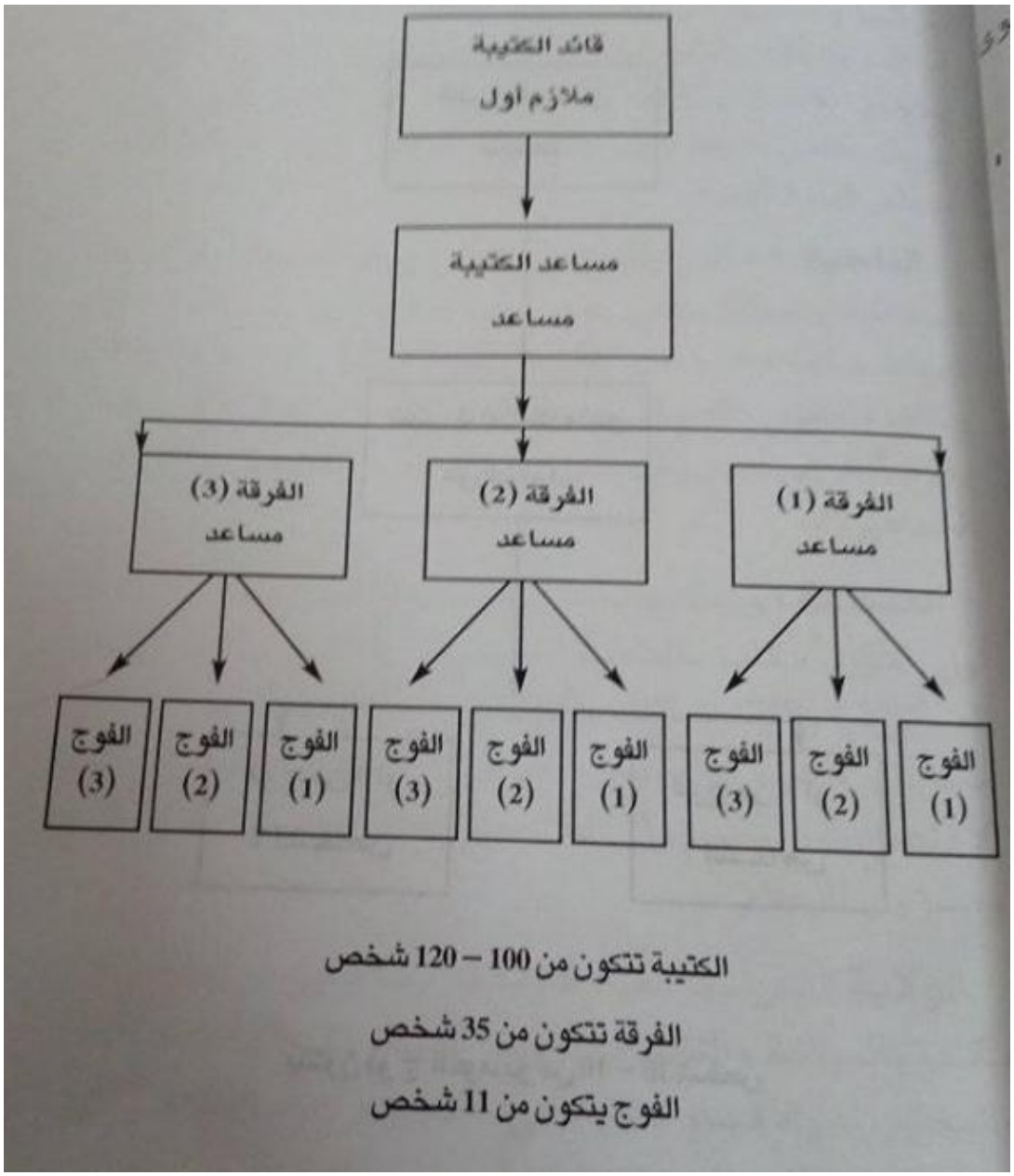
قائد الكتيبة
ملازم أول
مساعد الكتيبة
مساعد
الفرقة (3)
مساعد
الفرقة (2)
مساعد
الفرقة (1)
مساعد
الفوج (3)
الفوج (2)
الفوج (1)
الفوج (3)
الفوج (2)
الفوج (1)
الفوج (3)
الفوج (2)
الفوج (1)
الكتيبة تتكون من 100 – 120 شخص
الفرقة تتكون من 35 شخص
الفوج يتكون من 11 شخص

الملحق رقم 06: يمثل النص الكامل لمحضر اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الأولى من 20 الى 27 أوت 1957.[1]

النص الكامل لمحضر اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الأولى من 20 أوت الى 27 أوت 1957 (1)

محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة (م و ث ج) أوت 1957

أن أشغال الدورة العادية ل م و ث لسنة 1957 جرت في القاهرة بين 20 و 27 أوت 1957

الحاضرون: عبان – عباس – عمارة – بن عودة – بن خدة – بن يحيى – بو منجل – بومدين – بوصوف – دحلب – دهيليس – بن طوبال – فرانسيس – كريم – العموري – مزهودي – أوعمران – الثعالبي – توفيق المدني – يزيد – لمين –مهري – الشريف – محمود .

و عين فرحات عباس رئيسا للجلسة و محمد بن يحيى كاتبا .

قرأ عبان رمضان حصيلة نشاطات لجنة التنسيق و التنفيذ (التي انتهت عهدتها) و صودق على الحصيلة بالإجماع .

عند اجراء المناقشات التي دارت خلال الجلسات قرر ال (م و ث ج) توسيع اجهزته القيادية و لهذا الغرض صوت بالإجماع على التصريح بالمبادئ التالية:

"إن (م و ث ج) يتكون من 54 عضوا و يعد جهازا ذا سيادة للثورة يجتمع مرة في السنة في دورة عادية و يمكن أن يستدعي إلى دورة غير عادية إما بطلب من لجنة التنسيق و التنفيذ بأغلبية بسيطة و إما بطلب ثلثي أعضاء (م و ث ج).

أن لجنة التنيسق و التنفيذ مكلفة مكلفة بتطبيق السياسية التي يعدها (م و ث ج)، و هي تنصيب أو تعزل من طرف (م و ث ج) بأغلبية الثلثين.

خلال فترة ما بين دورات (م و ث ج) يكون للجنة التنسيق و التنفيذ سلطات واسعة تمتد إلى جميع المشاكل ما عدا تلك التي تقرر مصير البلاد، و على سبيل المثال : المفاوضات، وقف القتال، الانحياز إلى كتلة من الكتل ، الحل الدولي للمشكل الجزائري، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري الفرنسي ... إلخ

إن لجنة التنسيق و التنفيذ مسؤولة أمام (م و ث ج)

من جهة اخرى و دائما في نفس السياق من الافكار صوت (م و ث ج) بالإجماع على اللائحة التالية:

– نظرا الى ان الاخوة الموقوفين المسجونين هم هم من بين الرجال الذين حضروا و نظرا و قرروا اندلاع أول نوفمبر 1954.

[1] – عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 245–247.

– نظرا لان هؤلاء الاخوة لم يستطيعوا المشاركة في مؤتمر 20 أوت 1956 لاسباب خارجة عن ارادتهم.

– نظرا الى انه من المصلحة العامة ان يبقى هؤلاء الاخوة رغم سجنهم مشاركين في اجهزة القيادة و التنفيذ .

– نظرا كذلك الى ان الاتساع الذي تشهده ثورتنا يفرض استكمال و توسيع أجهزة القيادة و التنفيذ.

فان المجلس الوطني للثورة يقرر:

1 – تعيين آيت احمد، بن بلة ، بيطاط، بوضياف و خيضر أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق و التنفيذ.

2 – أن يرفع إلى 9 عدد أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ و إلى 54 عدد أعضاء (م و ث ج).

فضلا عن ذلك فان (م و ث ج) و بهدف إزالة كل غموض صوت بالإجماع على اللائحة التالية:

– نظرا إلى بعض المواقف التي أكدها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تعرضت لتأويل غامض.

– نظرا إلى أن الثورة الجزائرية يجب قيادتها في الوضوح و هو الشرط الأساسي للمحافظة على وحدة الشعب الجزائري.

فإن (م و ث ج) يؤكد:

1 – جميع أولئك الذين يشاركون في الكفاح التحريري باللباس العسكري و بدونه متساوون و بالنتيجة لا توجد أولوية للسياسي على العسكري و لا فرق بين الداخل و الخارج.

جميع أعضاء (م و ث ج) أعضاء عاملون.

2 – يظل هدف الثورة الجزائرية هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية و اجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الأساسية " للإسلام " .

و قد امتنع دهيليس عن التصويت عند الاقتراع على مبدأ غياب فرق بين الداخل و الخارج .

و انتقل (م و ث ج) بعد ذلك إلى انتخاب الأعضاء ال 9 للجنة التنسيق و التنفيذ الذين انتخبوا بالإجماع :

عبان – عباس – بن طوبال – بوصوف – كريم – لمين – محمود – مهري – أعمران

و اخيرا منح (م و ث ج) كامل السلطات للجنة التنسيق و التنفيذ بتعيين الأعضاء ال 20 الجدد في (م و ث ج) عند اجتماعها القادم، و وضع خلال 48 ساعة من طرف أي عضو في (م و ث ج) يعبر عن رغبته في ذلك. [1]

رفعت الجلسة على الساعة 22 و 30 د.

الرئيس	الكاتب
فرحات عباس	محمد بن يحي

الملحق رقم 07: يمثل مدونة الاقتراع للدورة العاشرة للجمعية العامة حول قضية الجزائر[1]

مدونة الإقتراع

مدونة الإقتراع للدورة العاشرة للجمعية العامة حول مسالة "قضية الجزائر" التي يجب عدم إدراجها في جدول الأعمال طبقا لتوصية اللجنة العامة 30 سبتمبر 1955.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
افغانستان		x		اندونيسيا		x	
الأرجنتين		x		إيران		x	
استراليا	x			العراق		x	
بلجيكا	x			إسرائيل	x		
بوليفيا		x		لبنان		x	
البرازيل	x			ليبيريا		x	
بورما		x		اللوكسمبورغ	x		
بيل روسيا الجمهورية الإشتراكية السوفياتية		x		المكسيك		x	
				هولندة		x	
كندا	x			نيوزيلندة	x		
الشيلي	x			نيكاراغوا	x		
الصين			x	النرويج	x		

[1] – علي تابليت، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص ص 123-124.

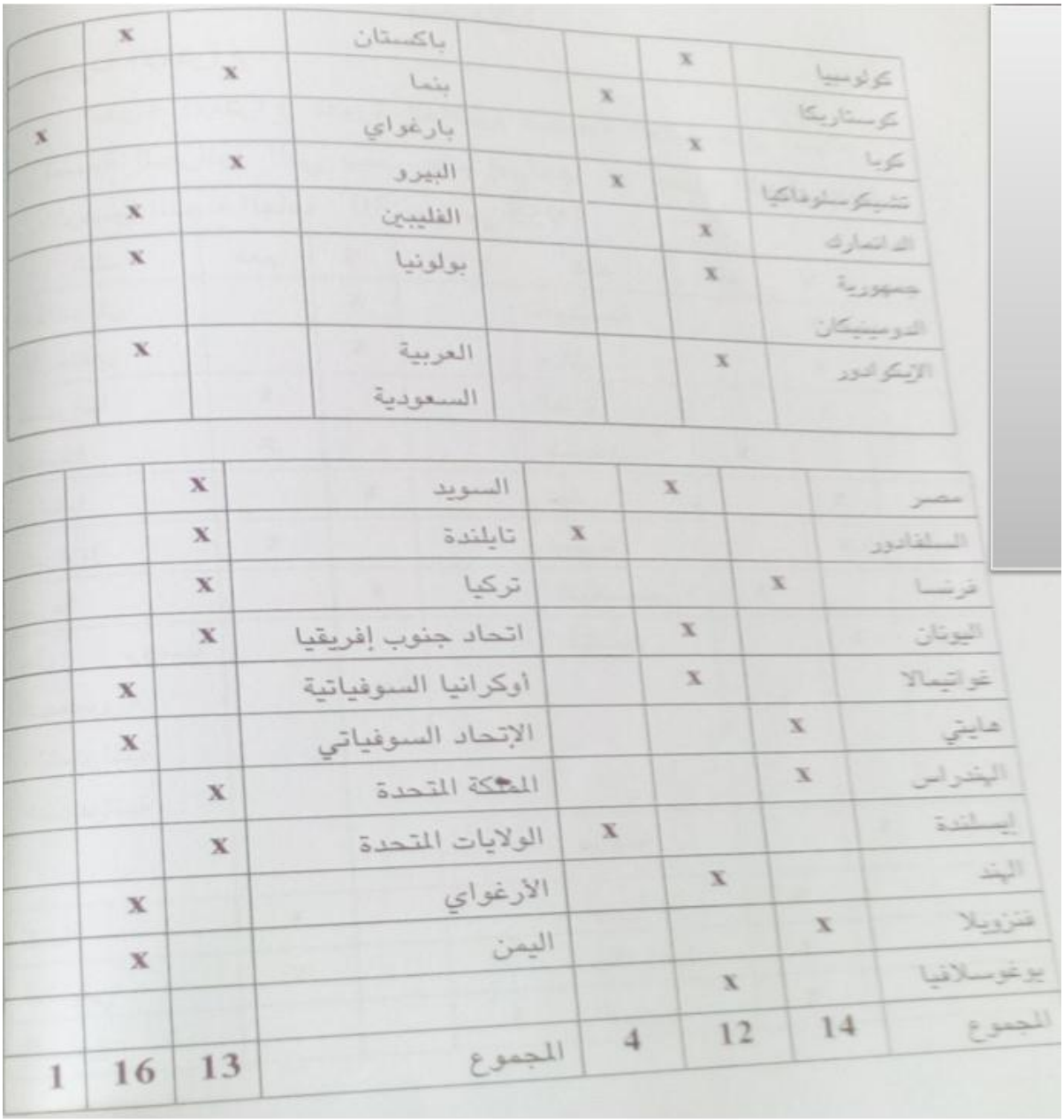

كولومبيا	x			باكستان		x	
كوستاريكا		x		بنما			x
كوبا	x			بارغواي			
تشيكوسلوفاكيا		x		البيرو			x
الدانمارك	x			الفليبين		x	
جمهورية الدومينيكان	x			بولونيا		x	
الإكوادور	x			العربية السعودية		x	
مصر		x		السويد			x
السلفادور			x	تايلندة			x
فرنسا	x			تركيا			x
اليونان		x		اتحاد جنوب إفريقيا			x
غواتيمالا		x		أوكرانيا السوفياتية		x	
هايتي	x			الإتحاد السوفياتي		x	
الهندراس	x			المملكة المتحدة			x
إيسلندة			x	الولايات المتحدة			x
الهند		x		الأرغواي		x	
فنزويلا	x			اليمن		x	
يوغوسلافيا		x					
المجموع	14	12	4	المجموع	1	16	13

الملحق رقم 08: يمثل انقلاب 13 ماي 1958. [1]

[1] Mémoria Premier Et Unique Magazin consacré à l'histoire de l'algerie, www.mémoria.dz, p – 55.

الملحق رقم 09: صورة توضح شخصية ديغول.[1]

[1] – https://www.arageek.com/bio/charles-de-gaulle 2019/03/23 على 09:45.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر

أ/ باللغة العربية:

1- الجرائد:

- جريدة المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني) الأعداد التالية:
- العدد 1، 1956.
- العدد 3، سبتمبر 1956.
- العدد 8، 1957/08/06.
- العدد 11، 1957/11/01.
- العدد 12، 1957/01/15.
- العدد 13، 1957/12/01.
- العدد 15، 1958/01/01.
- العدد 18، 1958/03/01.
- متحف المجاهد، تبسة.

2- الكتب:

- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
- أحمد طالب الابراهيمي، آثار الامام محمد البشير الابراهيمي، د ط، ج5،، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.
- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004 .
- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية دار النعمان 2012 .
- بيكار زدرافور، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حزب الجزائر، ترجمة، فتحي سعيدي، د ط، الجزائر، 2001.
- جودي اتومي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956-1962، قصى حرب، دار ريم للنشر.
- شارل انري فافرود، الثورة الجزائرية، تر عبد الرحمان، منشورات دحلب، 2010
- صالح بن قبي: عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- عبد الحفيظ أمقران، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد-دار الأمة- الجزائر 2010.
- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، فيلا 06 حي سعيد حمدين، الجزائر.
- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، دار العثمانية 2013.
- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
- قريقور ماتياس، الفرق الادارية المتخصصة في الجزائريين بين المثالية والواقع 1955-1962، تر، م. جعفري، ط1، منشورات السائحي، الجزائر.
- محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز الأمل، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010.
- محمد جغابة، وما خطر على بال بشر، شركة دار الأمة، الجزائر.
- محمد علوان: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958) ترجمة علي تابليت، سمير حشاني، عبد العزيز بوكنة، منشورات م.و.د.ب.ج.و.ت 1954/11/01، وزارة المجاهدين، العوامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية (د ط)، دار هومة، الجزائر، 2009 .
- مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر.
- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- هرفي مامون وباتريك روتمان، حملة الحقائب، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2011.

ثانيا: المراجع

أ/ باللغة العربية:

- إبراهيم لونيسي، العقيد عميروش وعملية الرزق ضحية لمؤامرة أو منفذ للثورة من كارثة، د ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.
- أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، ط 2010.
- أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، 2009 .
- أحمد سعيدون: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى 19 سبتمبر 1958، إشراف جمال قنان، رسالة ماجستير –كلية العلوم الانسانية– قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.
- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954–1962) ط1، دار التنوير للنشر، الجزائر 2008
- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائرية 1914– 1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007

- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطو ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر 2009
- إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية، الأبحاث العربية، بيروت 1985.
- بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، ط1، ط2، بيروت .
- بوصفصاف عبد الكريم، حرب الجزائر، ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف 1954 – 1962، (د . ط)، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1998.
- جمال قنان خطا موريس وشال 1957 – 1962، د ط، د س، الجزائر، 2008
- الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج 1، دط، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009
- حمدي أحمد : الأسلاك الشائكة المكهربة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د ط، الجزائر 1998 .
- ديغول والجزائر، احداث – قضايا– شهادات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007
- رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956–1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010
- زهير إحددان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962، مؤسسة إحددان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007.
- بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النقاش، بيروت، 2010.
- سعدي برايان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار رهومة، الجزائر، 2002.

- سعدي بوزيان ن شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830 – 1962)، ج 3، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص27.
- سعيداني وهيبة : الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954 – 1962)، د ط، دار المعرفة للطبع والنشر، الجزائر، 2009 .
- سعيدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
- سعيدي بزيان، دليل الباحثين والمؤرخين وغيرهم حول ثورة نوفمبر، دار هومة الجزائر، 2009م.
- شريط لخضر، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
- صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، دار الكتابة الحديثة، القاهرة، 2008.
- عبد الرحمان فارس: الحقيقة مرة مذكرات سياسية 1945–1965، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- عبد المجيد عمراني، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر.
- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري للثورة الجزائرية الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- علي تابليت: العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954–1980، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954 .
- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
- عمار بوحوش، التاريخ الساسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997م.

- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958، جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر .
- عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)، دار الإرشاء للنشر والتوزيع، الجزائر، وزارة الثقافة.
- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- قندل جمال : خط موريس وشال وتأثيرها على الثورة التحريرية (1957 – 1962).
- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1 ، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر 1984.
- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)، ج 2، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999،
- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، د ط، ج2، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1989.
- محمد الميلي: مواقف جزائرية –ط1- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- محمد جغاية، وما خطر على بال بشر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2010.
- محمد عباس، نداء الحق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 .
- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.
- محمود حلمي وآخرون، العالم الثالث ومؤتمر السلام، ط1، دار الثقافة العربية للطباعة 1969.
- مرتاض عبد المالك، المجمع الموسوعي لمصطلحات الثوة الجزائرية

- معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر . 2010
- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954 – 1962)، ط2، دار الأمة، الجزائر، . 2010
- يحيى بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.
- يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة.

ب/ باللغة الأجنبية:

- Mohamed Harbi, le flm documents et histoire (1954-1962) Edition casbah Algérie 2004.

ثالثا: المقالات والمجلات:

- عبد القادر صحراوي، مؤتمر الصومام 1956 من خلال الشهادات، مجلة العدد 06.

رابعا: الرسائل الجامعية:

- عقيلة ضيف الله، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر .2001
- جمال قنان، رسالة ماجستير كلية العلوم الانسانية- قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002 .

خامسا: القواميس والمعاجم

- عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر .2007

- مقلاتي عبد الله قاموس اعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، دار الكتاب الجزائر، 2009.
- عبد الملك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962) (د. ط) دار الكتاب العربي، الجزائر.

الملخص:

أمام تعاظم وانتشار الثورة ،وجدت الحكومة الفرنسية في شخص روبير لاكوست حلا لمشكل الجزائر فتم تعيينه وزيرا مقيما بالجزائر، ولقد حصل على صلاحيات اتخاذ اي قرار مهما كان نوعه من اجل اعادة النظام في الجزائر وعلى واثر ذلك سار لاكوست يمتلك كل السلطات الديكتاتورية مسخرا كل ما لديه من وسائل قمعية للقضاء على الثورة الجزائرية ولكن اساليبه باءت بالفشل ،وذلك سببه تلاحم وثقة الشعب الجزائري وعزيمته وارادته التي تمثلت في نجاح الثورة.

الكلمات المفتاحية:

الحكومة الفرنسية، السلطات الديكتاتورية، روبير لاكوست، الثورة الجزائرية

Résumé:

Face à la croissance et la propagation de la révolution, le gouvernement Français a trouvé dans quelqu'un Robert Lacoste une solution au problème de l'Algérie, il a été nommé ministre résident en Algérie, et il a obtenu les pouvoirs de prendre toute décision quelle que soit sa nature pour le rétablissement de l'ordre en Algérie et l'effet de cette délicieuse Lacoste possède toutes les autorités dictatoriales se moquer de tous ses Des moyens répressifs pour éliminer la révolution algérienne, mais ses méthodes ont échoué, en raison de la solidarité, la confiance, la détermination et la volonté du peuple algérien qui ont été le succès de la révolution.

Mots-clés:

Français gouvernement, autorités dictatoriales, Robert Lacoste, révolution algérienne